الرئيس العليمي يشيد بجهود الحد من تداعيات توقف الصادرات النفطية

المالية

mof-yemen.net

Al-Maliah

ديسمبر 2023

العدد (161)

مجلة فصلية- تهتم بشؤون المال والاقتصاد- تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن
A Quarterly Magazine Concerned with Finance & Economics- Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

رئيس الوزراء يرأس اجتماعاً لقيادة وزارة المالية

5 مليار دولار خسائر الحرب سنوياً

إصلاحات حكومية لمواجهة الحرب الاقتصادية

المالية تنجز صرف المرتبات عبر البنوك بنجاح كبير

لمتابعة أخبار وإصدارات وزارة المالية

زُر موقعنا الرسمي

mof-yemen.net

مُفتتح

إمّا أن ننجح أو ننجح..

كتب/ رئيس التحرير

ضمن خططها لتعافي المالية العامة، وتوجهات مجلس القيادة الرئاسي والحكومة، والتفاهمات مع المانحين لبلادنا من أجل تنفيذ إصلاحات شاملة في الجوانب المالية والاقتصادية والإدارية ومحاربة الفساد، نجحت وزارة المالية وخلال فترة قياسية بتحويل عملية صرف مرتبات موظفي الدولة عبر البنوك المؤهلة والمرشح من قبل البنك المركزي اليمني.

النجاح الكبير الذي حققته وزارة المالية في تنفيذ هذه الخطوة الهامة، يؤكد حرص الحكومة ووزارة المالية على إتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة ومحاربة الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، والاستغلال الأمثل للدعم المقدم من شركاء اليمن في التنمية وفي مقدمتهم الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، بالجوانب المالية والاقتصادية، وتسخير ذلك الدعم لما يصب في استقرار وتحسن الاقتصاد، وتحسين الأوضاع العامة والمعيشية للمواطنين، والتي كان آخرها تقديم الأشقاء في السعودية الدفعة الأولى من المنحة الموجهة لدعم الموازنة العامة للدولة والبالغة مليار ومئتين مليون دولار.

انتهجت وزارة المالية شعار: (إمّا أن ننجح أو ننجح)، ومضت قدماً في مواجهة الفساد المالي والإداري وتجفيف منابعه بمؤسسات الدولة، وتصحيح الاختلالات بملف مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين والأمنيين من خلال تطبيق قرار صرف مرتبات موظفي السلطة المركزية والمحلية عبر البنوك المؤهلة، والذي اسهم بشكل كبير في ضبط التلاعب وإيقاف صرف مرتبات للأسماء الوهمية والمزدوجة والمنقطعة عن العمل في مؤسسات الدولة.

رافق هذه الخطوة تعميم من معالي الأستاذ سالم صالح بن بريك، وزير المالية لوحدات الخدمة العامة، بالعمل فوراً على إغلاق كافة حساباتهم الجارية في البنوك التجارية والإسلامية وشركات الصرافة، وعدم توريد الموارد إلا إلى الحسابات المخصصة لها والمفتوحة طرف البنك المركزي في العاصمة المؤقتة عدن، وفروعه في المحافظات، تنفيذا للقانون المالي ولائحته التنفيذية، والالتزام بأحكام القوانين واللوائح النافذة ذات الصلة، مع الالتزام والتقيد برفع كافة الكشوفات للحسابات الشهرية الجارية الممسوكة لدى هذه الجهات مرفق بميزان المراجعة الشهري خلال فترة أسبوع من صدور التعميم.

ختاماً.. يجدر التذكير بأهمية دعم الجميع لوزارة المالية في معركتها الوطنية للحفاظ على المالية العامة، بسبب الحرب الاقتصادية التي تشنها مليشيا الحوثي والتي تسببت بتوقف تصدير النفط الخام وكذا توقف إيرادات تتجاوز ترليون ريال سنويا بسبب توقف تصدير الغاز المنزلي لمناطق سيطرة المليشيات وإجبار الأخيرة التجار على حصر الاستيراد عبر ميناء الحديدة مما قلص عائدات الجمارك والضرائب في ميناء عدن بنسبة 70%.

المالية
Al-Maliah
mof-yemen.net

العـــدد (161) ديسمبر 2023
مجلة فصلية تهتم بشؤون المال والاقتصاد
تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن
A Quarterly Mgazine Concerned with Finance & Economics
Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

هيئة التحريـر
فاروق عبدالسلام
معاذ عبدالواحد الصبري

المستشار القانوني
د. خالد العسلي

الطباعة الالكترونية
أحلام عبدالواحد

العلاقات العامة
راسخ بامسلم

ترجمـة
ياسر عبدالغني

رئيس التحرير
وائل شائف ثابت
Chif-in- Editor
Wail Shaif Thabet

التصميم والإخراج
Design & Lay-Out
سلطان عبدالحميد الصالحي
Sultan A. Al-Salhi

التسويـق
علي منتصر
عبدالله الشريف
+967 777856997
+967 771679214

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

كتابـات- دراسات

ياسين سعيد 11

راسخ بامسلم 17

بشار الطيب 44

عبدالوهاب طواف 49

محمد القادري 27

مقابلة

46

الرئيس العليمي يشدد على مواجهة التحديات الاقتصادية وتعزيز الخدمات

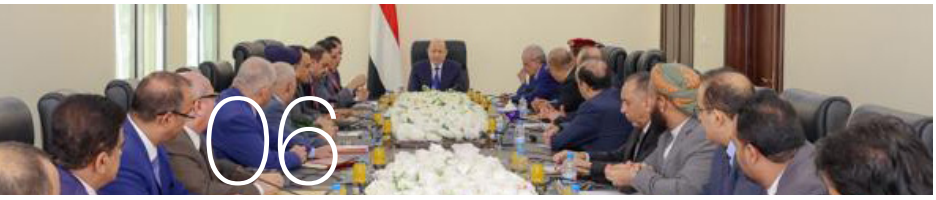
06

اللواء الزُبيدي يرأس اجتماعا للجنة العُليا للإيرادات السيادية والمحلية

10

رئيس الوزراء: الحوثي يشن على اليمنيين حرباً اقتصادية

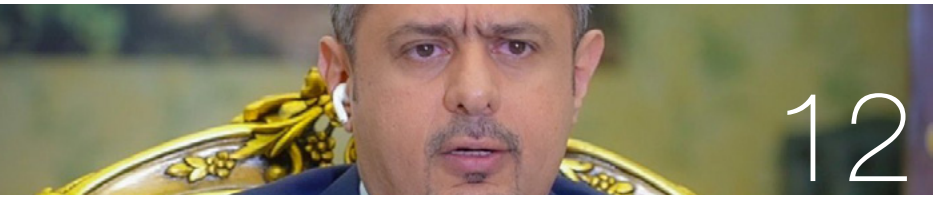
12

وزير المالية يشارك بالاجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين

31

1967-2023
30 نوفمبر
العيد الـ56 للاستقلال

يتقدم موظفو وزارة المالية

الديوان العام بالعاصمة المؤقتة عدن وفروعها في المحافظات

بأصدق التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس

الدكتور/ رشاد محمد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

ودولة الدكتور/ معين عبدالملك سعيد- رئيس الوزراء

وإلى كافة شعبنا اليمني العظيم

بمناسبة الذكرى الـ56 لعيد الاستقلال المجيد في 30 نوفمبر

سائلين المولى عز وجل أن يعيد هذه المناسبة وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار،،،

عنهـــم:

الأستاذ/ سالم صالح بن بريك

وزير المالية

رأس فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي بقصر معاشيق، جانبا من اجتماع مجلس الوزراء، وذلك في إطار التنسيق الوثيق بين مؤسسات السلطة التنفيذية لمناقشة التطورات المحلية، والاقليمية، بما في ذلك الموقف الاقتصادي، والاوضاع المعيشية، والخدمية، والاستجابة المثلى للمتغيرات الراهنة، والتحديات المتشابكة على مختلف المستويات.

رأس جانباً من اجتماع مجلس الوزراء..

الرئيس العليمي يشدد على مواجهة التحديات الاقتصادية وتعزيز الخدمات

ووضع فخامة الرئيس، رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك واعضاء الحكومة، امام المستجدات المتعلقة بجهود الاشقاء في المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان من اجل تجديد الهدنة، واطلاق عملية سياسية شاملة تضمن انهاء انقلاب المليشيات الحوثية المدعومة من النظام الايراني، واستعادة مؤسسات الدولة، بموجب المرجعيات المتفق عليها وطنيا واقليميا، ودوليا.

وأشار الرئيس الى استمرار المليشيات الحوثية بانتهاكاتها العسكرية والحقوقية، والتنصل من كافة التزامات التهدئة، مغلبة في ذلك مصالح قادتها وداعميها على مصالح الشعب اليمني، وتطلعاته في استعادة الامن، والاستقرار والتنمية.

وأشاد رئيس مجلس القيادة الرئاسي بالجهود التي بذلتها الحكومة خلال الفترة الماضية في الحد من تداعيات توقف الصادرات النفطية على مدى عام كامل، والحيلولة دون انزلاق الاوضاع الى كارثة انسانية وخيمة، جراء الهجمات الارهابية الحوثية على موانئ التصدير وخطوط الملاحة الدولية.

وتطرق رئيس مجلس القيادة الرئاسي الى الاولويات الحكومية العاجلة في المجالات الاقتصادية، والخدمية، والامنية، ومتطلبات تعزيز الدور الريادي لمدينة عدن كعاصمة مؤقتة للبلاد.

وحث رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رئيس واعضاء الحكومة على مضاعفة الجهود، والعمل بروح الفريق الواحد، لتحسين مستوى الاداء، والايرادات العامة، ومكافحة الفساد، والمضي قدما في برنامج الاصلاحات الاقتصادية، والمالية، والخدمية، المدعومة من الاشقاء والاصدقاء.

كما جدد فخامته الثناء على دور الاشقاء في المملكة العربية السعودية، ودولة الامارات العربية المتحدة في دعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز موقف العملة المحلية، وتخفيف المعاناة عن الشعب اليمني، وافشال مخططات المليشيات الحوثية وداعميها لإغراق البلاد بأزمة اقتصادية وانسانية شاملة.

بعد ذلك واصل مجلس الوزراء اجتماعه برئاسة رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، حيث جرى استعراض تنفيذ المعالجات العاجلة في قطاع الكهرباء والطاقة، وتحسين الإيرادات، ومكافحة الفساد والتسريع بمصفوفة الاصلاحات الاقتصادية والمالية والخدمية، على ضوء توجيهات فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي.

وقدم رئيس الوزراء، إحاطة الى أعضاء المجلس حول نتائج الاجتماع السابق المنعقد برئاسة فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي بحضور الوزراء والمسؤولين المعنيين بالشأن الاقتصادي، والاولويات التي تم التركيز عليها والمتصلة بوضع سعر صرف العملة الوطنية، والسلع، وامدادات الخدمات الاساسية وفي المقدمة الكهرباء والطاقة.. موجها الوزارات المعنية بتنفيذ ما يخصها من المعالجات المتخذة في الاجتماع وفق مسار سريع، والرفع بتقارير عن مستوى التنفيذ أولا بأول.

ولفت الدكتور معين عبدالملك، الى اطلاع رئيس مجلس القيادة الرئاسي على الاجراءات الحكومية المتخذة لتحسين الاداء الاقتصادي، ومواصلة الاصلاحات المالية والخدمية، بالتنسيق مع شركاء اليمن، والدعم المطلوب للتغلب على المشكلة المستدامة في قطاع الكهرباء.. مشددا على تنفيذ الاشتراطات المنصوص عليها في منحة الأشقاء في المملكة العربية السعودية لدعم الموازنة العامة للدولة، وفق الخطة الزمنية المحددة من قبل الوزارات والجهات المعنية.

وتطرق رئيس الوزراء، الى آخر المستجدات السياسية والأمنية والعسكرية، ونتائج اجتماعاته في عدن مع سفراء عدد من الدول المعتمدين لدى اليمن، ومواقفهم الداعمة لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة في مختلف الجوانب.. مجددا موقف الحكومة الثابت من جهود السلام تحت سقف مرجعيات الحل السياسي الثلاث المتوافق عليها محليا والمؤيدة دوليا، والضغوط الدولية المطلوبة على مليشيا الحوثي الإرهابية وداعميها للامتثال للقرارات الدولية والإرادة الشعبية لتحقيق السلام.

كما وجه الوزارات والجهات المعنية باستيعاب توجيهات فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي حول الاولويات الحكومية العاجلة في المجالات الاقتصادية، والخدمية، والأمنية، ومتطلبات تعزيز الدور الريادي لمدينة عدن كعاصمة مؤقتة للبلاد، وتضمينها في خططها العملية بشكل فوري.

واطلع مجلس الوزراء من وزير الصحة العامة والسكان، على احاطة عن الوضع الصحي والانساني في المحافظات الشرقية سقطرى والمهرة وحضرموت، التي تعرضت لإعصار تيج والجهود المبذولة للاستجابة لها ومواجهة اضرارها.. مشيرا الى تزايد انتشار حالات الكوليرا في مخيمات اللاجئين الغير شرعيين في محافظات شبوة ومارب والتداعيات الصحية حول ذلك وخطورتها على

المجتمعات المضيفة والجهود المبذولة من وزارة الصحة للتعامل معها.

وأكد المجلس على الوزارات المعنية اعداد تقارير شاملة حول الاثار المدمرة التي خلفها الاعصار المداري في البنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة بمحافظات المهرة، وسقطرى وحضرموت، والتدخلات المطلوبة للحد من وطأة الكارثة على المواطنين، والانشطة الاقتصادية والتجارية، والرفع الى المجلس للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

وصادق مجلس الوزراء على اعتماد اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال انفاذ قوانين مكافحة الفساد.. ووجه الوزارات المعنية باستكمال الإجراءات اللازمة للمصادقة وإبلاغ المنظمة بذلك.

ووافق مجلس الوزراء على الإطار العام لإعداد التقرير الوطني الأول لأهداف التنمية المستدامة 2030.. وأقر تشكيل لجنة اشرافية عليا برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية وزراء المياه والبيئة، المالية، الشؤون الاجتماعية والعمل، الصناعة والتجارة، الصحة العامة والسكان، التربية والتعليم، التعليم العالي والفني، الداخلية، والكهرباء والطاقة والأمين العام لمجلس الوزراء.

وتتولى اللجنة الاشرافية متابعة التقدم المحرز في تحقيق اهداف التنمية المستدامة والاشراف على اعداد التقارير الخاصة بذلك، والنظر في الموضوعات والمقترحات التي ترفع اليها والمتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

واستمع مجلس الوزراء الى تقرير وزير الدفاع، حول مستجدات الأوضاع الميدانية والعسكرية في مختلف الجوانب، وتصعيد ميليشيا الحوثي الإرهابية المستمر وأعمالها العدائية وتحشيداتها في مختلف الجبهات واستمرار جرائمها في قصف المدن والأحياء السكنية وإطلاق الصواريخ والطائرات المسيرة الإيرانية، وجاهزية القوات المسلحة للقيام بواجبها في ردع هذه الميليشيا والانتصار في معركة اليمن والعرب الوجودية.. مشيرا الى نتائج اجتماع اللجنة الأمنية العليا لمواجهة تهديدات ومخاطر التنظيمات الإرهابية ممثلة بالقاعدة وداعش وميليشيا الحوثي، ومكافحة ظاهرة تهريب الأسلحة والمخدرات الذي تنشط فيه ميليشيا الحوثي.. منوها بيقظة الأجهزة الأمنية في محافظة المهرة وضبطها مؤخرا شحنة أجهزة تشويش طيران مسير كانت في طريقها الى الميليشيا الحوثية.

واطلع مجلس الوزراء على احاطة وزير الخارجية وشؤون المغتربين، حول

> جدد مجلس الوزراء دعوته للمجتمع الدولي لاتخاذ موقفاً حاسماً لوقف مذابح الاحتلال الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين والوقف الفوري لإطلاق النار في غزة.. منددا بالاستهداف المستمر للمدنيين العزل خاصة النساء والأطفال

المستجدات المتعلقة بالتحركات الإقليمية والاممية والدولية لإحلال السلام واطلاق عملية سياسية شاملة تضمن انهاء انقلاب الميليشيا الحوثية المدعومة من النظام الايراني، واستعادة مؤسسات الدولة، بموجب المرجعيات المتفق عليها وطنيا واقليميا، ودوليا، إضافة الى تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية.

وجدد مجلس الوزراء دعوته للمجتمع الدولي لاتخاذ موقفا حاسما لوقف مذابح الاحتلال الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين والوقف الفوري لإطلاق النار في غزة.. منددا بالاستهداف المستمر للمدنيين العزل خاصة النساء والأطفال بدون تمييز وكذا قطع الماء والكهرباء والغذاء والدواء عن السكان وهو ما يشكل جريمة حرب مكتملة الأركان وجريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وكل الأعراف والمعايير الدولية والأخلاقية.

وعبر المجلس، عن ادانته الشديدة لاستهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي مخيم جباليا، في مجزرة دموية وحشية جديدة خلفت مئات الضحايا بين قتيل وجريح اغلبهم من النساء والأطفال.. مجددا رفض اليمن التهجير القسري للفلسطينيين خارج وطنهم، أو التهديد به، والذي يعد خرقا للقانون الدولي.

واطلع مجلس الوزراء على تقريري وزير التربية والتعليم حول سير الاختبارات للعام 2022-2023، وتدشين العام الدراسي 2023- 2024.

كما اطلع على تقرير وزير المياه والبيئة حول مشاركته في اجتماعات الدورة السابعة للجمعية العمومية لمرفق البيئة العالمي والتي عقدت في مدينة فانكوفر بكندا خلال الفترة من 22- 26 أغسطس 2023.

رئيس الوزراء يترأس اجتماع اللجنة العليا لمكافحة التهريب

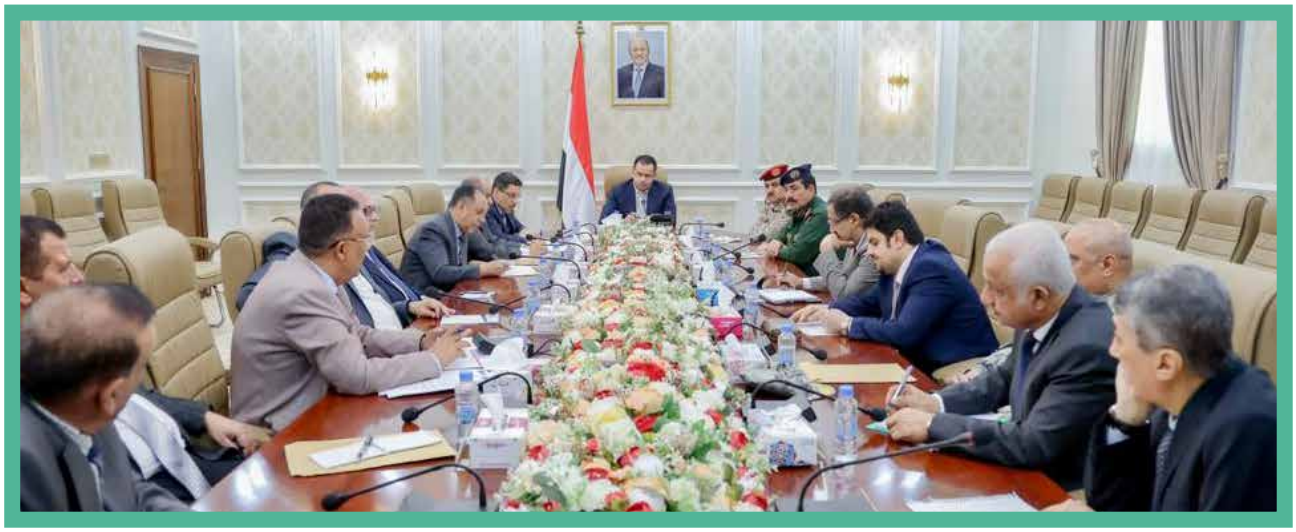

ترأس رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماعا للجنة العليا لمكافحة التهريب، كرس لمناقشة المواضيع المتصلة بتفعيل الجهود الرامية لمكافحة التهريب بكافة أشكاله والحد من الأضرار البالغة لهذه الظاهرة على الأمن القومي والإقتصاد الوطني وصحة وسلامة المواطنين والبيئة.

وقيمت اللجنة الاجراءات المتخذة وآليات تعزيز العمل التكاملي للحد من التهريب، والنجاحات المحققة للاجهزة الأمنية والدفاعية في ضبط ومكافحة عمليات التهريب بكافة اشكالها وصورها، وبينها تهريب السلاح والمخدرات وغيرها.

وأكدت بهذا الخصوص ان الضبطيات المتكررة في الآونة الاخيرة دليل على يقظة الأجهزة الامنية والعسكرية وشروعها في مرحلة جديدة من عدم التهاون مع المهربين أيا كانوا.

وشدد الاجتماع على محورية ودور اللجنة العليا لمكافحة التهريب في إنقاذ الوطن من آفة التهريب وإيجاد وتعزيز كافة الوسائل والأدوات الأمنية والشعبية المكلفة بحراسة وحماية المنافذ البحرية والبرية للقيام بدورها الوطني في ردع أعمال التهريب والمهربين.

ووجه رئيس الوزراء بتشكيل لجان متابعة دورية للتنسيق ومتابعة جهود مكافحة التهريب، وتفعيل أعمال اللجان المختصة على مستوى المحافظات.. مؤكدا أهمية استشعار الجميع في الجهات المعنية وذات العلاقة بمكافحة التهريب، لعظم المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقهم وهم يؤدون واجباتهم ومهامهم في مكافحة التهريب بكافة أنواعه، والإدراك الواعي للأهمية البالغة لجهودهم في درء المخاطر الأمنية والصحية والبيئية وخدمة الإقتصاد الوطني.

وأوضح الدكتور معين عبدالملك أن الفترة المقبلة ستشهد المزيد من الإجراءات التي من شأنها تعزيز عملية مكافحة التهريب، بالتزامن مع عملية رقابة وتقييم مستمرة لمستوى التنفيذ والإنجاز.. لافتا إلى أن مكافحة التهريب تحتل أولوية قصوى كونه يمس اقتصاد الوطن ويضر بالامن القومي ويؤثر على مختلف القطاعات الأمنية والصحية والاقتصادية.

وشدد رئيس الوزراء على جميع الجهات المعنية وذات العلاقة تفعيل التطبيق الصارم للتشريعات واللوائح النافذة المتصلة بمكافحة التهريب كل فيما يخصه، بما يحقق النتائج الهامة التي تنشدها الحكومة والمجتمع من مكافحة هذه الآفة.. موجها بضرورة رفع مستوى التنسيق بين مختلف الجهات والأجهزة المعنية وأهمية مضاعفة الجهود وتحمل المسؤولية للحد من التهريب الذي يضر بالمجتمع بمختلف قطاعاته وشرائحه ولا يقتصر على الجانب الاقتصادي بل يتعداه للجانب الصحي والمجتمعي.

وناقشت اللجنة التقارير المقدمة من وزيري الدفاع والداخلية عن الجهود المبذولة للحد من التهريب خصوصا المخدرات والاسلحة وما تمثله من تهديد لاستقرار المجتمع والوسائل والاليات للحد آثارها ووضع التدابير والوقائية وتحسين اطر التنسيق بين القطاعات.

كما استمعت اللجنة لعرض من رئيس مصلحة الجمارك عن الجهود التي تبذلها المصلحة في الرقابة على حركة السلع وتعزيز إجراءات مكافحة التهريب الجمركي، بما يضمن تفعيل مستوى الأداء في هذا الجانب على المستويين المركزي والمحلي ويحقق الغايات المتوخاة في الحد من هذه الظاهرة وتأثيراتها على الأمن القومي والاقتصاد الوطني والصحة العامة والمجتمع، وتضييق الخناق على المهربين.

وقدم رئيس مصلحة خفر السواحل، تقرير عن جهود المصلحة واوضاعها والتحديات التي تواجهها خصوصاً فيما يتعلق بمكافحة التهريب البحري للأسلحة والمخدرات والهجرة غير القانونية وتهريب البضائع والقرصنة البحرية.

وأكدت اللجنة العليا لمكافحة التهريب، على الدور المجتمعي والإعلامي في إسناد الجهود الحكومية الهادفة للتصدي لظاهرة التهريب والحد من مخاطرها الكارثية على الاقتصاد الوطني والأمن القومي والصحة والسلامة العامة.

تعميم بإغلاق الحساب

أصدر معالي وزير المالية الأستاذ سالم صالح بن بريك تعميما رقم (11) لسنة ٢٠٢٣، والذي قضى باغلاق جميع الحسابات الجارية الحكومية في البنوك التجارية وشركات الصرافة.

وجاء في التعميم: إشارة إلى الموضوع أعلاه بموجب مذكراتنا السابقة رقم (٢٠٩) بتاريخ ٢١/٢/٢٠١٩م ورقم (٤٢٣) بتاريخ ٢/٥/٢٠١٩م ورقم (٥٣٧) بتاريخ ١١/٥/٢٠٢٠م ورقم (٧) تاريخ ٣/١/ ٢٠٢٢ والتعاميم الصادرة رقم (٢) لسنة ٢٠١٩ ورقم (٧) لسنة ٢٠٢٠ ورقم (٧) لسنة ٢٠٢١ وكذا القانون المالي رقم (٨) لعام ١٩٩٠ ولائحته التنفيذية والمادة (٣٩ ٤٢) من القانون والمادة (٥٢) من اللائحة ولغرض تنظيم وترتيب الحسابات.

واستناداً إلى مصفوفة الإصلاحات المالية والشروط المتعلقة بدعم الموازنة العامة للدولة

مجلس الوزراء يوافق على خطة الأنفاق للنصف الثاني من العام الجاري

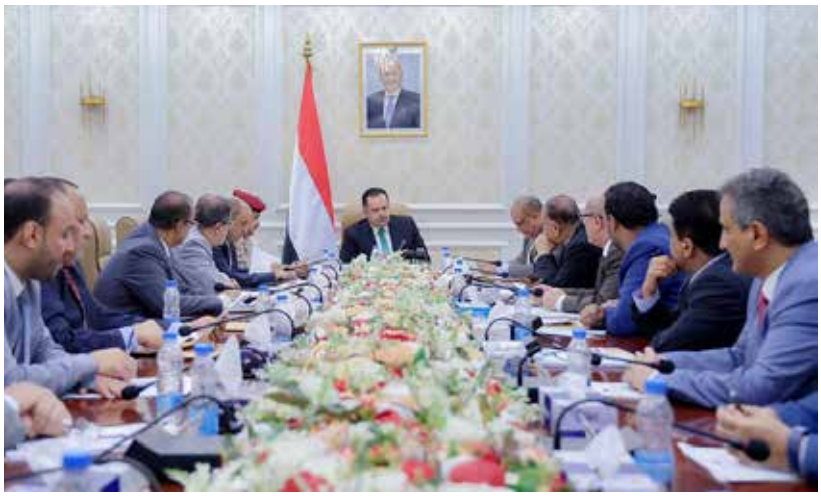

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه اليوم بالعاصمة المؤقتة عدن، برئاسة الدكتور معين عبدالملك رئيس مجلس الوزراء، على خطة الانفاق للموازنة العامة للدولة للنصف الثاني من العام الجاري (يوليو- ديسمبر 2023)، بناءا على العرض المقدم من وزارة المالية، بعد استيعاب الملاحظات المقدمة عليها.

ووجه مجلس الوزراء الجهات المعنية كلا فيما يخصه اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ السياسات والإصلاحات المالية التي تضمنتها كلا من خطة الانفاق وبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي النقدي الشامل، بالإضافة الى الالتزام بتنفيذ الإصلاحات الواردة ضمن الشروط والتعهدات في اتفاقية دعم الموازنة وتقديم تقارير الإنجاز أولا بأول بحسب الخطة الزمنية.

وفوض المجلس وزارة المالية، بمعالجة الفروقات المالية للنفقات الحكومية بالنقد الأجنبي والتي تنشأ نتيجة الفروقات السعرية بين السعر التأشيري المقدر في الخطة لنفقات الحكومة بالنقد الأجنبي وسعر التنفيذ الفعلي، وإعادة النظر في سقوف النفقات واولوياتها في ضوء ما يتاح من موارد وبما يحقق التوازن بين تدفقات الموارد وحدود الأفاق.

ـــات الحكومية لدى البنوك التجارية والصرافين

نأمل التوجيه بإغلاق جميع الحسابات لكافة وحدات الخدمة العامة لدى البنوك التجارية والإسلامية وشركات الصرافة وعدم توريد الموارد إلا إلى الحسابات المخصصة لها والمفتوحة طرف البنك المركزي اليمني الرئيسي عدن وفروعه في المحافظات والالتزام بأحكام القوانين واللوائح والقرارات النافذة.

مع الالتزام والتقيد برفع كافة الكشوفات للحسابات الجارية المسوكة في جهاتكم مرفق بها بكشف ميزان المراجعة البنكي الشهري خلال فترة أسبوع من تاريخه مالم سوف تتخذ الإجراءات القانونية تجاه المخالفين حفاظاً على المال العام في ظل هذه الظروف المالية الصعبة والامتثال لقواعد الضبط والرقابة والتفتيش وفقاً للمادتين (٥٦،٥٧) من القانون السالف الذكر مقدرين سلفا تفهمكم واهتمامكم لما فيه خدمة الصالح العام.

وزير المالية يبحث مع السفير الليبي تعزيز التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين

بحث وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، مع السفير الليبي لدى اليمن إدريس أحمد بوبكر، تعزيز العلاقات وأوجه التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين لاسيما في الجوانب المالية والاقتصادية.

وتطرق اللقاء، إلى الأوضاع المالية والاقتصادية الصعبة الراهنة، وكذا مجمل الظروف في مختلف المجالات والقطاعات في البلدين الشقيقين، والجهود المبذولة لمواجهة الصعوبات وإيجاد المعالجات اللازمة لها.

واستعرض وزير المالية، تطورات الأوضاع العامة في البلاد وخصوصا الجوانب المالية والاقتصادية، والجهود الإقليمية والدولية والأممية لتحقيق السلام الشامل والدائم وإنهاء الحرب في البلاد، وبذل الجهود لاستقرار وتحسين الاقتصاد والوطني وتحقيق التنمية الشاملة.

وتطرق الوزير بن بريك، إلى تبني الحكومة وبتوجيهات من مجلس القيادة الرئاسي، وبدعم من الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وعدد من الدول الصديقة، حزمة من الإصلاحات الإدارية والمالية والاقتصادية لتحسين الأوضاع العامة في البلاد.

من جانبه تطرق السفير الليبي، إلى الأوضاع العامة في ليبيا الشقيقة .. مؤكدا أهمية تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات.

اللواء الزُبيدي يرأس اجتماعا للجنة العُليا للإيرادات السيادية والمحلية

رأس عضو مجلس القيادة الرئاسي اللواء عيدروس قاسم الزُبيدي، بقصر معاشيق بالعاصمة المؤقتة عدن، اجتماعا للجنة العُليا للإيرادات السيادية والمحلية.

واستمعت اللجنة، في مستهل اجتماعها إلى إفادة مُقدمة من رئيس الحكومة الدكتور معين عبدالملك حول مستوى تنفيذ الإجراءات والإصلاحات والالتزامات الخاصة بالاتفاقية الموقعة مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية لدعم الموازنة العامة للدولة، والإجراءات المتبقية، والصعوبات التي قد تواجه سير عملية التنفيذ.

وشددت اللجنة في هذا الشأن على سرعة إنجاز الاشتراطات المحددة في الاتفاقية مع الأشقاء في المملكة، مُكلفة في السياق رئيس الحكومة، ووزير المالية بمخاطبة الجهات المعنية بسرعة تنفيذ ما عليها من التزامات بحسب الفترة الزمنية المحددة، والرفع بتقرير تفصيلي بالمتخلفين عن التنفيذ إلى مجلس القيادة الرئاسي لاتخاذ ما يلزم بشأنهم.

كما استمع الاجتماع بعدها إلى شرح موجز من

اختتام مؤتمر إقليمي حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

اختتمت في تونس، أعمال المؤتمر الإقليمي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتكنولوجيات الجديدة بطرق الدفع الجديدة والأصول الافتراضية والتواصل الاجتماعي، بمشاركة اليمن.

وأقيم المؤتمر الذي استمر 5 أيام، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات والإتحاد الأوروبي والمنظمة الألمانية (GIZ) بالتنسيق والتعاون مع لجنة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التونسية، وشارك فيه اليمن ممثلا باللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووحدة جمع المعلومات المالية والبنك المركزي اليمني.

وتناول المؤتمر، عددا من المحاور تضمنت متطلبات مجموعة العمل وأساليب الدفع الجديدة والتحقيقات في إساءة استخدام وسائل الدفع الجديدة، بالإضافة إلى جهود الدول الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مواجهة التحديات ومعالجة التهديدات بهذه المجالات، كما تم استعراض عدد من تجارب الدول المشاركة في المؤتمر حول التدابير المؤقتة والمصادرة وتبادل المعلومات.

وخرج المؤتمر، بعدد من التوصيات المتعلقة بالتوصية ال (15) التي تخص الأصول الافتراضية والتي تحث الدول على استيعابها في التشريعات واللوائح المنظمة لمكافحة الجريمة على المستوى الوطني، والتي باتت تؤرق المجتمعات في سياق العولمة والتكنولوجيا المتطورة والتي تعتمدها بعض الجماعات والتنظيمات المتطرفة كأحد أساليب تمويل أنشطتها الإرهابية.

البنك المركزي يثمن جهود وزارة المالية لإنجاح صرف المرتبـــــــات

عقد مجلس إدارة البنك المركزي الاجتماع الدوري التاسع لهذا العام يوم الأربعاء الموافق 27 سبتمبر 2023م بمقره الرئيسي بالعاصمة عدن، وذلك لمناقشة المواضيع المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة وما استجد من موضوعات ذات أهمية كبرى ومنها عملية تنفيذ خطة صرف مرتبات موظفي قطاعات وإدارات الدولة عبر البنوك المعتمدة، بالتعاون المشترك بين وزارة المالية والبنك المركزي.

وبهذا الصدد، ثمن مجلس الإدارة الجهود المبذولة من قبل وزارة المالية لإنجاح عملية صرف المرتبات

المالية
Al-Maliah

وزير المالية سالم بن بريك، حول الوضع المالي العام للدولة، والإيرادات المتوفرة، وحجم النفقات التشغيلية، ومصفوفة الإجراءات التي وجهتها الوزارة إلى الجهات المرتبطة بمؤسسات الدولة بشأن معالجة الاختلالات في الأوعية الإيرادية وتحصيلها إلى الحساب العام.

ووقف الاجتماع أيضا أمام الصعوبات الاقتصادية المترتبة على توقف تصدير النفط، والآليات الممكنة لتحسين الإيرادات لسد العجز المترتب على توقف إيرادات مبيعات النفط، وأهمها التفعيل الكامل لمؤسسات وقطاعات الدولة الإيرادية، واتباع سياسة إنفاق رشيدة، ووضع ضوابط حازمة تضمن توريد موارد الدولة المركزية والمشتركة إلى الحسابات الخاصة بها، وعدم السماح بأي تجاوزات في هذا الجانب.

وأشادت اللجنة في سياق اجتماعها بالاتفاقية التي صادقت عليها الحكومة لإنشاء شركة اتصالات مشتركة بين المؤسسة العامة للاتصالات وشركة "NX" الإماراتية لتقديم خدمات اتصالات الهاتف النقال والإنترنت، مؤكدة أنها تمثل خطوة مهمة لتحرير قطاع الاتصالات من هيمنة المليشيات الحوثية، وتضيف موردا اقتصاديا استراتيجيا لصالح الخزينة العامة للدولة، وتوفر بيئة اتصالات حديثة آمنة يمكن الاعتماد عليها في مختلف القطاعات

وتطرقت اللجنة في ختام اجتماعها إلى عدد من القضايا المرتبطة بعمل المؤسسات والقطاعات الإيرادية، والصعوبات التي تواجهها في تحصيل الموارد والديون المترتبة على بعض مؤسسات الدولة، والآليات الكفيلة بتجاوز تلك الصعوبات، واتخذت ما يلزم بشأنها من قرارات.

في تونس بمشاركة اليمن

ـــات عبر البنوك المؤهلة

عبر البنوك المؤهلة، وحث الجهات الحكومية الى التعاون مع وزارة المالية لإنجاح هذه الخطوة.

كما تم مناقشة مسودة التعليمات النهائية بشأن (أعرف عميلك إلكترونياً) وكذا مناقشة تقرير حول خدمات الدفع الإلكتروني، وتطبيقات التعيينات، وتقديم تصور لاستراتيجية الشمول المالي، مما ينعكس ذلك في تطوير عملية صرف المرتبات والتعامل المالي للجمهور إلكترونياً.

هذا وقد اختتم المجلس دورته الاعتيادية التاسعة باتخاذ عدد من القرارات والتوصيات التي تهدف الى رفع كفاءة أداءه نحو الإسهام الفاعل مع وزارة المالية في تنفيذ مصفوفة برنامج الإصلاح النقدي والمالي الذي وضع بالاشتراك مع صندوق النقد العربي.

رافعة تاريخية للنضال الوطني

د. ياسين سعيد نعمان

الكلمة التي القاها الاخ رئيس مجلس القيادة الدكتور رشاد العليمي في الدورة الاعتيادية السنوية للأمم المتحدة يوم أمس الاربعاء 26 سبتمبر 2023 كانت من القوة في الموقف، والوضوح في الرؤية، بما يكفي للرد على كل ما أثير من تكهنات، واشاعات، وتسريبات، ومخاوف بشأن التطورات في المشهد السياسي اليمني منذ أن توجه وفد المليشيات الحوثية إلى الرياض استجابة لدعوة المملكة لمواصلة المشاورات بشأن إنهاء الحرب وتحقيق عملية السلام.

لقد حسمت الكلمة الموقف الوطني اليمني من عملية السلام بذلك المنطلق الذي يضع الوطن في مواجهة المشروع السياسي الطائفي الكهنوتي الذي يراد إعادة انتاجه بعناوين مراوغة ومخادعة، وإنهاء الحرب بانهاء اسبابها المتمثلة في الانقلاب الدموي للمليشيات الايرانية التي اقتحمت مسار العملية السياسية التاريخية والتوافق العام الذي عبر عنه الحوار الوطني الشامل بين أطراف القوى السياسية والاجتماعية.

مثلت الكلمة منهجاً للتعاطي مع الواقع المعقد والصعب الذي يمر به اليمن في اللحظة الراهنة، وقدمت مفهوماً للسلام دللت فيه بوضوح على أن السلام الحقيقي إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانهاء الانقلاب والتمسك بخيار الجمهورية والمواطنة والديمقراطية وحق الناس في تقرير خياراتهم السياسية، وهي القضايا التي تم التعبير عنها في المرجعيات الثلاث بوضوح لا يقبل أي تفسير مغاير لذلك .

لقد رسمت الكلمة هذا المنهج بوضوح ومن منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، وسجلت بذلك رافعة تاريخية للنضال الوطني وتضحياته الجسيمة باعتباره ميراث الحركة الوطنية اليمنية، وتضحياتها العظيمة التي لا يمكن المناورة أو المساومة بها.

إن هذه الكلمة لا بد أن يكون لها ما بعدها من جهد وعمل على أرض الواقع من قبل كل القوى السياسية والاجتماعية والحكومية والمدنية وعلى رأسها مجلس القيادة في خلق منظومة سياسية وشعبية وأمنية قادرة على أن تجسد هذا الموقف عملياً، متجاوزين ثغرات وتحديات وحسابات المرحلة الماضية، خاصة وأن المنهج الذي حددته الكلمة في التعاطي مع قضية السلام هو المنهج الذي يؤمن إخراج اليمن من مأزق الانقلابات والحروب والتغلب إلى المسار الذي يحقق الاستقرار والبناء الاقتصادي والاجتماعي.

هذه لحظة تاريخية ونحن نستقبل ذكرى ثورة السادس والعشرين من سبتمبر 1962، لا يجب أن نكتفي فيها بالتعبير النظري الصح عن رؤيتنا للحل، وإنما بالعمل المعبر عن قناعة لا يشوبها أي التباس بأننا جادون على السير في هذا الطريق حتى النهاية .

(وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون).

أكد دولة الدكتور/ معين عبد الملك رئيس الوزراء انه منذ الهدنة التي اعلنت قبل اكثر من عام ونصف تقريبا رفع الحوثي من مستوى الحرب الاقتصادية والتي مست آثارها ملايين اليمنيين، حيث حرية التجارة والتنقل واجراءات معينة اثرت على البنوك وحركة الطيران اضافة الى الاعتداءات الارهابية وهي كلها تفقد الهدنة معناها، كما اثرت في مقدرات الشعب اليمني بسبب النتائج الخطيرة المترتبة على الحرب الاقتصادية.

جاء ذلك خلال حوار أجرته صحيفة (الشرق) مع رئيس الوزراء.. تعيد مجلة (المالية) نشره لأهميته.

د. معين عبد الملك رئيس وزراء اليمن في حوار مع (الشرق):

الحوثي يشن حرباً اقتصادية على منشآت النفط تمس الملايين

د. معين عبد الملك

البيت الخليجي هو الحصن الأساسي الذي يضمن الحماية لليمن

دولة رئيس الوزراء نرحب بك في الشرق ونتمنى أن تكون الزيارة موفقة من خلال اللقاءات التي أجريتها نود لو تحدثنا عن أفق هذه الزيارة وما سوف تنعكس عليه من خلال مباحثاتكم في الدوحة؟.

الزيارة بناء على دعوة من معالي الشيخ محمد بن عبد الرحمن رئيس الوزراء على هامش افتتاح اكسبو وقمنا بجولة من النقاشات وبالطبع فان العلاقات القطرية اليمنية راسخة وقوية وممتدة وتفعيل عدد من الملفات مهم في المرحلة القادمة وكانت فرصة لاطلاع الاشقاء في دولة قطر على المستجدات في اليمن في ضوء التحديات في الوضع الاقتصادي والانساني والوضع السياسي ايضا مع جهود السلام المبذولة الان من الاشقاء في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، فكانت الزيارة مهمة لإطلاع الاشقاء في قطر على التفاصيل وعلى تفعيل الكثير من الملفات.

كانت هناك زيارات مؤخرا من القيادات اليمنية للدوحة فهل هناك ملفات جديدة يجري البناء عليها؟.

كثير من الملفات تم بحثها والان تستكمل ونوقشت الكثير من الامور الفنية والقضايا وتفعيل لبعض الامور حيث يوجد دعم من دولة قطر لمحطات الكهرباء والملفات التنموية الكبيرة وكانت حاضرة قبل الحرب.

وقد بحثنا كيفية العمل في الوضع الحالي واعادة تفعيل للأمور في الكثير من الملفات التي قد تحقق انفراجه وتساعد في دعم جهود الحكومة للحفاظ على استقرار الوضع في اليمن.

الاحتياجات كبيرة

أشرت - دكتور - الى المشاريع التنموية التي ربما تكون الحاجة ملحة اليها اليوم من قبل الشعب اليمني الشقيق.. إلى أي مدى وجدتم تجاوبا قطريا على هذا الصعيد سواء الكهرباء أو الامور التنموية الاخرى والتي تتصل بالحاجة المعيشية للشعب اليمني؟.

الاحتياجات كبيرة ويبقى دور مجلس التعاون الخليجي مهما حيث كانت هناك زيارة للامين العام للمجلس الى عدن مؤخرا واعادة تفعيل دور المجلس والعلاقة الثنائية مع كل دولة على حدة مهمة حيث كانت هناك مشاريع طرق ومشاريع مهمة مرصودة، وهناك دول تعكف على اقامة السدود وانتاج الكهرباء وغيرها من المشاريع، واليمن دولة كبيرة حوالي 500 الف كلم مربع وعدد السكان قرابة الـ 30 مليون نسمة فتوقف المشاريع التنموية كان عقبة والان نفعل مع كل دول الخليج بعض الامور حيث كانت كل الصناديق متوقفة تقريبا، وقطر لها دور مشهود في المشاريع ذات التدخل المباشر في اليمن فكانت تنجز وتختار المقاولين وهناك طرق

مشهورة انجزت بتمويل من قطر ومؤخرا كانت في بداية الحرب دعم لمحطة كهرباء بـ 60 ميجا يجري الان اعادة صيانتها بالاضافة الى عدد من الملفات قطر كانت تنوي التدخل فيها مباشرة ولما جاءت الحرب توقفت.

والبيت الخليجي هو الحصن الاساسي الذي يضمن الحماية الحقيقية لليمن من الوقوع في تبعات الحرب ونتائجها فالان الوضع هش واذا حدث أي انهيار في الخدمات بشكل كبير ونحن نتكلم عن وضع صعب في القدرة الشرائية والعملة تدهورت ونحاول بشكل كبير الحفاظ عليها وهي نتاج 8 سنوات من عدم الاستقرار وجولات العنف ونحن نتوجه بطريق اقرب الى موضوع السلام واستعادة الاستقرار في البلد واستعادة الجهود التنموية عنصر مهم انسانيا وسياسيا.

مواطنة متساوية

بالأمس كانت هناك تصريحات لرئيس الوزراء عن المبادرة الخليجية والحوار اليمني اليمني ووحدة اليمن هل هناك افق جديد في موضوع السلام والاستقرار في اليمن؟

هناك جدية في الخطوات وجهود مبذولة من الاشقاء في المملكة العربية السعودية وعمان ودعم من المجتمع الدولي والخليجي والكل داعم لهذه الخطوات وهناك تشكك في جدية الحوثي في الالتزام ونشهد الاحداث التي وقعت مؤخرا على الحدود مع المملكة العربية السعودية كإحدى هذه النتائج، لذلك فتصريحات رئيس وزراء قطر مهمة فقطر مهتمة بالحفاظ على اليمن وعلى المرجعيات الثلاث وهو موضوع مهم لأن أي سلام لا يضمن مؤسسات الدولة والمواطنة المتساوية في اليمن يؤسس لدورة عنف اكبر ولذلك المسار الذي انتهجته قطر منذ بداية الازمة يشدد على الحفاظ على هذه المرجعيات لأنها اساس قانوني يساعد اليمنيين على الجلوس على الطاولة والوصول الى حلول مستدامة ولذلك مهم ان تثمر هذه الجهود بالدعم الاقليمي والدولي لإنتاج حلول مستدامة للحفاظ على استقرار اليمن ووحدته.

عرفنا الدعم الخليجي والدول الخليجية الحاضنة للملف اليمني بالنسبة الى المواقف الدولية الى اي مدى تعولون عليها حقيقة لدعم جهود السلام والاستقرار؟.

دائماً أرى أن الأساس هو داخلي، واذا استوعب اليمنيون ما حدث خلال ثماني سنوات والتدخلات التي جرت بشكل كبير فالناس ارهقت من الحرب ولكنها الى الان لم تفرط في حقوقها وبالذات في الكثير من المناطق التي قاومت.

واليمن بلد متنوع ويحتاج ان يستوعب الكل انه لن يكون هناك اقصاء او استخدام للعنف لتحقيق مآرب سياسية فلذلك قد يكون الدعم الاقليمي والدولي جهدا مساندا ما لم تتوافر المعطيات الداخلية، وبالطبع هناك تدخلات اقليمية وخارجية ولكن في الاساس هي مشاكل داخلية لم يستطع اليمنيون التغلب عليها وكانت فترة المسار السياسي هي الاساس الذي كان يمكن المحافظة عليها وقد مررنا بتجربة مسار سياسي جرى الانقلاب عليه بشكل كامل واصبح العنف هو سيد الموقف وتفككت مؤسسات مركزية والمعاناة خلال السنوات الثماني الماضية طالت كل يمني في داخل البلاد وخارجها.

> اليمن بلد متنوع ولن يكون هناك إقصاء أو استخدام للعنف لتحقيق مآرب سياسية
>
> شركاتنا الوطنية تعمل في أصعب الظروف ولا توجد استثمارات خارجية

تعنت الميليشيا

كيف ترى جهود الامم المتحدة والمبعوثين الدوليين في ضوء اللقاءات الاخيرة للحكومة مع سفراء الاتحاد الأوروبي في اليمن ودور المؤسسات الدولية في اليمن هل تخدم مصلحة اليمنيين أم هناك اجندة أخرى؟.

هي تبذل جهودا لكن الاشكالية هي تعنت ميليشيا الحوثي وهو العنوان الابرز لكثير من الجهود وكنت شاهدا على عدد منها في مفاوضات الكويت قبل ان اصبح رئيسا للوزراء ومنذ بداية الحرب ثالث مبعوث اممي بالإضافة الى مبعوث امريكي هناك جهود تبذل ما لم تتوفر نية صادقة لن نستطيع الوصول الى محطات تؤسس الى مسار سياسي فحتى الاطار السياسي القادم سيحتاج الى سنوات وكيف يمكن ان يؤسس لهذا المسار.

والحاصل انه منذ الهدنة التي اعلنت تقريبا قبل اكثر من عام ونصف تقريبا ان الحوثي رفع من مستوى الحرب الاقتصادية وآثارها اكبر وهي تمس ملايين حيث حرية التجارة والتنقل واجراءات معينة اثرت على البنوك وحركة الطيران اضافة الى الاعتداءات الارهابية وهي كلها تفقد الهدنة معناها وكلها تؤثر في مقدرات الشعب اليمني وقد نتحول الى التدمير الداخلي ما لم نتدارك الوضع فهناك هدنة على مستوى المعارك وعلى المستوى الواسع لكن هناك نتائج خطيرة تترتب على الحرب الاقتصادية وتؤثر على مصالح معينة ينبغي تحييدها منها حركة الناس والاشخاص والبضائع وغيرها من الامور التي جرى تصعيدها وتؤدي الى نتائج اقتصادية وقد تنعكس انسانيا بشكل كبير.

اختراقات للهدنة

الهدنة هل كانت عسكرية أكثر من كونها داخلية على الصعيد المعيشي بالنسبة للمواطن؟.

نعم، وقد رأينا مؤخرا في استشهاد الجنود من دولة البحرين الشقيقة لكن حتى على مناطق في مأرب وتعز وجبهات الحرب الاخرى هناك اشتباكات ومستوى التصعيد العسكري اقل بكثير من مستوى ما قبل الهدنة لكن مازالت هناك اختراقات تسجل بشكل كبير من قبل الميليشيات ولن يؤدي العنف الى اي نتائج والدولة عندها القدرة دائما على الرد وعلى احتواء كل ما يتم لكن لم تنتج حلول تساعد

في تحسين الوضع الاقتصادي وغيرها والدولة تقوم بعملها كحكومة وكدولة وكمسؤولية كاملة لكن بالنسبة للميليشيا اتخذت قرارات كبيرة جدا سواء بمنع السلع او غلق الطرق والاشكالية الكبيرة في الهدنة هي عدم فتح اي طرق انسانية وبعض المناطق المتجاورة يضطر المواطنون الى السفر 17 ساعة وقد يؤدي فتح طريق الى اختصار المسافة الى نصف ساعة وهو أمر موجود في تعز والضالع وطرق التجارة واليمن بلد جبلي وبدائل الطرق ليست كبيرة وكنا قطعنا شوطا كبيرا في التنمية ولكنها تتعرض للانهيار بسبب عدم الصيانة وعدم الاستثمار.

حتى لا تنهار البلد وما هو دوركم أنتم كدولة؟.

- نحن نوجد بدائل قدر الامكان والان نحافظ على المنشآت ونحاول توفير الطاقة ولدينا منشآت لشركات وطنية تعمل في اصعب الظروف لا توجد استثمارات خارجية، فكدولة نحاول الحفاظ على المقومات الداخلية حتى لا ينهار البلد اقتصاديا بشكل كبير وحتى لا يكون الوضع الانساني اصعب من الوضع الحالي بمراحل. قلتم ان الحل يمني يمني وتتحدث عن الدولة ودورها لكن في نفس الوقت هناك قوات او ميليشيات خارج سيطرة الدولة ألا تؤثر على الاستقرار والتواصل بين المناطق؟.

افرازات الحرب لا يمكن السيطرة عليها فهناك مقاومة وعنف ومدن كانت تحمى بـ 400 - 500 جندي في ظل مقاومة وسلاح وتبعات وانخراط هذه القوات في الدولة يحتاج الى عمل غير عادي ورغم ان الحل ينبغي أن يكون بين اليمنيين ويعتمد على الحوثيين ان يحسوا بيمنيتهم بشكل اكبر وتأثير ايران عليهم واضح وقد رأينا المظاهرات الاخيرة في ذكرى ثورة 26 سبتمبر وهي جزء من نزعة تفتقد فيها الناس للهوية الجامعة وهذه الامور تشظت بتعرض اليمنيين لأي تشظي حقيقي مع جهويات عديدة وهي امور تنتجها الحروب وعلاجها يصعب كلما طال أمد الحرب.

اليمن بتنوعه هذا يعكس غياب المشروع الوطني وهناك انتقادات لأداء الحكومة ضاعفت غياب الهوية الجامعة وهو ما رأيناه من رفض رفع العلم اليمني؟.

- دعني اتحدث بصراحة،، اليمن يمر بأزمات كبيرة وقديمة وفي الوقت الذي يحاول اي طرف ان يسيطر او يملي شيئا تشتعل حروب داخلية وفي الوقت الذي يتفق فيه اليمنيون على صيغة للحكم تضمن عدم هيمنة اي طرف على آخر نقترب من الحل ولهذا ننادي بالحوار الوطني لحل الاشكاليات المتراكمة في الشمال والجنوب وبعد الوحدة فقدرتنا على معالجة امورنا ونتفق عليها بدون املاءات وبدون فرض هي الاساس للحفاظ على الاستقرار وغير ذلك سنبقى في اطار النزاعات والعالم لن يعرف تعقيدات الملف اليمني وهي كبيرة ولكن هناك مسارات للحل واليمن ليست مكونا واحدا يفرض نفسه بقوة ولكنه بتنوعه ونحتاج الى ان

> آلاف المدارس وعشرات الجامعات تدار بموازنات ضعيفة

نرتب لمؤسسات دولة اكثر قوة وحزما في التعامل مع الملفات.

هل أنتم راضون عن أداء مؤسسات الدولة؟.

- لا يوجد رضا كامل حتى في دول مستقرة دائما الحكومة ملامة والناس تعاني من وضع اقتصادي صعب ومن امكانات شحيحة وتبعات للحرب وبالطبع لسنا راضين بشكل كبير ايضا عدم توفر الامكانيات والدعم الشحيح لليمن الذي لديه مقدرات اذا استقرت يرجع لنقطة توازن والى معدلات تنمية كانت سائدة من قبل، وللأسف في الوضع الحالي عاجزون عن ترتيب امور كثيرة وان كنا محافظين على الوضع مستقرا بدون انهيار اكثر للعملة لكن لدينا اشكاليات كبيرة في الناتج القومي واشكالية في المدارس آلاف المدارس وعشرات الجامعات تدار بموازنات ضعيفة واليمنيون استنفدوا قدراتهم على الصمود في ظروف غير عادية لا يمكن لشعب ان يتحملها وهذا مبعث قلقي لأنه سينتج اجيالا تحت وطأة الظروف الحالية سنرى نتائجها بعد 15 - 20 سنة.

المحاصصات السياسية

لكن البعض يرى ان اسناد بعض الوزارات الى بعض الاطراف نتيجة تقاسم المناصب ادى الى عدم اداء بصورة ذات كفاءة عالية نظرا لتقاسم المؤسسات ؟.

بلا شك ان حكومات المحاصصات السياسية هي الاصعب ونحن قدر الامكان نحاول تجاوز ذلك فهناك فرق بين الشراكة والتقاسم ولا نريد ان نؤسس في اليمن لمحاصصات تؤدي الى شلل كبير في وظائف الدولة مستقبلا. وكثير من التعيينات الان تتم بمعايير نحاول الابتعاد فيها عن المحاصصة وان كان الوضع صعبا فالكل يريد انتزاع حصة ويرى الشراكة بالتقاسم واذا تمت بهذه الطريقة لا نستطيع ادارة المؤسسات.

دور صيني

الحكمة يمنية ولكن يبدو انها صينية ايضا في ضوء الاختراقات التي نجحت فيها بكين بين الرياض وطهران هل نتوقع وساطة صينية في الازمة اليمنية ؟.

لن تكون على المستوى التفصيلي فالوساطة الصينية الاخيرة تشمل كثيرا من الملفات المتشابكة والملف اليمني احداها وهناك دور صيني معين ولكن نحاول في اليمن المحافظة على مسافة متساوية لأن اي تقاطع لليمن باتجاه اي محور في الوضع الحالي سيؤثر بشكل كبير ونحاول ان نستفيد من المناخات التي توفرت لإرساء مبادئ الامن والاستقرار في اليمن والدول الخمس لها موقف من الازمة اليمنية متوازن واليمن لا تتحمل خضات كبيرة في المرحلة القادمة.

هذه المصالحات الإقليمية الا تنعكس ايجابا على الملف اليمني؟.

ستنعكس وعلينا ان ننتظر النتائج ولا نستبق الاحداث وتوفير مناخات اقل حدة واستقطابا لاشك سيقلل من موضوع الحرب بالوكالة او تدخلات كبيرة او امداد بالاسلحة فهناك امدادات كبيرة للحوثيين فيما يتعلق بالوقود وغيرها وهي اشكالات كبيرة لأنها تساعد في زيادة القدرة العسكرية أو التجهيز او استخدام الطائرات المسيرة الانتحارية كما استخدمت مؤخرا وهي امور من المهم ان تساعد في الحد من دعم الميليشيات المسلحة وبالاخص جماعة الحوثي.

السلام.. أين هو اليوم في اليمن؟.

السلام يحتاج الى شجاعة وجهود غير عادية واذا ارسينا خارطة طريق فيها منهجية واضحة للنقاش يمكن ان نتلمس الطريق للسلام.

هيئة التشاور والمصالحة ماذا عن جهود هيئة التشاور والمصالحة وما الذي ينقصها لتحقيق

خطوات عملية؟.

- هيئة التشاور والمصالحة تضم قيادات سياسية كبيرة من قيادات قبلية وبرلمانية وسياسية وكلهم لديهم خبرة في ملفات داخلية مهمة وبدأت لقاءات كثيرة مع قيادات الدولة في مجلس القيادة والمحافظات والخبرات الموجودة فيها يمكن ان تساعد وهي انشئت بعد قرار نقل السلطة وبالنظر الى الاسماء الموجودة فيها فهي تغطي طيفا واسعا من المكونات السياسية قادرة على تفعيل النقاشات والحوارات الداخلية للوصول الى تهدئة.

الحكومات الان تواجه بمعارضة ليست فقط حزبية ولكن من وسائل التواصل الاجتماعي وهناك انتقادات كثيرة لأداء حكومتكم كيف تتعاطون معها هل بها انتقادات موضوعية تتفاعلون معها؟.

المناخ صاخب وأي نقد نحن نتقبله ولكن هناك فرق بين النقد والتشهير والقذف واستخدام معلومات مغلوطة وهذا هو الحاصل للأسف وللأسف فان وسائط الاعلام خارج الدولة اقوى من وسائل الاعلام داخل الدولة التي اضعفتها الحرب ومن حق المواطن ان يعرف المعلومة الصحيحة ولكن الاشكالية الكبيرة في استخدام معلومات مغلوطة تؤدي الى اثارة الرأي والحكومة تعرضت لهجوم مرة من طرف بشكل مركز وينتقل الى طرف اخر والنقد علامة صحية فالحكومة ليست مجيرة على طرف واحد.

ونحن نتفادى ان تكون حكومة مشلولة والاشكالية في الامكانيات والاولويات تتغير والوقائع السياسية تتغير ونحاول الا نفقد الحس بالواقع وتحدياته سواء في عدن او بقية المحافظات في مأرب او حضرموت او تعز او غيرها.

ربط المحافظات هل الحكومة اليوم تسيطر على كل المحافظات ولديها القدرة على التحرك بسلاسة ؟.

إلى حد كبير، وهناك جهد كبير بذل فمؤسسات الدولة المركزية كانت في صنعاء وحتى نربط المحافظات وخصوصا الحدودية والايرادات فأنت تعيد بناء المؤسسات وتقدم الخدمة في نفس الوقت والتحدي تعلمنا منه الكثير وتطورت المالية العامة للدولة وأعدنا بناء الامور بناء على نفس القوانين واللوائح والنظم وقطعنا تحديا كبيرا، وبعض المحافظات تعاني من بعض الاشكالات التي لم تحل والخلاف بين المركز والمحافظات والتنمية والانفاق جزء من الحياة الصحية وقطعنا شوطا كبيرا في هذا الشأن.

الحلول الامنية موجودة لكنها غير ناجعة بدليل وقوع ضربات امنية توجه بين فترة واخرى الا تعتبر الحلول الخدمية وسيلة افضل لحل مشاكل اليمن؟.

- الخدمات والتنمية اساس للاستقرار ولكن الجهود الامنية مطلوبة ومنعت تكرار العمليات بشكل كبير فكانت هناك مساحات غير مسيطر عليها وتتعرض لاختراقات من عناصر متطرفة والى حد كبير تم تأمين عدد من المدن رغم وقوع حوادث متفرقة يتبعها جهد من الدولة للوصول الى هذه العناصر والحد من نشاطاتها وهو تحد موجود مع الدولة المستقرة القوية ونحن نحاول استعادة الدور التنموي للخليج وللدول الشقيقة والصديقة.

> جهود كبيرة لنشر التعليم في المحافظات اليمنية وشرعنا في إنشاء معاهد فنية

عاصمة لكل اليمنيين إلى متى تظل العاصمة مؤقتة؟.

العاصمة الاساس فيها ان تكون عاصمة لكل اليمنيين واليمن شهد عواصم كثيرة في تاريخه بل عدة عواصم ولذلك صنعاء العاصمة الرسمية ولكنها الان ليست العاصمة التي توحد اليمنيين او تكون فيها كل مؤسسات الدولة ولذلك احتضنت عدن الجميع رغم كل الصعوبات والتحديات وتاريخ اليمن طويل ومتشعب ولن تستطيع جماعة ان تتغلب لفرض السيطرة على البلد بشكل مركزي بعد الان ونحن نحتاج الى ان نتشارك جميعا في بناء مؤسسات مركزية قوية ولكن لن تكون قوية الا اذا كنا جميعا شركاء فيها بمبدأ الشراكة وليست تقاسم النفوذ وبالامكان ان ننظر الى فترات مشرقة في تاريخنا تحققت فيها هذه الامور وشهدنا فيها ازدهارا شمالا وجنوبا وكانت لدينا قيادات تعمل لصالح الناس بدون طغيان أو فرض للإرادة بالقوة ونأمل ان تساعدنا تلك الدروس على أن نرسي حلولا سياسية مستدامة في اليمن تحافظ على أمنه واستقراره.

معاهد فنية

ماذا عن جهود التعليم لمحاربة منظومة الجهل؟.

هناك جهود كبيرة لنشر التعليم في المحافظات اليمنية وشرعنا في انشاء معاهد فنية وكانت هناك جهود من السعودية والكويت ونفكر في كيفية التوسع في انشاء المعاهد لأن هناك جيلا كاملا نشأ خلال السنوات الثماني يحتاج الى تعليم والابتعاث الخارجي قليل وافتتحنا في سنوات الحرب جامعة شبوة وجامعة أبين وجامعة لحج وجامعة سيؤون وهي كلها في سنوات الحرب بينما تتقلص مساحة التعليم في مناطق سيطرة الحوثيين وهناك دور للكويت في سقطرى وبترتيب مع الصناديق العربية ومع صندوق قطر والمملكة والامارات لكيفية دعم التعليم الفني في اليمن.

هل نحن نتحدث عن يمن أم عن يمنين؟.

إن شاء الله نحافظ على اليمن وهي مسؤوليتنا جميعا كيمنيين ونرسي مبادئ حقيقية للحفاظ على وحدة البلاد وانا متفائل عندما يجلس الجميع على الطاولة وفقا لمنهجية واضحة لمواجهة اخطاء الماضي يمكن ان نصل الى حلول لكن لا شيء سيفرض من الخارج وكل الامور تتعلق بنا كيمنيين لنرسي اسسا تساعد على الحفاظ على سلامة أراضي الجمهورية.

سنوات الحرب.. هل استفدتم من تجربتها جيدا؟.

سنوات الحرب درس لنا كلنا كيمنيين وتجربة ينبغي عدم تكرارها وان شاء الله تكون آخر الحروب، هناك دورات للعنف في اليمن شمالا وجنوبا ولكل منها أسباب ولكن في كثير منها التاريخ يعيد نفسه ولابد ان نعي الدروس ونراجع كل ما تم خلال الفترة الماضية ليكون لدينا نظام سياسي قادر على خدمة الشعب والمحافظة على ثوابته الوطنية.

الرئيس العليمي يجتمع برئيس الوزراء والمسؤولين المعنيين بالشأن الاقتصادي

اجتمع فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، برئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، وعدد من الوزراء والمسؤولين المعنيين بالشأن الاقتصادي.

وضم الاجتماع مدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور يحيى الشعيبي، ورئيس الفريق الاقتصادي حسام الشرجبي، ومحافظ البنك المركزي احمد غالب، ووزراء المالية سالم بن بريك، والكهرباء والطاقة مانع بن يمين، والنفط والمعادن سعيد الشماسي، ونائب وزير المالية هاني وهاب.

وناقش الاجتماع مؤشرات الاقتصاد اليمني والمتغيرات الجديدة في وضع العملة الوطنية، والسلع، وامدادات الخدمات الاساسية وفي المقدمة الكهرباء والطاقة، وذلك على ضوء مستجدات الاوضاع المحلية بمافيها استمرار وقف الصادرات النفطية جراء الهجمات الارهابية الحوثية، والتطورات الاقليمية والدولية المرتبطة بالتصعيد الخطير لقوات الاحتلال الاسرائيلي، وتداعياتها المحتملة على مختلف القطاعات.

واطلع رئيس مجلس القيادة الرئاسي خلال الاجتماع على الاجراءات الحكومية المتخذة لتحسين الاداء الاقتصادي، ومواصلة الاصلاحات المالية والخدمية المنسقة مع الحلفاء الاقليميين والشركاء الدوليين، بما يضمن تأمين الاحتياجات الاساسية للمواطنين، والحد من المعاناة التي تتسبب بها الانقطاعات الكهربائية المتكررة على كافة المستويات.

وعرض الوزراء المعنيون، المعالجات المنفذة، والدعم المطلوب للتغلب على المشكلة المستدامة في قطاع الطاقة، واهمية التنسيق الكامل بين وزارات الكهرباء، والنفط والمعادن، والمالية لتوفير الموارد، والوقود الكاف لتشغيل محطات التوليد، والحد من ساعات الانطفاءات المبرمجة الى ادنى مستوى، وصولا الى حلول جذرية للازمة في هذا القطاع الحيوي.

واكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي، ضرورة العمل الجماعي لمواجهة التحديات القائمة، وفقا لخطط مزمنة قابلة للتنفيذ العاجل، وعلى المديين المتوسط والاستراتيجي.

ووضع فخامته الاجتماع الوزاري امام الاثار المدمرة التي خلفها الاعصار المداري في البنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة بمحافظات المهرة، وسقطرى وحضرموت، والتدخلات المطلوبة للحد من وطأة الكارثة على المواطنين، والانشطة الاقتصادية والتجارية خصوصا على الطريق الدولي مع دول الجوار

وجدد رئيس مجلس القيادة الرئاسي الثناء على دور الاشقاء في المملكة العربية السعودية، ودولة الامارات العربية المتحدة في دعم الاقتصاد اليمني، وتعزيز موقف العملة المحلية، وافشال مخططات المليشيات الحوثية لاغراق البلاد بازمة اقتصادية وانسانية شاملة.

واقر الاجتماع عددا من المعالجات العاجلة في قطاع الكهرباء والطاقة، وتحسين الايرادات، والتسريع بمصفوفة الاصلاحات الاقتصادية والمالية والخدمية.

وزراء التخطيط والمالية والكهرباء يلتقون وزير المالية الكويتي

التقى وزراء التخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد باذيب، والمالية سالم بن بريك، والكهرباء والطاقة المهندس مانع بن يمين، بمدينة مراكش المغربية، وزير المالية الكويتي فهد عبدالعزيز الجاراالله.

وجرى خلال اللقاء بحث العديد من الملفات ذات الاهتمام المشترك بما يعزز أواصر التعاون بين البلدين الشقيقين وتفعيل التنسيق المشترك في المحافل الاقتصادية الدولية، وكذا تناول سير المشاريع التنموية الممولة من الصندوق الكويتي للتنمية، ومناقشة برامج تزويد شحنات نفطية إغاثية لقطاع الطاقة

وأكد الجانبان، أهمية استمرار التنسيق وتبادل الزيارات والخبرات، بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

المالية
Al-Maliah

قرار وزاري لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أنشطة التأمين

أصدر وزير الصناعة والتجارة محمد الاشول، بديوان الوزارة بالعاصمة المؤقتة عدن قرارًا وزاريًا رقم (48) لسنة 2023م بشأن تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومؤشرات الاشتباه في أنشطة التأمين.

ويأتي إصدار القرار بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهو نتاج للجهود التي يبذلها وزير الصناعة والتجارة محمد الأشول مع رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب نائب وزير المالية هاني وهاب، في سبيل الحد من هذه الظاهرة وتعزيز الشفافية وتحقيق الأمن وحماية ممتلكات المواطنين والتجار وأموالهم.

ويحتوي القرار الوزاري على ثلاثة فصول و21 مادة، مشددا في أحكامه الختامية في المادة (20) على ما يلي:

1) كل من يخالف هذه التعليمات يقع تحت طائلة الجزاءات المنصوص عليها في القانون واللائحة باعتبارها جرائم لا تسقط فيها الدعوى الجنائية ولا العقوبة.

2) هذه التعليمات ملزمة لجميع شركات ووسطاء التأمين لتكون جزء لا يتجزأ من أنظمتها وإجراءاتها الرامية إلى ضبط واكتشاف ومنع أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3) يجب على شركات التأمين وضع وتنفيذ إجراءات تدقيق ومراجعة مناسبة للتأكد من الالتزام بالقانون واللائحة وبهذه التعليمات، وأيضًا الالتزام بمعايير عالية من الكفاءة والنزاهة عند تعيين العاملين فيها.

4) مالم يرد بشأنه نص في هذه التعليمات يتم الرجوع إلى القانون واللائحة.

اغلاق الحسابات الحكومية لدى البنوك التجارية والصرافين

راسخ بامسلم

يعتبر الفساد المالي والاداري احد اخطر انواع الفساد حيث تعاني بلادنا منه بشكل متواصل وبشكل خاص ومتراكم منذ اندلاع الحرب التي شنتها مليشيا الحوثي لتصبح عدن عاصمة وتنقل لها جميع مؤسسات الدولة بما فيها المركزية والوحدات الاقتصادية والصناديق والوحدات الملحقة والبنك المركزي.

ومنذ نقل المؤسسات وضعف الأداء الإداري لدى البنك المركزي قامت بعض المحافظات بفتح حسابات حكومية لدى بنوك خاصة وصرافين إلى جانب المؤسسات من الوحدات الاقتصادية والصناديق والوحدات الملحقة التي مقراتها الرئيسية في العاصمة عدن لتفتح حساباتها لدى بنوك خاصة وصرافين لتسهيل التلاعب بالإيرادات دون حسيب ورقيب لتغييب دور الأجهزة الرقابية من عملها الرقابي.

ليقوم وزير المالية منذ أن تقلد منصبه في العام ٢٠١٩م بعمل تعميم تلو التعميم لمحافظ البنك المركزي والوزراء ورؤساء الهيئات والشركات والصناديق بعدة مذكرات رقم (٢٠٩) بتاريخ ٢١/٢/٢٠١٩م ورقم (٤٢٣) بتاريخ ٢/٥/٢٠١٩م ورقم (٥٣٧) بتاريخ ١١/٥/٢٠٢٠م ورقم (٧) تاريخ ٣/١/ ٢٠٢٢م والتعاميم الصادرة رقم (٢) لسنة ٢٠١٩ م ورقم (7) لسنة ٢٠٢٠م ورقم (٧) لسنة 2021 استناداً للقانون المالي رقم (٨) لعام ١٩٩٠ ولائحته التنفيذية بالمادة (٣٩-٤٢) من القانون والمادة (52) من اللائحة ولغرض تنظيم وترتيب الحسابات.

إلاّ أن كل هذه التعاميم لم يتم العمل بها واستمرار الفساد المالي والتعمد لغياب دور وزارة المالية والجهاز المركزي وباقي الأجهزة الرقابية كونها ليس لديها أي سلطة على البنوك الخاصة والصرافين لارغامهم بإغلاق الحسابات كون ذلك من اختصاص البنك المركزي وله السلطة الكاملة على البنوك والصرافين ومن أهم المشاكل التي يسببها فتح الحسابات خارج البنك المركزي:

1) تفشي الفساد والصرف من الإيرادات وعدم توريدها والعبث بالمال العام دون أي رقابة من وزارة المالية والجهاز المركزي والاجهزة الرقابية.

2) عدم توريد حصة الحكومة المقدرة ب 65% من فائض الأرباح بحسب مادة (35) من القانون رقم (35) لسنة 1991 بشأن الهيئات والمؤسسات والشركات العامة وضعف الايرادات في الموازنة العامة للدولة.

3) غياب توريد الايرادات للبنك المركزي بحسب القانون المالي رقم (8) لسنة 1990 المادة (42) مما يتسبب بضياع السيولة النقدية على البنك المركزي واحتجازها عند البنوك الخاصة والصرافين.

4) انتشار الجبايات بسندات خاصة وتوريدها للمنفعة الشخصية بغياب تام عن الأجهزة الرقابية.

5) عدم قدرة الأجهزة الرقابية من الحصول على كشوفات الحسابات البنكية للجهات والكثير من المشاكل التي تعمل على تفشي الفساد.

وفي حالة تم إغلاق الحسابات الحكومية وفتحها طرف البنك المركزي سينتج تحسن كبير في السياسة المالية والنقدية للبلد وسيتم ضبط الكثير من الجهات التي تتلاعب بالايرادات وضبط عملية الصرف.

وعند تقديم الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية منحة لدعم الموازنة بمبلغ مليار ومائتين مليون دولار اشترطت إصلاحات مالية ومن اهمها إغلاق جميع الحسابات الحكومية في البنوك التجارية وشركات الصرافة وفتحها طرف البنك المركزي

ليقوم وزير المالية ويصدر تعميمه بتاريخ 29 /8 / برقم (11) لسنة 2023، والذي قضى بإغلاق جميع الحسابات الجارية الحكومية في البنوك التجارية وشركات الصرافة مع الالتزام والتقييد برفع كافة الكشوفات للحسابات الجارية المسوكة في الجهات وارفاق كشف ميزان المراجعة البنكي الشهري خلال فترة أسبوع من تاريخ التعميم.

هل سنرى جدية وتفاعل من البنك المركزي اليمني والجهات المركزية المشرفة على الوحدات الاقتصادية والصناديق والوحدات الملحقة وإغلاق الحسابات الحكومية التي فتحت خارج البنك المركزي لكي يتم ضبط العملية الرقابية المالية لمواجهة مليشيا الحوثي وتعزيز قوة وهيبة الدولة ام أننا سنظل في دوامة الفساد والكسب الشخصي.

تأهيل 461 كادراً من مصلحة الجمارك داخلياً وخارجياً

الأستاذ/ عبدالحكيم القباطي

قال رئيس مصلحة الجمارك عبدالحكيم القباطي (إن 461 من موظفي المصلحة والمعنيين بالعمل الجمركي استفادوا من برامج التدريب والتأهيل الداخلية والخارجية المنفذة منذ منتصف العام الماضي وحتى الآن، وذلك ضمن خطط المصلحة بالتعاون والشراكة مع الجهات الدولية المختصة بالعمل الجمركي).

وأكد القباطي إيلاء المصلحة اهتماما خاصا بقطاع التدريب والتأهيل وبناء القدرات، وتجسد ذلك من خلال افتتاح مركز التدريب الجمركي بالمصلحة في منتصف العام الماضي وأن برامج التدريب والتأهيل شملت 28 ورشة ودورة تدريبية واجتماعا خارجيا بمشاركة 116 كادرا جمركيا في بريطانيا، وبلجيكا، والسعودية، ومصر، وقطر، وكازاخستان، والأردن، وقبرص، وكذا 17 ورشة بمركز التدريب الجمركي في عدن، بمشاركة 278 مختصا بالعمل الجمركي، بالإضافة إلى 26 ورشة عبر تقنية الاتصال المرئي بمشاركة 67 كادرا جمركيا.

كما أكد مواصلة مصلحة الجمارك جهود وبرامج تأهيل كوادرها للإسهام بالارتقاء بمستوى العمل الجمركي.. مشيدا بأدوار منظمة الجمارك العالمية، والوكالة الأمريكية للتنمية مشروع براجما، وبرنامج الصادرات والرقابة على الحدود الأمريكي، والاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، في دعم تأهيل كوادر مصلحة الجمارك والنهوض بالنشاط الجمركي بالمصلحة.

رئيس مصلحة الجمارك يشارك في اجتماع برنامج الحماية البحرية بلندن

شارك الأستاذ/ عبدالحكيم ردمان القباطي رئيس مصلحة الجمارك بموجب دعوة رسمية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - المشروع العالمي لمكافحة الجريمة البحرية في فعالية عُقدت في مبنى وزارة الخارجية والتنمية وشؤون الكومونولث البريطاني في لندن، مع ممثلي الدول المانحة من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والاتحاد الاوروبي ومسؤولين برنامج الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة البحرية والذي انتهت اجتماعاته مساء امس الخميس

وهدفت الفعالية لتقييم عمل البرنامج في اليمن وخاصةً في مجال إعادة بناء قدرات مصلحة الجمارك اليمنية وفرص الدعم المستقبلية في التأهيل والتدريب والمساعدات الفنية لتحسين العمل الجمركي.

وقدمت مصلحة الجمارك ورقة عمل شملت الانجازات العملية خلال عام والتحديات التي تواجهها الجمارك في مكافحة التهريب والخطط والمتطلبات خلال الفترة القادمة .

وأكد رئيس مصلحة الجمارك على أهمية التعاون بين الجمارك والبرنامج والعمل على توسيع وتعزيز عمل البرنامج ومساهمة برامج المانحين لتقديم الدعم اللازم في مجال البنية التحتية والتدريب والتاهيل.

كما عقد القباطي والوفد المرافق له اجتماعات ثنائية مع ممثلي المانحين الذين وعدوا بتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية لصالح الجمارك ومن ذلك تطوير منظومة الفحص والتفتيش الآلي وكذلك الانتقال إلى نظام التخليص الجمركي الآلي المتطور لتعزيز ودعم خطط المصلحة نحو التطوير

حيث ابرز الداعمين برنامج مراقبة الصادرات وأمن الحدود (EXBS) التابع لوزارة الخارجية الأمريكية وكذلك مكتب والتنمية وشؤون الكومونولث البريطاني.

هذا والتقى رئيس المصلحة على هامش الفعالية رؤساء الوفود من بينهم ورئيس إدارة الحدود في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومدير مشروع برنامج مراقبة الصادرات وامن الحدود (EXBS)، والمدير القِطْري لليمن، وفريق معهد الحوكمة الامنية التابع لوزارة الدفاع الامريكية، ورئيس اركان القوة البحرية للاتحاد الاوربي، وتم بحث سبل أوجه الدعم والتعاون المستقبلي لتعزيز الامن البحري والتنسيق في مكافحة الجريمة البحرية المنظمة بكافة انواعها في المنطقة.

حضر الفعالية سعادة نائب سفير بلادنا في لندن وبمشاركة رئيس مصلحة خفر السواحل ونائب رئيس مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية ومدير عام العلاقات والتعاون الدولي في المصلحة.

إقرار الموازنة العامة والبرنامج الاستثماري لوادي حضرموت 2024

أقرت لجنة الخطة والموازنة بمديريات وادي حضرموت والصحراء برئاسة وكيل المحافظة لشؤون مديريات الوادي والصحراء عامر العامري، مشروع الموازنة ومشاريع البرنامج الاستثماري للعام 2024م .

وقدرت موارد الموازنة للعام 2024 بأكثر من مليارين و632 مليون، تشمل موارد محلية ومشتركة، بينما بلغ حجم الاستخدامات والأجور والتعويضات 19 مليار و511 مليون ريال.

وأشادت اللجنة بالجهود التي بذلت في إعداد الموازنة والبرنامج الاستثماري للعام 2024 من قبل كافة قيادات وعاملي الجهات المختصة لإخراجها بصورتها النهائية بحسب النظم الإدارية المتبعة، والسعي الجاد والمتواصل من أجل مساندة موظفي الجهاز الإداري والمتعاقدين لحصولهم على استحقاقاتهم القانونية للتغلب على الآثار الناتجة عن تدهور سعر العملة الوطنية وانعكاسات ذلك على حياة الناس المعيشية.

رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي يلتقون وزير الدفاع السعودي

التقى فخامة الرئيس الدكتور/ رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، صاحب السمو الملكي الامير خالد بن سلمان، وزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، وذلك بحضور اعضاء المجلس عيدروس الزبيدي، طارق صالح، عبدالرحمن المحرمي، الدكتور عبدالله العليمي، وعثمان مجلي.

وخلال اللقاء نقل صاحب السمو الملكي الامير خالد بن سلمان لرئيس مجلس القيادة الرئاسي، واعضاء المجلس، تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وتمنياتهما لليمن وشعبه الأمن والاستقرار والسلام.

بدوره حمل رئيس مجلس القيادة الرئاسي صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلمان، تحياته وأعضاء المجلس إلى القيادة السعودية وتهانيهم لخادم الحرمين الشريفين وللشعب السعودي الشقيق بالذكرى التاسعة للبيعة.

وثمن رئيس مجلس القيادة الرئاسي، وأعضاء المجلس عاليا مواقف المملكة الى جانب الشعب اليمني، بما في ذلك مبادراتها وجهودها المستمرة لتجديد الهدنة واطلاق عملية سياسية شاملة تحت رعاية الامم المتحدة.

كما أشاد فخامة الرئيس بالتدخلات الانسانية والانمائية السعودية السخية في مختلف المجالات.

وبحث الجانبان خلال اللقاء آخر التطورات والمستجدات في الشأن اليمني، والجهود المشتركة لدعم مسار السلام في البلاد، وعددًا من الموضوعات على الساحتين الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وأكد وزير الدفاع السعودي خلال اللقاء دعم المملكة لمجلس القيادة الرئاسي، وتشجيع الأطراف اليمنية للتوصل إلى حلٍ سياسي شامل ومستدام لإنهاء الأزمة اليمنية تحت إشراف الأمم المتحدة، وبما يحقق الأمن والسلام والاستقرار والتنمية في اليمن.

حضر اللقاء سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الجمهورية اليمنية محمد بن سعيد آل جابر، ومدير عام مكتب وزير الدفاع هشام بن عبدالعزيز بن سيف.

> فخامة الرئيس يشيد بالتدخلات الانسانية والانمائية السعودية السخية في مختلف المجالات

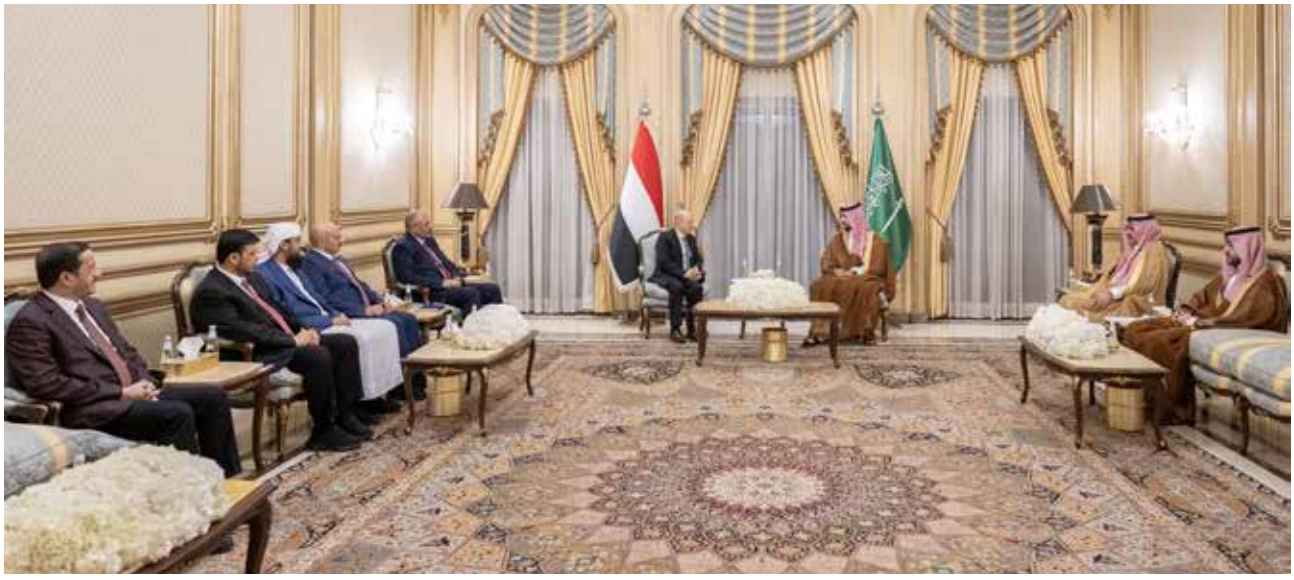

تتقدم قيادة وموظفي مصلحة الجمارك

الديوان العام في العاصمة المؤقتة عدن وفروعها في المحافظات

بأصدق التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس

الدكتور/ رشاد محمد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

ودولة الدكتور/ معين عبدالملك سعيد- رئيس الوزراء

ومعالي الأستاذ/ سالم صالح بن بريك- وزير المالية

وإلى كافة شعبنا اليمني العظيم

بمناسبة الذكرى الـ 56 لعيد الاستقلال

سائلين المولى عز وجل أن يعيد هذه المناسبة وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار،،،

عنهـــم: **عبدالحكيم ردمان القباطي**

رئيس المصلحة

الجمارك اليمنية
YEMEN CUSTOMS

وزراء المالية والتخطيط والكهرباء يبحثون مع مؤسسة الـــ

بحث وزراء المالية سالم بن بريك، والتخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد باذيب، والكهرباء والطاقة المهندس مانع بن يمين، بمدينة مراكش المغربية، مع نائب الرئيس الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية (IFC) هالة شيخ، تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتشجيع الاستثمار في مجالات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأشاد الوزير باذيب، بجهود مؤسسة التمويل الدولية في توسيع نطاق مشاركة المؤسسة ودعمها القطاع الخاص في اليمن .. متطرقاً إلى أهمية الدور الحيوي للقطاع الخاص في إنعاش الوضع الاقتصادي .. مؤكداً الحاجة لمساعدة مؤسسة التمويل الدولية في تمويل مشاريع تساهم بتعزيز مرونة القطاع الخاص وقدرته على الصمود، وأهمية تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وكذا تطلع الحكومة للتعاون المشترك والعمل على وضع خطة بشأن الدعم اللازم لتعزيز قدرة المؤسسات ذات الصلة في اليمن على التعامل مع الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستكشاف فرص الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة وغيرها من مجالات الاستثمار في اليمن.

وحث وزير التخطيط، المؤسسة على تقديم المساعدة الفنية والتدريب والخدمات الاستشارية للحكومة وللشركات والمؤسسات المالية المحلية لتعزيز مهاراتهم ومعرفتهم وقدرتهم على جذب الاستثمارات..مشيراً إلى تطلع الحكومة للعمل مع المؤسسة على تحسين مناخ الاستثمار من خلال تعزيز سياسات شفافة وصديقة للمستثمرين .. منوهاً بأهمية دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنطوي على إمكانات كبيرة للنمو وخلق فرص العمل والتي بدورها تساهم في تمكين النساء والشباب اليمنيين ليصبحوا رواد أعمال ناجحين.

من جانبه استعرض الوزير بن بريك، آخر مستجدات الأوضاع الاقتصادية والمالية، وجهود الحكومة في تنفيذ برنامج الإصلاحات الشاملة في الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية، وكذا مواجهة التحديات المترتبة على تصعيد الحوثيين الحرب الاقتصادية وتوقف تصدير النفط الخام الذي يشكل نحو 70 في المائة من الموازنة العامة للدولة، والجهود الحكومية في تعزيز موارد الدولة واستدامة المالية العامة.

بدوره أكد الوزير بن يمين، أهمية الدعم الدولي لقطاع الكهرباء والطاقة في اليمن من أجل مساندة جهود الحكومة ووزارة الكهرباء في مواجهة التحديات وتنفيذ مشاريع مستدامة ومن ضمنها المشاريع الممولة من المؤسسة.

حضر اللقاء كبير مستشاري المدير التنفيذي للبنك الدولي جيهان عبدالغفار، ورئيس المكتب الفني بوزارة التخطيط المهندس شعيب الصغير.

تأهيل فريق حكومي في مجال مكافحة غسل الأموال في الأردن

شارك فريق من وزارة المالية وعددا من الجهات الحكومية، في ورشة عمل تدريبية حول مكافحة غسل الأموال، التي اختتمت في العاصمة الأردنية عمان، ضمن مشروع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتعزيز المرونة الاقتصادية في اليمن 2020-2023.

وضم الفريق الحكومي 20 مشاركا يمثلون الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء، ووزارتي المالية، والتخطيط والتعاون الدولي، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ولجنة غسل الأموال، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

وهدفت الورشة التي استمرت ثلاثة أيام، إلى تطوير الحوار بين القطاعين العام والخاص حول مكافحة الفساد ونزاهة الأعمال لاستعادة ثقة المستثمرين وبناء المزيد من الثقة، وتعزيز ثقافة النزاهة، وتقديم المزيد من الدعم لإدماج الطيف الكامل للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، من خلال تعزيز الحوار السياسي والتبادلات بين جميع أصحاب المصلحة.

كما هدفت الورشة أيضا، إلى تطوير وتنفيذ الأجندة الوطنية لمكافحة الفساد، ودعم إنشاء تحالفات أكثر ديمومة لصالح النزاهة في كل من قطاعي الطاقة والمصارف، وتنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال في حماية نزاهة القطاع العام وحماية مؤسسات القطاع الخاص وزيادة شفافية النظام المالي، وكذا تسهيل الكشف عن الفساد وغسل الأموال والتحقيق فيها وملاحقتها قضائيا، واستعادة الأصول المسروقة.

ـــــتمويل الدولية الاستثمار بمجالات الطاقة والاتصالات

بصفته نائباً لرئيس المجموعة..
نائب وزير المالية يشارك في اجتماع مجموعة العمل المالي في باريس

شارك نائب وزير المالية رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأستاذ هاني محمد وهاب ممثل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا مينافاتف (MENAFATF) بصفته نائباً لرئيس المجموعة في إجتماع مجموعة العمل المالي الفاتف (FATF) والتي عقدت في باريس خلال الفترة 23-27 أكتوبر 2023.

وناقش أعضاء مجموعة الفاتف، بمشاركة ممثلين من أكثر من 200 دولة، والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والبنك الدولي والإنتربول ومجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية في الاجتماع العام المعني بوضع المعايير على الاجراءات المالية في دورته الثالث والثلاثين عدداً من المواضيع المهمة المسائل الرئيسية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وانتشار التسلح.

كما ناقش الاجتماع عدداً من الموضوعات من ضمنها تقارير التقييم المتبادل لنظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعدد من الدول واستعرض الاجتماع عدد من المحاور أهمها مراجعة السياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأولوية في تنفيذ تدابير مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

وتطرق الاجتماع إلى الدول التي لم تخضع للتقييم ومن ضمنها الجمهورية اليمنية بسبب الأوضاع والتحولات الحاصلة في منطقة الشرق

الأوسط وشمال افريقيا وأهمية إعطائها الدعم في مجالات عدة خاصة مع توليها رئاسة مجموعه العمل المالي لمنطقه الشرق الاوسط وشمال افريقيا للعام 2024م ووضعها ضمن أولوية الرؤية المقدمة لرئاسة المجموعة.

وناقشت المجموعة بعض القضايا التي تحث على مساعدة البلدان على معالجة التدفقات المالية غير المشروعة من الاحتيال الحاسوبي، والعمل على تعزيز المعايير لمنع إساءة استخدام المنظمات غير الربحية وتحسين استرداد الأصول.

بحضور وزير المالية..

اللواء الزُبيدي يدشن رسميا عمل مركز تنمية الإيرادات في عدن

دشن عضو مجلس القيادة الرئاسي رئيس اللجنة العُليا للإيرادات السيادية والمحلية، اللواء عيدروس الزبيدي رسميا عمل مركز تنمية الإيرادات بديوان عام السلطة المحلية بالعاصمة المؤقتة عدن.

وخلال التدشين، الذي حضره وزير المالية سالم بن بريك، استمع اللواء الزُبيدي من وزير الدولة، محافظ عدن، والكادر الإداري والفني المشرف على المركز، إلى شرحٍ مفصلٍ عن المركز وأقسامه ومهامه، وآلية عمله التي ترتكز بشكل رئيسي على تحصيل الإيرادات واستصدار التراخيص الخاصة بمزولة المهن، وغيرها، على مستوى المحافظة والمديريات بطريقة إليكترونية آلية ونظام ربط شبكي موحد.

كما اطّلع اللواء الزُبيدي، أيضا على الفوائد الكبيرة التي حققها المركز خلال فترة عمله التجريبية من حصر شامل للإيرادات، ووقف الهدر المالي، بالإضافة إلى نسب الزيادة التي تحققت في الإيرادات المركزية والمحلية في المحافظة والمديريات ومستوى تحصيلها.

وأشاد عضو مجلس القيادة الرئاسي في كلمة له أمام المكتب التنفيذي للعاصمة المؤقتة عدن، بالجهود التي بُذلت لتأسيس المركز من قبل المحافظ لملس وكادر السلطة المحلية، مؤكداً أن تأسيس هذا المركز، يعتبر خطوة أولى للانتقال الكامل للنظام الإليكتروني للخدمات الحكومية المعمول به في دول الجوار والدول المتطورة.

وأبدى اللواء الزبيدي ارتياحه لما شهده من نتائج مبشرة لعمل المركز خلال الفترة التجريبية، في الحد من الهدر المالي، والفوارق الإيجابية الكبيرة في نسب تحصيل الإيرادات قبل وبعد تأسيس المركز، مشيرا إلى أن نجاح هذه التجربة الرائدة يحتم ضرورة تعميمها على المحافظات الأخرى للاستفادة منها.

وشدد في ختام كلمته على أهمية مضاعفة الجهود، وتعزيز الانضباط في جميع مرافق الدولة والحفاظ عليها، ورفع قدرات الكوادر الإدارية والفنية، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتوفير الوقت والجهد ومواكبة التطورات المتسارعة في جميع المجالات، بما يعيد لعدن ألقها وريادتها ودورها المحوري الذي عرفت به على امتداد التاريخ القديم والمعاصر.

الأهلي نت
Alahli Net

قم بمعاملاتك المالية
من أي مكان وفي اي وقت

خدمة الأنترنت البنكي

حمل التطبيق

GET IN ON Google Play

Download on the App Store

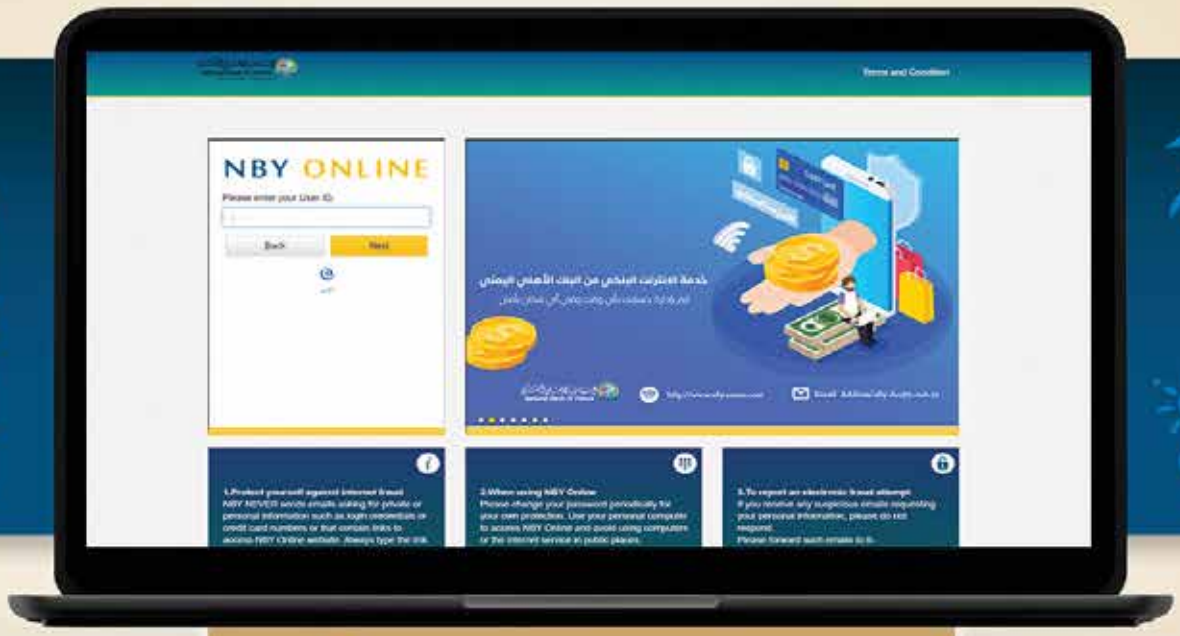

مميزات الخدمة

- الاستعلام عن الرصيد
- عرض ملخص الحسابات
- طباعة كشف حساب
- التحويل بين حسابات العميل
- التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- طلب دفتر شيكات
- متابعة طلب دفتر الشبكات
- متابعة حركة القروض الممنوحة
- إستلام اشعارات برسائل SMS
- سداد باقات عدن نت Adennet

Marketing Team

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience الخبرة والثقة

بنك مملوك للدولة %100

02-250581/2
www.nbyemen.com

وزير المالية يترأس اجتماعاً موسعاً ضم مدراء البنوك لمناقشة سير عملية صرف المرتبات

ترأس وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، لقاءا موسعا ضم مدراء عموم البنوك الحكومية والخاصة، لمناقشة مستوى سير عملية صرف مرتبات موظفي الدولة عبر البنوك المؤهلة، وأبرز الصعوبات التي واجهتهم والمعالجات اللازمة.

واستعرض اللقاء بمشاركة نائب وزير المالية هاني وهاب، وعدد من وكلاء الوزارة، جهود الحكومة ووزارة المالية في تنفيذ حزمة الإصلاحات الشاملة والهادفة لمكافحة الفساد في مؤسسات الدولة وتعزيز موارد الدولة وتحقيق الاستقرار والتحسن الاقتصادي.. مشددا على ضرورة التزام البنوك بكافة الإجراءات والتعاميم الصادرة من جانب وزارة المالية بشأن عملية صرف المرتبات عبر البنوك، وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لاستلام الموظفين مرتباتهم بكل سلاسة، ومواصلة صرف المرتبات بنجاح.

وتطرق الوزير بن بريك، إلى مجمل الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد.. مجدداً التأكيد على أهمية الإجراءات التصحيحية الحكومية والمنحة المقدمة من الأشقاء في المملكة العربية السعودية لدعم الموازنة العامة للدولة، وأهمية الالتزام بآليات واشتراطات المنحة من أجل الإسهام في تحسين الأوضاع العامة ولاسيّما تخفيف المعاناة في المجالات الإنسانية والخدمية.

كما أكد وزير المالية حرص الوزارة على إنجاح عملية صرف المرتبات عبر البنوك، وأهمية تعزيز التنسيق بين الوزارة والبنوك لاتخاذ المعالجات السريعة تجاه أي إشكاليات قد تواجه الموظفين عند استلام مرتباتهم .. مشددا على ضرورة التزام البنوك بكافة شروط صرف المرتبات وعدم الإخلال بها وتقديم الخدمات البنكية المتميزة.

ويبحث مع صندوق النقد مواصلة الدعم الفني وبناء القدرات

بحث وزير المالية سالم صالح بن بريك، في مدينة مراكش المغربية، مع ممثلي دائرة الشؤون المالية بصندوق النقد الدولي (FAD)، مواصلة الدعم الفني وبناء القدرات لوزارة المالية والمصالح التابعة لها.

جاء ذلك ضمن مشاركة وزارة المالية في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بمدينة مراكش، بمشاركة وحضور مسؤولين وخبراء من البنك وصندوق النقد الدوليين.

وتناول اللقاء مجمل مستجدات الأوضاع الاقتصادية والمالية، والتحديات الكبيرة في جوانب الموازنة العامة للدولة والموارد العامة، والحاجة الملحة لتقديم المزيد من الدعم من أجل المضي في تحقيق أهداف برنامج الإصلاحات الشاملة في الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية، وكذا مواصلة جهود تنفيذ اشتراطات المنحة المقدمة من الأشقاء في المملكة العربية السعودية لدعم موازنة الدولة، من اجل الإسهام في استقرار وتحسن الاقتصاد وتحسين الأوضاع العامة وتخفيف المعاناة الإنسانية جرّاء الحرب في البلاد.

واستعرض الوزير بن بريك، أوضاع القطاعين الاقتصادي والمالي، والتحديات الكبيرة التي تواجهها الحكومة منذ أكثر من عام، نتيجة تصعيد مليشيا الحوثي الانقلابية الحرب الاقتصادية، وإقدامها على استهداف المنشآت النفطية الإستراتيجية، ما أدى إلى توقف تصدير النفط الخام الذي تشكل عوائده المالية ما نسبته 70 في المائة من الموازنة العامة للدولة.

ونوه وزير المالية، بدعم صندوق النقد الدولي للقطاع المالي ومصلحتي الضرائب والجمارك، وإسهام ذلك في تحسين تحصيل الموارد وتعزيز كفاءة الإنفاق، وكذا تعزيز قدرات ومهارات العاملين في مجالات عملهم .. مؤكدا حرص الحكومة ووزارة المالية على المضي قدما في إصلاح إدارة المالية العامة وتعزيز الحوكمة والشفافية وتحقيق مبدأ المساءلة..

مجددا التأكيد على الحاجة الملحة لتقديم المزيد من الدعم لمساندة جهود الحكومة في مواجهة التحديات المختلفة والتغلب عليها.

المالية
Al-Maliah

برعاية معالي وزير المالية..
اختتام الدورة التدريبية الرابعة للمخلصين الجمركيين في عدن

برعاية كريمة من معالي وزير المالية سالم صالح بن بريك، وفي إطار خطة مصلحة الجمارك التدريبية للعام الحالي 2023م، وتعزيزا للتعاون والتنسيق مع القطاع التجاري، اختتمت في مركز التدريب برئاسة مصلحة الجمارك في العاصمة المؤقتة عدن، الدورة التدريبية الرابعة في سلسلة الدورات التدريبية التي تنظمها المصلحة من أجل إكساب المتعاملين معها وخصوصا المخلصين الجمركيين المعارف الضرورية لإجراءات التخليص الجمركي.

وهدفت الدورة التي استمرت ثلاثة أيام، إلى تأهيل 32 كادرا من كوادر التخليص الجمركي العاملين في عدد من الدوائر الجمركية في المحافظات المحررة، حول المجالات الفنية الجمركية مثل القيمة الجمركية ودليل التخليص الجمركي وقواعد المنشأ والتعريفة والنظام الجمركي الألي.

وأكد رئيس مصلحة الجمارك عبدالحكيم القباطي، على الدور الهام للمخلص الجمركي في تطوير العمل الجمركي وتسهيل التدفق التجاري، كما أكد استعداد رئاسة المصلحة على التعاون مع نقابة المخلصين الجمركيين والغرفة التجارية على تذليل الصعوبات وإيجاد الحلول المناسبة لأية إشكالات قد يتعرض لها القائمين على عملية التخليص الجمركي وتسهيل عمل المخلصين.

وفي الختام قام رئيس مصلحة الجمارك، بتوزيع شهادات المشاركة على المشاركين في الدورة التدريبية.

حضر حفل اختتام الدورة وكيلا مصلحة الجمارك أحمد الحاج وعبدالله الحبشي، وممثلين عن الغرفة التجارية ونقابة المخلصين الجمركيين، وعدد من مديري العموم والكادر التدريبي بمصلحة الجمارك.

قطاع الإتصالات.. والخطوة المهمة

محمد عبدالله القادري

عملية الإستثمار الجديدة في قطاع الإتصالات بشكل يجعلها خاصة بالمناطق المحررة وسحبها أو فصلها عن مناطق سيطرة الحوثي، تعد خطوة في غاية الأهمية، وإن كانت جاءت متأخرة، فإن تأتي متأخراً خيرٌ من أن لا تأتي، وكان يفترض أن تكون هذه الخطوة في السنة الأولى من بداية الحرب.

تكمن أهمية هذه الخطوة على المستوى الاقتصادي والأمني.

إيرادياً: تدر مئات المليارات من الريالات لخزينة الدولة بما يرفد الجانب المعيشي والتنموي، ومعروف كم يجني الحوثي من دخل الإتصالات، وبسحب البساط عليه أو تقليصه سيجعله يخسر مورداً مالياً مهماً وكبيراً.

أمنياً : يساهم في تأمين وتحصين المناطق المحررة وتوطيد إستقرارها، بما يكشف الإختراقات ويكبح عناصر الإرهاب، ويقضي على الإخلال بالأمن والإستقرار، ويحمي السكينة والهدوء، ويصد الخطر المستهدف للشخصيات والقيادات وعامة المواطنين والمرافق والتجمعات السياسية والإدارية وغيرها.

معروف ما يستفيده الحوثي في هذا الجانب، من إستخبارات وحصول على معلومات، ومراقبة للتحركات، والاستعانة لتحقيق الإختراقات والإغتيالات والحرب النفسية ودعم الإرهاب وتنفيذه واستغلاله لتبادل الخدمات مع المتخادمين معه.

بسيطرة الحوثي على الإتصالات، جعله يعيش داخل غرفة تحكم يراقب جميع المناطق المحررة والتي تحت سيطرته، ولديه نفوذ وأرباح منها جميعاً.

الرافضون والمنزعجون من إستثمارات الشركة الإماراتية الجديدة في مجال الإتصالات، فهؤلاء في موقف أسدل عنهم الستار بشكل أكثر ليكشف وقوفهم مع الحوثي والدفاع عن مصالحه.

لم نسمع منهم صوتاً يستنكر الإستثمارات العمانية في مجال الإتصالات بمناطق الحوثي، ولم يقوموا بخطوة جادة لسحب بساط الإتصالات من تحت الحوثي ونقله المناطق المحررة، ونقل التحكم بالصفر الدولي من صنعاء إلى عدن.

انزعاجهم بمبررات واهية، أحياناً إدعاء رفضهم للإمارات وأحياناً إدعاءات أخرى.

بالنسبة للإستثمار فإن الدولة لها الأولوية، فإن لم تستثمر الدولة فالأشقاء في التحالف لهم الأولوية، الإمارات والمملكة كلهم أشقاءنا ونحن يهمنا سحب بساط الإتصالات من تحت الحوثي وتقليصه، ونشكر أشقاءنا في الإمارات على توجههم نحو هذا الجانب.

أتمنى من شركة الإتصالات الجديدة أن تحل محل يمن موبايل، لأن الأخيرة تعد أكبر رافد للحوثي في مجال الإتصالات، إذ يبلغ عدد مشتركيها حالياً حوالي أثنا عشر مليون، أربعة مليون في مناطق سيطرة الحوثي، وثمانية مليون في المناطق المحررة ما بين أناس ينتمون لهذه المناطق وعمال وجنود من أبناء المناطق التي تحت سيطرة الحوثي.

ثمانية مليون في المناطق المحررة، لو أفترضنا أن متوسط معدل استهلاك الفرد الواحد مبلغ الف ريال في الأسبوع الواحد، فإن إجمالي الدخل في الإسبوع سيكون ثمانية مليار، وفي الشهر أثنان وثلاثون مليار، وفي السنة ثلاثمائة وأربعة وثمانون مليار ريال.

أربعمائة مليار سنوياً كأقل القليل سيخسرها الحوثي وتستفيد منها المناطق المحررة والإستثمار، أليس هذا مكسب كبير؟.

مناقشة مستوى الالتزام بالإصلاحات الحكومية

ترأس وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماعا موسعا ضم قيادات الوزارة، ومدراء مكاتبها في المحافظات المحررة، لمناقشة مستوى تنفيذ حزمة الإصلاحات الشاملة التي تنتهجها الحكومة ووزارة المالية في الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية.

وتطرق الاجتماع، إلى الأوضاع المالية والاقتصادية في البلاد، وأهمية الجهود الحكومية ومنحة دعم الموازنة العامة للدولة المقدمة من المملكة العربية السعودية لتنفيذ الإصلاحات الشاملة، ومكافحة الفساد في مؤسسات الدولة، وتحقيق الاستقرار والتحسن الاقتصادي، وتعزيز الموارد العامة للدولة، وتخفيف المعاناة الإنسانية جراء الأوضاع الصعبة الراهنة في البلاد.

وجدد الاجتماع، التأكيد على مدى خطورة استمرار مليشيا الحوثي الإنقلابية الإرهابية المدعومة من إيران في تصعيد حدة حربها على الاقتصاد الوطني، والتي تسببت بتوقف تصدير النفط الخام الذي يشكل ما نسبته 70 في المائة من الموازنة العامة للدولة، وكذا تراجع المكاسب الاقتصادية المحققة خلال الفترة الماضية، وتدهور الأوضاع الخدمية وتفاقم الأوضاع المعيشية والمعاناة الإنسانية.

وشدد وزير المالية، على أهمية مضاعفة الجهود لمتابعة تحصيل الإيرادات العامة وتوريدها للبنك المركزي أولاً بأول لتخفيض عجز الموازنة، وضرورة الالتزام والوفاء بآليات واشتراطات منحة دعم الموازنة المقدمة من المملكة، لاسيما فيما يخص إجراء تحويل صرف مرتبات موظفي الدولة عبر البنوك المؤهلة والمرشحة من البنك المركزي، كون هذا الإجراء هو ضمن مصفوفة الإصلاحات المقدمة لصندوق النقد الدولي.

كما شدد على ضرورة التزام كافة مدراء مكاتب المالية بالمحافظات المحررة، بكافة الإجراءات والتعاميم الصادرة عن الوزارة والحكومة والتفاعل معها، وبمقدمتها تعاميم المرتبات للوفاء بمتطلبات صرفها، وتقييم عمليات صرفها لشهر أغسطس الماضي ورفع التقارير بهذا الخصوص، لتحديد مكامن أي خلل واقتراح المعالجات اللازمة والناجحة، وتنبيه البنوك المخلة بشروط تسهيل استلام الموظفين لمرتباتهم، وفي حال عدم التزام البنوك المخلة بالشروط، يتم اتخاذ الإجراءات

وزير المالية يؤكد أهمية خلق شراكات حقيقية بين الدول الهشة لمواجهة التحديات

أكد وزير المالية سالم بن بريك، أهمية خلق شراكات حقيقية واسعة بين الدول الهشة في الحاضر والمستقبل لمواجهة التحديات المتفاقمة في ظل المتغيرات الهائلة والسريعة على مستوى العالم.

جاء ذلك خلال مشاركته، بمدينة مراكش المغربية، في المؤتمر الوزاري المعني بالتصدي للهشاشة والصراع، بحضور المدير العام التنفيذي لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا، وعدد من ممثلي الدول وخبراء من صندوق النقد والبنك الدوليين.

وقال الوزير بن بريك " إن الشراكة الحقيقية المنشودة تكون قائمة على فهم الصعوبات ومكامن مسبباتها وصولا إلى استنباط الحلول الممكنة والقابلة للتنفيذ، وهذا لن يتأتى إلا من خلال استمرار الدعم والمساندة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كضمانة أساسية لمغادرة بلداننا ساحة الفقر والعوز والتشتت والضياع وعدم الاستقرار".

وتطرق إلى الأزمات التي تعصف باليمن منذ عام 2015م في المجالات الاقتصادية والمالية..مشيراً الى تبني الحكومة حالياً برنامج إصلاحات شاملة في الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية، وكذا التحديات القائمة التي تشمل ضعف البنية التحتية التي تعيق مسار التنمية الشاملة، والمديونية، وتتابع الصدمات الخارجية وتأثيراتها مثل ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وتعثر سلاسل التوريدات من الدول، وعدم ملائمة الشروط التجارية وتكافؤها بين الدول المتقدمة والنامية والأقل نموا، وتأثيرات التغيرات المناخية وما لحق ذلك من كوارث طبيعية، وارتفاع حالات ومعدلات النزوح الداخلي والهجرة الخارجية إلى البلاد.

وقدم بعض المعالجات والمقترحات بشأن تلك التحديات والأزمات شملت زيادة تقديم الدعم للقطاعات التي تساهم في محاصرة وكبح اتساع أسباب الهشاشة ونشوء الصراعات، وتخفيف شروط التبادل التجاري، وإلغاء القيود القائمة لتمكين البلدان النامية والأقل نموا من الدخول للأسواق الدولية، وتسهيل حركة نقل البضائع منها وإليها، وتعديل الشروط والضوابط القائمة تجاه المديونيات الخارجية، واتباع مسارات حقيقية للتخفيف من أعباء تلك المديونيات، والاستفادة من المبادرات والتسهيلات التي تطلقها الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية في مجالات تعزيز الأمن الغذائي والطاقة ومحاربة الفقر وضمان خلق فرص عمل وبطرق عادلة.

المالية
Al-Maliah

اللازمة والانتقال إلى بنوك أخرى قدمت خدمات متميزة.

ووجه الوزير بن بريك، مدراء مكاتب المالية بالمحافظات المحررة بالرفع بالتقارير اللازمة أولاً بأول ومنها تقارير الحسابات الختامية الشهرية والفعلية، وبيان الموقف الفعلي لتنفيذ الموازنة مع العناية بجودتها، والحسابات الجارية شهرياً مع إشراك ممثلي وزارة المالية في الاشتراك بالتوقيع على تلك الحسابات الجارية، وكذا ضرورة الالتزام بالاعتمادات المبلغة في الموازنة وصرفها بحسب المحدد لها من الموازنة واستكمال الصرف بحسب المؤيدات.

كما وجه الوزير مدراء المكاتب بتقديم التوعية اللازمة حول أهمية إجراءات عملية الإصلاحات في مجال المالية العامة والنقدية، وتفعيل برامج النزول والرقابة والتفتيش على الجهات الحكومية ورفع التقارير ذات الصلة لوزارة المالية والجهاز

المركزي للرقابة والمحاسبة، والاهتمام بإجراء عمليات التدوير الوظيفي، وتأهيل الكوادر البشرية للإسهام في النهوض بمستوى العمل وتحقيق النجاحات والإنجازات المنشودة.

المالية تشارك في اجتماع الدول النامية مع مجموعة V20 (الحوار الحادي عشر) في مراكش

شارك وزير المالية سالم بن بريك، بمدينة مراكش المغربية، في اجتماع الدول النامية مع مجموعة V20 (الحوار الحادي عشر)، على هامش الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين.

وتطرق الوزير بن بريك، إلى مجمل مستجدات الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد والتحديات التي تواجه الحكومة، والحاجة الماسة لتسريع تقديم التعهدات، وأبرز أوجه الدعم الاقتصادي اللازمة لمساندة الجهود الحكومية في التخفيف من المعاناة الإنسانية وتحسين الأوضاع الخدمية والعامة ..مستعرضاً مستوى تنفيذ الحكومة ووزارة المالية برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية بدعم من الأشقاء في المملكة العربية العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة وإشراف صندوق النقد العربي، وأهمية المنحة المقدمة من الأشقاء في السعودية بمبلغ مليار و 200 مليون دولار لدعم الموازنة العامة للدولة، لتحقيق الاستقرار والتحسن الاقتصادي.

وأوضح أن برنامج الإصلاحات الحكومية يهدف إلى تصحيح الاختلالات بالجوانب الاقتصادية والمالية ومكافحة الفساد واستدامة المالية العامة، وتنمية الموارد الذاتية وإصلاح النظام الضريبي والجمركي وضبط الإنفاق وتعزيز الشمول المالي وتحقيق الشفافية والمساءلة وتطوير إدارة الدين العام .. لافتا إلى توصل الجانب الحكومي بمساعدة خبراء من صندوق النقد الدولي إلى شبه توافق بشأن حجم الدين العام.

وجدد التأكيد على مدى خطورة استمرار توقف تصدير النفط الخام الذي يشكل ما نسبته 70 في المائة من موازنة الدولة، بسبب تصعيد مليشيا الحوثي الحرب الاقتصادية واستهدافها للمنشآت الحيوية والإستراتيجية لتصدير النفط الخام، الأمر الذي يؤدي لمزيد من تفاقم التحديات الاقتصادية والمعاناة الإنسانية والمعيشية، خصوصا في ظل استمرار الانقسام المؤسسي والمالي في البلاد.

وتحدث الوزير بن بريك، حول الأزمات في البلاد التي تشمل انعدام الأمن الغذائي، وتسجيل نحو 24 مليون شخص بحاجة لمساعدات إنسانية، وأكثر من 5 مليون طالباً وطالبة يواجهون صعوبة في الحصول على التعليم الكافي، وأكثر من مليوني طفل دون سن الخامسة من العمر يعانون من حالات سوء التغذية الحاد، وارتفاع الوفيات للأمهات أثناء الحمل والرضاعة، وارتفاع حالات النزوح الجماعي الداخلي لأكثر من 5 مليون شخص، وكذا ارتفاع معدلات الهجرة الخارجية الوافدة إلى اليمن والتي تقدر بعشرات الآلاف سنويا، ما يشكل أعباء في توفير الخدمات العامة، فضلاً عن تأثيرات التغير المناخي وانتشار الآفات الضارة في المحاصيل الزراعية وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

المجلس الأعلى للطاقة يعتمد عدد من الإجراءات لمعالجة أوضاع الكهرباء

اعتمد المجلس الأعلى للطاقة في اجتماعه، بالعاصمة المؤقتة عدن، برئاسة رئيس الوزراء رئيس المجلس الدكتور معين عبدالملك، عدد من الإجراءات التنفيذية لمعالجة أوضاع الكهرباء في عدن والمحافظات المحررة.

ووافق المجلس على مصفوفة مسارات اصلاح قطاع الكهرباء والإجراءات المتخذة وفقا للضوابط والشروط في اتفاقية منحة دعم الموازنة المقدمة من الاشقاء في المملكة العربية السعودية، بناءا على عرض وزارة الكهرباء والطاقة.

وتتضمن المصفوفة السياسات والأنشطة (الضوابط المالية والإدارية وفقا لاتفاقية المنحة)، والإجراءات والالتزامات المطلوب اتخاذها لضمان استكمال واستدامة المشروع بما يضمن رفع كفاءة محطات التوليد الحكومية واجراء الصيانات الضرورية للاستفادة القصوى من التوليد المتاح.

وأكدت المصفوفة على رفع كفاءة محطات التوليد الحكومية عبر التحول للتشغيل من وقود الديزل المرتفع الكلفة إلى وقود المازوت الأقل كلفة وكذا متابعة نقل وتصريف الطاقة ومتابعة خطوط النقل والمحطات التحويلية في محافظة عدن "الحسوة - المنصورة - خور مكسر".

وناقش المجلس الإجراءات والالتزامات المطلوب اتخاذها من قبل المجلس الأعلى للطاقة والجهات ذات العلاقة في سبيل تحقيق أهداف وزارة الكهرباء وفق ما جاء في مصفوفة الإجراءات التنفيذية العاجلة لإصلاح قطاع الكهرباء عبر رفع كفاءة محطات التوليد الحكومية والتخلص من الديزل واستبداله بالمازوت الاقل

وزراء التخطيط والمالية والشؤون الاجتماعية يلتقون نائب رئيس البنك الدولي بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بحث لقاء عُقد في مدينة مراكش المغربية، ضم وزراء التخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد باذيب، والمالية سالم بن بريك، والشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور محمد الزعوري، ونائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريد بلحاج، التحديات التي تواجه اليمن في مجالي الغذاء والطاقة.

جاء ذلك ضمن الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي تحتضنها مدينة مراكش، خلال الفترة من 9 حتى 15 أكتوبر الجاري، بمشاركة ممثلي أكثر من 189 دولة حول العالم، ومسؤولين وخبراء من البنك وصندوق النقد الدوليين.

وأكد وزراء التخطيط والمالية والشؤون الاجتماعية، الحرص على أهمية حيادية واستقلالية المؤسسات الوطنية وإتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة في حالة المساس بذلك، كما استعرض وزيرا التخطيط والمالية، الوضع الاقتصادي والتحديات في اليمن، وأهمها أزمات الغذاء والطاقة والتي تفاقمت بشكل كبير بسبب الأوضاع في العالم وخصوصا الأزمة الروسية - الأوكرانية .. مشيرين إلى مدى الحاجة لنهج جديد من مجموعة البنك الدولي لتعبئة القطاع الخاص لمعالجة أزمتي الغذاء والطاقة.

فيما أكد الوزير باذيب، أهمية دعم البنك الدولي لليمن عبر محفظة البنك في اليمن والبرامج الإغاثية والتنموية، ومدى إسهام ذلك الدعم في إحداث تحسن بمعيشة المواطنين .. مشددا على أهمية توسيع نطاق تدخلات البنك الدولي في اليمن من خلال نهج شامل يتصدى للتحديات الاستثنائية التي تمر بها البلاد .. مجددا التأكيد على تطلع الحكومة لتوسعة فتح مكتب البنك الدولي في عدن، واستعداد الحكومة لتقديم التسهيلات اللازمة لتسهيل تدخلات البنك والإسهام بتحقيق الاستقرار والتنمية على المدى الطويل.

وأشاد بتدخلات البنك الدولي في اليمن .. مشيرا إلى حاجة اليمن لزيادة مساندة البنك الدولي للمؤسسات الحكومية من خلال برامج بناء وتعزيز القدرات المؤسسية والحرص على إشراك المزيد من المؤسسات المحلية الكفؤة في تنفيذ المشاريع التنموية من أجل تعزيز قدرات تلك المؤسسات وتوجيه المزيد من تكلفة التشغيل من الأمم المتحدة إلى تمويل التنمية في البلاد.

ومن جانبه أكد وزير المالية، على أهمية مواصلة البنك الدولي دعم وتوسعة مشاريع الحماية الاجتماعية في اليمن، ومن ضمنها الحوالات النقدية ودعم النمو الشامل وخلق فرص عمل للإسهام بزيادة القدرة الشرائية لدى الأسر الفقيرة.

وبدوره جدد نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تأكيده حرص البنك الدولي على استقرار اليمن، ومواصلة جهود البنك لحشد كافة الموارد المتاحة لدعم اليمن والمشاركة في تحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي المنشود.

كلفة وكذلك تنفيذ مشاريع محطات توليد غازية وزيادة الطاقة التوليدية وإنشاء محطات طاقة شمسية في محافظات لحج وابين والضالع عبر الاستفادة من قرض مؤسسة التمويل الدولية لتنفيذ هذه المشاريع.

وأقر المجلس الأعلى للطاقة، بدء الإجراءات الفنية والقانونية لإقامة محطة توليد هجينة في محافظة المهرة مع تصريف الطاقة منها، وبدء تلقي العروض الفنية وفق قانون المناقصات والمزايدات.

واطلع على تقرير حول سير العمل في مشروع الطاقة الشمسية بقدرة 120 ميجاوات في العاصمة المؤقتة عدن والمقدم من الاشقاء في دولة الامارات العربية المتحدة عبر شركة ابوظبي لطاقة المستقبل (مصدر).

كما ناقش وضع المنظومة التموينية وآلية التحاسب للإيفاء بالتزامات الحكومة من الوقود.

واستعرض المجلس سبل زيادة الطاقة التوليدية عبر متابعة وضمان استكمال مشاريع الطاقة الغازية والطاقة الشمسية في عدد من المحافظات، وتكليف وزارة الكهرباء والطاقة والمالية والسلطات المحلية بمتابعة سير أعمال المشاريع وضمان عدم وجود معوقات.

وأحاط وزير الكهرباء المجلس الأعلى للطاقة، بمذكرة التفاهم المبرمة مع شركة مذكور المصرية ومقترحات المشاريع المنبثقة عنها، والتي تتضمن اقامة محطة توليد مركزية في عدن تعمل بوقود المازوت والغاز. وأحال المجلس المذكرة الى وزارات الشؤون القانونية والمالية والكهرباء لدراستها.

وجدد رئيس الوزراء، التأكيد على حرص الحكومة اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتحسين خدمة الكهرباء، ومواصلة الجهود الرامية الى تحقيق اصلاحات حقيقية في هذا القطاع الذي يؤثر بقائه في الوضع الراهن بشكل سلبي كبير على الموازنة العامة للدولة.. لافتا الى أن الأموال المخصصة للكهرباء يجب أن تنفق بالطريقة الصحيحة بعيدا عن الفساد الإداري والهدر المالي، وتحقيق منظومة الرقابة على هذا القطاع بما ينعكس بشكل مباشر على تحسين الخدمة وتخفيف معاناة المواطنين.

وزير المالية يشارك بالاجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين في المغرب

شاركت وزارة المالية بوفد ترأسه الوزير سالم صالح بن بريك، في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي انعقدت منتصف شهر أكتوبر 2023 لمدة أسبوع، في مدينة مراكش المغربية، بمشاركة وحضور مسؤولين وخبراء من البنك وصندوق النقد الدوليين.

وتناول الاجتماعات آخر مستجدات وتحديات القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية في اليمن، وكذا حزمة من القضايا ذات الصلة بالأوضاع العامة والخدمية والمعيشية للمواطنين وأزمة الأمن الغذائي، وأبرز الأولويات والاحتياجات لدعم الجوانب الاقتصادية والإنسانية وتخفيف آثار الحرب التي اشعلتها مليشيا الحوثي الانقلابية المدعومة من إيران.

كما تسلط الاجتماعات الضوء على تصعيد المليشيا الحوثية حربها الاقتصادية من خلال استهداف المنشآت الحيوية والإستراتيجية وموانئ تصدير النفط الخام، وتسبب ذلك بتوقف تصدير النفط الذي يشكل ما نسبته نحو 70 في المائة من الموازنة العامة للدولة، ومواجهة الحكومة تحديات اقتصادية ومالية كبيرة جدا وتدهور الخدمات الأساسية وتفاقم المعاناة الإنسانية.

وتستعرض الاجتماعات جهود الحكومة بالتعاون مع الأشقاء والأصدقاء والمانحين في تنفيذ برنامج الإصلاحات الشاملة في الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية والتي تشمل صرف مرتبات موظفي الدولة عبر البنوك المؤهلة، كما تركز أيضا على أهمية التسريع بتنفيذ الإصلاحات وتقديم التعهدات من أجل دعم جهود الحكومة لضمان تعزيز الموارد المالية واستدامة المالية العامة وتحقيق الاستقرار والتحسن الاقتصادي واستقرار العملة وأسعار السلع والحفاظ على المكاسب المحققة خلال الفترة الماضية.

تواجه اليمن أزمة اقتصادية عميقة وتحديات مالية ونقدية تعيق جهود الحكومة المعترف بها دوليا، وتحركاتها في إطار خطة الإصلاح الإقتصادي التي تقوم بتنفيذها حالياً لوقف تراجع سعر العملة المحلية أمام العملات الأجنبية وكبح إرتفاع أسعار السلع الأساسية التي تأثرت بعدة عوامل بينها الحرب الأوكرانية.

إصلاحات حكومية لمواجهة الأزمة والحرب الحوثية الاقتصادية..

5 مليار دولار خسائر الحرب سنوياً

ومن أبرز تلك التحديات انكماش الناتج المحلي الإجمالي، وتوقف جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية، وتوقف البرامج الاستثمارية الحكومية، وكذا انحسار كبير في الاستثمارات الخاصة، بالإضافة إلى انسحاب أغلب المستثمرين الأجانب، وخروج رأس المال المحلي إلى الخارج بحثاً عن بيئة آمنة، وكذا تعليق العديد من برامج المنح والقروض الخارجية.

وتمثل سياسات وممارسات ميليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران أحد أبرز الأسباب التي أدت إلى تدهور الإقتصاد الوطني، بدءً باستنزاف إحتياطي النقد الأجنبي ثم إستحواذها على معظم موارد الدولة ورفضها صرف مرتبات موظفي القطاع العام وصولاً إلى إتخاذها سياسة الإنقسام النقدي الذي حول اليمن إلى منطقتين نقديتين واقتصادين، إلى جانب إصدارها التشريعات المالية التي تمكنها من السيطرة ووضع يدها على فوائد أموال المودعين في البنوك الواقعة بمناطق سيطرتها.

وقبيل الإنقلاب المسلح الذي قامت به ميليشيا الحوثي على السلطة الشرعية أواخر العام 2014، وإدخالها البلاد في حرب لازالت مستمرة منذ ثمان سنوات، كان الإقتصاد اليمني يعتمد على الصادرات النفطية والزراعة والسياحة وعائدات القطاع الصناعي وإيرادات الضرائب والجمارك وحركة الموانئ، وهي مقومات قضت الميليشيات الحوثية على بعضها واستولت على البعض الآخر لتمويل أهدافها الطائفية وحربها على الشعب اليمني ودول الجوار.

وكانت التوقعات الإقتصادية تشير إلى أن الناتج القومي لليمن سيرتفع من (6616) مليار ريال عام 2012م إلى (7136) مليار ريال في العام 2013م، بمعدل نمو 7.3%، في حين سيحقق العرض النقدي نمواً بمعدل يبلغ 12.6% في العام 2013م، مقارنة بمعدل 21.5% في العام 2012، وستنخفض أسعار الفائدة 15% في عام 2013م، بالتزامن مع إستقرار أسعار صرف الريال مقابل الدولار عند 214.8 في العام 2013م مع إحتمال تأثره بأسعار السلع عالمياً وحجم الطلب على العملات الأجنبية.

لكن الوضع الإقتصادي تدهور منذ العام 2011 متأثراً بالإحتجاجات التي شهدتها البلاد، والتي أعقبها توقيع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وإنعقد بموجبها مؤتمر للحوار الوطني شارك فيه ممثلون عن مختلف فئات وأطياف الشعب السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية والقبلية بهدف الخروج بمسودة تحدد شكل الدولة ودستورها وتطرح للإستفتاء الشعبي، قبل أن تنقلب الميليشيات الحوثية على هذه الجهود وتفرض سيطرتها على مؤسسات الدولة بقوة السلاح وتشعل حرباً لازالت مستمرة حتى الآن.

وتسببت الميليشيات الحوثية خلال عام واحد فقط من إنقلابها بإستنزاف إحتياطي البلاد من النقد الأجنبي الذي إنخفض إلى 1.3 مليار دولار في مارس 2016 بدلاً من 4.2 مليار دولار في مارس 2015م، إلى جانب قيام الميليشيات بسحب 300 مليار ريال يمني (1.2 مليار دولار) لتمويل عملياتها العسكرية، الأمر الذي دفع بالسلطة الشرعية إلى إتخاذ قرار في سبتمبر 2016 بنقل مقر البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن.

بعد ذلك بدأت الحكومة الشرعية بدعم من المملكة العربية السعودية في تنفيذ سلسلة إجراءات لتحقيق تعافي ملموس في الإقتصاد الوطني، واستطاعت وفق تقرير صادر عن البنك الدولي تحقيق نمو بسيط خلال العامين 2018 و 2019م، مستفيدة من الوديعة المالية المقدمة من المملكة العربية السعودية والبالغة ملياري دولار لدعم الإقتصاد وإستقرار العملة المحلية، قبل أن يعود للإنكماش عامي 2020 و 2021، بسبب التداعيات الإقتصادية لجائحة كورونا والحرب الأوكرانية التي دفعت أسعار الغذاء العالمية إلى مستويات قياسية.

وفي العام 2022، شرعت قيادة البنك المركزي اليمني التي جرى تشكيلها بناءً على قرار تضمن هيكلتها أواخر العام 2021 بتنفيذ العديد من الإجراءات والإصلاحات المختلفة التي ساهمت في ثبات أسعار الصرف بالرغم من مستوياتها العالية

التي تعكس حقيقة الوضع الإقتصادي والمالي للبلد حيث تراوحت ما بين 1150 و 1250 ريالا للدولار الواحد.

وهدف البنك المركزي من خلال تلك الإجراءات والإصلاحات إلى تحقيق إستقرار في المعدل العام للأسعار والحد من التضخم الذي سجل إرتفاعاً قدره 12.8 بالمائة بالمتوسط العام بين المحافظات المحررة وغير المحررة، في حين كان المركزي يستهدف تسجيل تضخم بين 15 - 20 بالمائة.

كما أظهر أحدث تقييم للبنك الدولي أن الإقتصاد اليمني حقق في العام 2022م نمواً حقيقياً بلغ 1.5 بالمائة، بعد ركود إستمر عامين، في حين أظهرت البيانات البنكية إرتفاع الإيرادات العامة للدولة حتى ديسمبر 2022 بمقدار 817.6 مليار ريال وذلك نتيجة إرتفاع أسعار المشتقات النفطية في السوق العالمية وبالتالي زيادة قيمة الصادرات النفطية إلى جانب تحريك سعر الدولار الجمركي من 500 ريال للدولار إلى 750 ريال.

وتشير تقارير إقتصادية محلية إلى أن إجراءات البنك المركزي اليمني نجحت في التأثير على حجم العرض النقدي الذي تراجع في نهاية ديسمبر 2022 بمقدار 24.4 مليار ريال ليبلغ 7253.5 مليار ريال وبنسبة زيادة 0.33 بالمائة عن العام 2021 الذي سجل خلاله إرتفاعاً بنسبة 7 بالمائة عن العام الذي قبله.

وفيما يتعلق بميزان المدفوعات فقد سجلت تحويلات القوى العاملة في الخارج 4.3 و 4.5 مليار دولار في عامي 2021 و 2022 مقارنة بـ3.3 مليار دولار في العام - 2014 عام الإنقلاب على السلطة-.

أما الصادرات النفطية فسجلت اليمن فيها فقدان 5 مليار دولار إيرادات عامة وتدفقات نقدية بالعملة الاجنبية كل عام، حيث تراجعت قيمة الصادرات بسبب الحرب من 6.4 مليار دولار في العام 2014 إلى 994 مليون دولار و 1.7 مليار دولار في عامي 2021 و 2022.

وأسهمت المزادات الأسبوعية التي نظمها البنك المركزي اليمني إبتداءً من ديسمبر 2021م عبر منصة (Refinitiv) لبيع العملة الأجنبية للتجار والمستوردين عبر البنوك المحلية المعتمدة في تخفيف الطلب على لعملة الأجنبية في السوق السوداء وإستقرار أسعار الصرف عند مستويات محددة وبالتالي إستقرار أسعار السلع وتوفرها في السوق المحلية.

لكن التصعيد العسكري للميليشيات الحوثية أواخر العام 2022م بإستهدافها الموانئ النفطية في حضرموت وشبوة، وحربها الإقتصادية على الواردات من المناطق المحررة، خلف ركوداً في صادرات النفط وإنخفاض العائدات الجمركية بسبب تراجع حركة الملاحية الدولية في ميناء عدن لصالح ميناء الحديدة، الأمر الذي تسبب في تدهور متسارع للأوضاع الإقتصادية وفرض مزيداً من التحديات على الحكومة الشرعية التي حاولت تجاوزها بتقليل أوجه الإنفاق، غير أن هذه التدابير لم تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي بل فرضت تحديات أكبر على الحكومة بشأن إستمرار وتعزيز الخدمات العامة الأساسية.

ومع حلول العام 2023، تصاعدت حدة الحرب الإقتصادية الحوثية على الحكومة الشرعية، مستفيدة من تخفيف القيود على ميناء الحديدة في إطار الجهود الدولية لإحلال السلام، الأمر الذي فاقم من الصعوبات المالية للحكومة التي باتت عاجزة عن الإيفاء بأبسط إلتزاماتها المتمثلة في دفع مرتبات موظفي القطاع العام، قبل أن تتدخل المملكة العربية السعودية وتقدم لها دعماً مالياً بـ 1.2 مليار دولار لتغطية عجز الموازنة ودفع مرتبات الموظفين.

منح كاك بنك جائزة البنك الأسرع تطوراً ونمواً في اليمن لعام 2023

منح الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك) جائزة البنك الأسرع تطورا ونموا في اليمن للعام 2023 عن الفئة الذهبية للبنوك العربية المعتبرة، بعد تفوقه في كل المعايير المصرفية واستيفائه للشروط الخاصة بنيل الجائزة.

وتسلم الأستاذ/ حاشد الهمداني، القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لكاك بنك درع التكريم من رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية الأستاذ محمد الاتربي والدكتور وسام حسن فتوح الامين العام للاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، على هامش حفل التكريم الذي شهدته الليلة مدينة إسطنبول التركية، وبحضور سعادة السفير اليمني لدى تركيا محمد صالح طريق ونخبة من قيادات العمل المصرفي العربي ورؤساء وممثلي العديد من البنوك اليمنية المعروفة وحديثة الانتماء للقطاع المصرفي اليمني.

وعبر الرئيس التنفيذي لكاك بنك عن سعادته بهذا التكريم الذي يأتي تواصلا لسلسلة النجاحات المصرفية التي يحققها البنك، بعد نيله مؤخراً لجائزة المسؤولية الاجتماعية كأول بنك في اليمن والمنطقة وشمال أفريقيا. مؤكداً أن استحقاق كاك بنك لجائزة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب كبنك هو (الأسرع تطوراً ونمواً في اليمن للعام الجاري 2023)، يزيد من حجم المسؤولية الملقاة على البنك وعاتق قيادته وكل الكوادر المصرفية النوعية المنتسبة اليه، ويجعل الجميع يستشعرون تعاظم مسؤولياتهم وواجباتهم تجاه خدمة عملاء البنك باعتبارهم راس المال والشريك الأساسي في ما النجاحات التي يحققها البنك تباعاً.

وتقدم القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لكاك بنك بالتهاني والتبريكات لكل الموظفين بالبنك على هذا التكريم الجديد الذي يضاف إلى خزينة ريادته المصرفية ورصيد كل موظف فيه.. متمنياً أن يكون دافعاً للجميع لبذل المزيد والمزيد من الجهود في سبيل الارتقاء المستمر بالفعل وبلوغ الرضا المصرفي لقاعدة البنك الجماهيرية الأوسع في البلد.

وأشاد السفير طريق بتميز القطاع المصرفي اليمني رغم التحديات والأحداث الذي تمر بها البلاد..

CAC BANK
بنك التسليف التعاوني والزراعي
Cooperative & Agricultural Credit Bank

مؤكداً أن الكوادر والكفاءات اليمنية تمتلك القدرة على صناعة التميز من قلب الصعوبات والتحديات وهذا مدعاة للفخر والأمل في الوقت ذاته.

حضر حفل التكريم شكيب عليوه، نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الخدمات المساندة.

المالية
Al-Maliah

ايقاف الإقراض وسحب الودائع وإيقاف التعامل بالبطاقات المصرفية..

الحوثيون يتجهون لإفلاس البنوك وانهيار كبير للاقتصاد

أقرت مليشيا الحوثي ما اسمته بقانون "منع المعاملات الربوية" عبر مجلس النواب الخاضع لسيطرتهم في صنعاء، الأمر الذي يتعارض مع أحكام المحكمة العليا اليمنية التي رأت أن الفوائد المصرفية لا تشكل ربا، كما أنه يخالف العديد من أحكام قانون الإجراءات، التي حددت إجراءات وفترات زمنية مختلفة للتقاضي.

واعتبر ممثلو الغرفة التجارية والصناعية والبنوك، أن هذا القرار كارثيا، وسيتسبب في انهيار النظام المصرفي الهش في اليمن ويؤدي إلى ضياع مدخرات أكثر من مليون يمني في البنوك.

وكان مودعون أكدوا لمجلة المالية ايقاف عددا من البنوك اليمنية التعامل بالبطاقات المصرفية الفيزا كارد وغيره خارجيا، بتوجيهات من مليشيا الحوثي.

ووفقاً لمصادر مطلعة فقد استلهم الحوثيون القانون من نسخة ليبية مشابهة صدرت في العام 2013 قبل أن يتم تجميد العمل بها، مع إجراء بعض التغييرات غير الجوهرية في القانون التي قال خبراء اقتصاديون وماليون يمنيون إنها مصممة لنهب مدخرات اليمنيين في البنوك فقط، وإنها لا تتناسب مع طبيعة النظام المصرفي العالمي.

إعلان إفلاس البنوك في صنعاء

وأعلنت جمعية البنوك اليمنية في مناطق سيطرة مليشيات الحوثي، مؤخرا إفلاسها وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها للجمهور.

وأعلنت البنوك اليمنية، في وثيقة رسمية، عجزها عن دفع أموال المواطنين المودعين، بسبب أزمة السيولة، المستمرة منذ 2016.

وطالبت جمعية البنوك اليمنية، من مجلس القضاء التابع لسلطات مليشيا الحوثي في صنعاء، بعدم إصدار أي أحكام أو أوامر قضائية لصالح المودعين، بالدفع نقدا لأي التزامات قديمة قبل 2016م، بحجة عدم قدرة البنك المركزي الخاضع للجماعة على تسييل ما يقابلها من أرصدة البنوك لديه.

وحذرت الجمعية من تداعيات خطيرة، ونتائج كارثية على القطاع المصرفي والاقتصادي بشكل عام، وقد يؤدي إلى توقف البنوك عن العمل.

خطوة خطيرة

وتعليقًا، قال وزير الإعلام معمر الإرياني، إن رفض مليشيا الحوثي الارهابية التابعة لايران سداد أموال المودعين في البنوك الخاضعة لسيطرتها، بمبرر انعدام وشحة السيولة النقدية وعدم قدرة البنوك على سداد التزاماتها لعملائها نقدا، يندرج ضمن سياسة الافقار والتجويع وأعمال النهب والسلب المنظم لأموال وممتلكات المواطنين منذ انقلابها على الدولة.

وأضاف: "نهبت مليشيا الحوثي الخزينة العامة للدولة والاحتياطي النقدي ورواتب الموظفين، وتواصل نهب الإيرادات العامة طيلة تسعة اعوام، ومارست الابتزاز للقطاع المصرفي والخاص، وهي اليوم تسطو على الأرصدة البنكية لملايين المواطنين، والمقدرة بمئات المليارات لتحولها لارقام وهمية وحسابات إلكترونية لا يستفاد منها إلا في دفع فواتير الاتصالات والكهرباء والمياة".

واعتبر الإرياني، أن "هذه الخطوة الخطيرة تؤكد مضي مليشيا الحوثي في تنفيذ مخططها لتدمير القطاع المصرفي والبنوك التجارية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، بهدف السيطرة الكلية على القطاع التجاري، والتحكم بالاقتصاد الوطني دون أي اكتراث بالاوضاع الاقتصادية والانسانية الصعبة".

وطالب وزير الإعلام، المجتمع الدولي والامم المتحدة والمبعوثين الأممي والأمريكي بادانة واضحة لهذه الممارسات الاجرامية التي تفاقم المعاناة الانسانية وتنذر بانهيار الوضع الاقتصادي المتردي، وإفلاس القطاع المصرفي واغلاق البنوك التجارية، وتندرج ضمن مساعي المليشيا لتجريف القطاع الخاص، والتضييق على رؤوس الاموال لدفعها للمغادرة خارج البلد، لصالح شركات تجارية ومستثمرين تابعين لها.

يأتي هذا مع إصرار السلطات الحوثية الانقلابية، على خفض سعر الدولار والاستفادة من ذلك، في سرقة أموال المغتربين، في ظل انعدام كامل للسيولة النقدية وعدم تقديم أي خدمات أو بناء مشاريع أو صرف مرتبات الموظفين

توقف إقراض المؤسسات والأفراد

وقال مسؤول في الغرفة التجارية في صنعاء: "عارضنا القانون منذ الساعة الأولى للحديث حوله قبل عام، وأكد رجال الأعمال أن القانون الجديد على أساس أنه سيؤثر سلبا على التجارة المحلية وكذلك الواردات إلى اليمن". وأضاف: "لن يكون لدى المصارف في اليمن ما يلزم في قاعدة الودائع لإصدار الاعتمادات المستندية لتغطية الواردات. حيث أن البلاد تستورد نحو 85 بالمائة من احتياجاتها الغذائية". مشيرًا إلى أن هذا القانون سيدفع البلاد إلى أزمة اقتصادية حادة.

وعلق مسؤول إداري في بنك تجاري على هذا القانون: "كارثة اقتصادية كبرى يفقد الدولة أهم أداة اقتصادية للسيطرة على التضخم، سيؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، وستتوقف البنوك عن إقراض القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية". مضيفًا: "سنتوقف عن إقراض أي مؤسسة تجارية، ولا يبدو أن الأمور ستتعافى قريبًا".

وأوضح المسؤول في الغرفة التجارية أن هذا القانون المسمار الأخير في نعش الاقتصاد الوطني، "لن يستثمر أحد في هذه البلاد، وسيطرد رأس المال الوطني إلى الخارج".

ويتوقع المسؤولان أن يؤدي هذا القانون إلى زيادة البطالة والفقر في البلاد.

من جانبه، قال مدير مكتب توظيف في صنعاء لـ"يمن مونيتور": "

القانون يقول أنه لن تفتح مؤسسات تجارية في هذه المناطق، ما يعني أنه لا وظائف جديدة، والمشروعات القائمة تتعثر من وقت لآخر وتلجأ للاقتراض لتقف من جديد، توقفت أعمالنا جميعًا".

وقال المسؤول في الغرفة التجارية في صنعاء: "هذه أعمال سخيفة ومشينة، خاصة فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية، كيف نستورد من الخارج، سنلجأ إلى البنوك التي تملك فروع رئيسية في عدن وسنترك بنوك صنعاء للمسلحين الحوثيين".

لا معالجات لأموال الناس

وقال مسؤول في وزارة العدل التابعة للحوثيين، وقانوني في البنك المركزي بصنعاء: إن "القانون صيغ من قِبل دائرة الإفتاء (التابعة للحوثيين) وليس لها أي علاقة بالقانون أو بالمصارف أو عمل البنوك أو حتى الاقتصاد".

وأكد القانوني في البنك المركزي أنه لم يتم

تأثير القانون على البنوك والاقتصاد

يقول المسؤولون بما في ذلك مسؤول كبير في وزارة التجارة والصناعة، إن القانون سيسبب تراجع كبير في الحركة التجارية وركود كبير للاقتصاد. وحسب آراء محليين اقتصاد ورجال أعمال، يسبب القانون عدم وفاء البنوك بالتزاماتها تجاه طلبات السحب النقدي بسبب شحة السيولة النقدية نتيجة أن معظم الأموال موجودة في "أذون الخزانة" ولا يسمح للبنوك بإبقاء أكثر من 25% من السيولة لديها، فستلجأ لسحب الأرصدة من الخارج ما يدمر سمعتها وسمعة الاقتصاد الوطني.

سيعمل القانون فور تطبيقه على عجز البنوك عن تغطية تكاليفها التشغيلية والتزاماتها النقدية. نتيجة انعدام الثقة ووقف تدفقاتهم النقدية الجديدة وعدم قدرة البنك المركزي (في صنعاء) على تسليم أموال البنوك التجارية الموجودة لديه. واضطرار البنوك إلى سحب ودائعها في الخارج وتخصيصها لمواجهة عمليات سحب المودعين، وما سينتج عنه من توقف البنوك وعجزها عن فتح الاعتمادات المستندية لاستيراد النفط والمواد الغذائية الأساسية.

ومع تفاقم فارق التكلفة الحالي بين سعر النقد وسعر الشيك بسبب عدم قدرة تسييل البنوك في أذونات الخزانة، فإن سعر الشيك سيرتفع أضعافاً، وسينعكس بشكل سلبي على التكلفة في معدلات تضخم أكبر ومزيد من ارتفاع السلع والخدمات.

وتمثل عوائد أذون الخزانة ما نسبته 85% من إيرادات البنوك التجارية وإيقاف هذه العوائد دون بدائل، يؤدي إلى خسائر كبيرة جدًا في أعمالها ويؤثر على تصنيف جدارتها الائتمانية عالميا، في ظل محدودية أرصدة البنوك لدى البنوك المرسلة، ما يعني سد المنافذ الوحيدة لاستقبال المساعدات الإنسانية واحتياجات اليمن من الغذاء والدواء، وكذلك توقف معظم الحوالات والاعتمادات المستندية والضمانات المصرفية.

استشارتهم، أو تقديم القانون إلى البنك لمراجعته، حيث حاولوا وضع حد له ومنع صدوره، لكن المفتين وقيادات الجماعة هددتهم بالسجن بتهمة الخيانة والتعامل مع أمريكا.

وقال المسؤول في وزارة العدل: "لم يقدم القانون أي حلول كفيلة بمعالجة المتضررين، ويسبب انتكاسات للقطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، لأنه لم يقدم أي معالجة لحقوق المودعين لدى جهات عديدة منها هيئة البريد وحقوق المتقاعدين لدى صناديق التقاعد وكذا المبالغ المودعة لدى البنوك التجارية، ولم يتم ترتيب أي إجراءات لتلك الجهات والهيئات يتلاءم مع هذا القانون الجديد".

وأضاف المسؤول: "القانون الجديد يلغي القانون المدني رقم (14) لسنة 2002 الذي تناول الربا بالتفصيل وأنواعه وبين المحرم والحلال".

فقدان الثقة بالقطاع المصرفي

ويشير المسؤولون في صنعاء، إلى أن القانون الجديد يفقد الثقة بالقطاع المصرفي بالكامل، سبق أن تسببت الحرب في فقدان ثقة الناس في المصارف، لكن الآن يبدو أن كل شيء انهار وسيسبب حالة من الهلع.

وقال المسؤول الإداري في البنك التجاري في صنعاء: "لن يودع أحد أمواله في البنك لأنه لن يضمن أي أرباح من الودائع والحسابات البنكية التي توجد فيها أموالهم". ويعتقد أن معظم المودعين سيخرجون أموالهم من البنوك، لانعدام بدائل الاستثمار لدى البنك بموجب القانون الجديد.

ويقول: "حتى أذون الخزانة تم تصفير الأرباح من الأموال، بموجب قرار العام الماضي، ويرفض البنك المركزي (في صنعاء) تقديم أي توضيح بشأن الأموال، لا يوجد لدى بنكنا أرباح ولا نستطيع سحب الأموال".

الباحث الاقتصادي عبد العزيز البغدادي قال في دراسة حول القانون، إن "هناك ضرر اقتصادي كبير للغاية وأضرار على الدولة والمجتمع"، مخاطبًا الجهات المسؤولة "بدلاً من إصدار هذا القانون، الاهتمام بالبنوك والحد من الانتشار العشوائي لمحلات الصرافة وإخضاعها للإشراف الكامل للبنك المركزي من حيث الضمانات ونطاق عملها والالتزام بأسعار العملات، حتى لا تتحول إلى محلات رسمية للسوق السوداء وتهريب العملات".

وتابع: "يجب أن تتم مثل هذه القرارات والإجراءات عبر البنك المركزي فهو المخول بإجراءات تجاه النظام البنكي لأنه المختص الأول في هذا المجال لمعرفته الكاملة بالوضع المالي والنقدي في البلاد والعلاقات الدولية في هذا المجال لما يترتب على تجاهل رأيه من آثار سلبية".

ابتلاع أموال المودعين

وحسب تقرير لجنة الخبراء الدوليين التابعين لمجلس الأمن في تقرير (2022)، استثمرت المصارف حوالي 65 في المائة من ودائعها في أذون الخزانة، لدى البنك المركزي اليمني في صنعاء. وقال مسؤول في البنك المركزي في صنعاء لـ"يمن مونيتور" إن "النسبة أكثر من 75% وخفضت حركة الحوثيين سعر الفائدة على أذون الخزانة من 16,5 إلى 12 في المائة. ومنذ تقسيم البنك المركزي اليمني (2016)، لم تتلق المصارف التجارية أي فوائد من البنك المركزي اليمني في صنعاء، على الرغم من تحصيل الضرائب من المصارف؛ الآن لم يعد هناك أي فوائد على أذون الخزانة والسندات الحكومية".

ويعيش ملايين الأشخاص، وخاصة المتقاعدين، على الفائدة الشهرية التي يكسبونها من ودائعهم المصرفية، والتي تبلغ حوالي 15 بالمائة سنويًا على حسابات التوفير وأكثر في حالة بعض الودائع الثابتة الأخرى. وأي خطوة تُتخذ لإلغاء هذا العقد على عجل من شأنها أن تقوض ثقة الناس بشكل خطير. قد يتردد العملاء في إيداع أموالهم في البنوك لأن البنوك لن تكون قادرة على تقديم عائد مجزي.

ومع توقع المزيد من التآكل في قيمة العملة وقيمة الوديعة المالية، قد يسحب العملاء ودائعهم النقدية، مما يخلق

حالة من الذعر والطلبات المفاجئة على البنوك. في مثل هذا الاحتمال، لن تتمكن البنوك التجارية من الاستجابة للطلب المفاجئ بسبب نقص السيولة وستواجه مخاطر الإفلاس وإغلاق عملياتها.

ويؤكد المسؤول في الغرفة التجارية أنه إذا لم يكن هناك فائدة من البنوك سيسحب رجال الأعمال والتجار أموالهم من البنك، وزيادة محلات الصرافة في البلاد لتمرير عملياتهم المالية الداخلية، ونقل بقية الأموال لخارج البلاد، وهي كارثة اقتصادية. انتهاء دور البنك المركزي، وانفصال مالي.

يشير المسؤولون إلى أن دور البنك المركزي في صنعاء انتهى تماماً ولم تعد له أي مسؤوليات: "جرى وقف أذون الخزانة، ولا يستطيع البنك سحب السيولة من السوق لمعالجة التضخم وقيمة العملة، ولا توجد عمليات أو سياسات مالية وبنكية لإدارتها، يقوم بطباعة الأموال".

ما الذي سيفعله مركزي صنعاء؟

في حقيقة الأمر لا يوجد أي مسؤوليات ملقاة عليه، بموجب هذا القانون يفقد معظم دوره الذي كان مناطاً به منذ نقل المركزي البنك المركزي إلى عدن. وقال مسؤول في الحكومة اليمنية في عدن لـ"يمن مونيتور" إنه لا توجد نيّة للحكومة أو البنك للتعامل مع هذا القانون واعتبره "كارثة اقتصادية محققة".

وبحسب مسؤول في البنك المركزي في عدن فإن القانون الجديد سيدمر القطاع المصرفي في البلاد بسبب تجزئة القطاع المصرفي والمالي. وقال إن "مثل هذا القانون سيؤدي إلى عبء امتثال شديد على البنوك من كلا البنكين المركزيين، مع تطبيق البنك المركزي اليمني (صنعاء) لحظر المعاملات الربوية واستمرار البنك المركزي في تطبيقه".

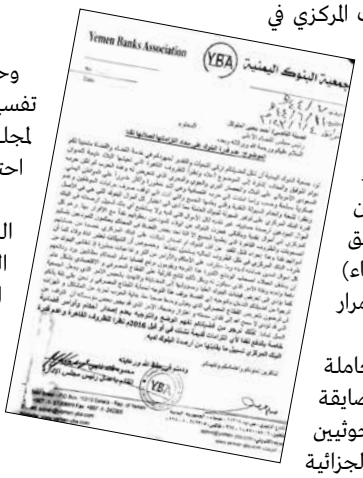
Yemen Banks Association
جمعية البنوك اليمنية
YBA

وقد يتعرض أطراف أي معاملة تجارية أو مصرفية للمضايقة ولإجراءات عقابية. ويمكن للحوثيين استغلال هذه الأحكام الجزائية لصالحهم.

وفي عام 2019، أعلن البنك المركزي اليمني في عدن أنه إذا أراد أي مصرف من المصارف تسجيل أذون خزانته لديه، فعليه نقل مقره الرئيسي إلى عدن.

وقال تقرير فريق الخبراء الدوليين في تقرير، إنه مصرفيين أشاروا إلى أن الهدف من القانون هو ضمان استخدام جميع الودائع المصرفية لتمويل مشاريع الحوثيين الجديدة، بما في ذلك خطتهم لإنشاء سوق للأسهم في اليمن. وينص القانون على أن يتولى الفصل في المعاملات التجارية والمصرفية قاضٍ يتمتع بسلطات تقديرية واسعة، بما في ذلك فرض غرامة تصل إلى 3 ملايين ريال يمني والسجن لمدة تصل إلى سنتين. ويجيز للسلطات فحص جميع المعاملات التجارية الروتينية. ونظرا لتعقد هذه المعاملات وطبيعتها التقنية، قد يتعرض أطراف أي معاملة تجارية أو مصرفية للمضايقة ولإجراءات عقابية. ويمكن للحوثيين استغلال هذه الأحكام الجزائية لصالحهم.

محظورات القانون

وحسب نص القانون ومذكرة تفسيرية رفعتها حكومة الحوثيين لمجلس النواب، يمكن الإشارة إلى احتواء القانون على الأمور التالية:

أ) يحظر القانون "المعاملات الربوية ويبطل جميع أشكال القروض الربوية" أي أنها تحظر الفائدة التي تطلبها البنوك أو غيرها للحصول على قرض، بغض النظر عن نوعه، بما في ذلك المبلغ الذي يُمنح للمقترض أو يُضاف إلى حسابه الجاري. كما يحظر إصدار خطاب اعتماد أو اعتماد مستندي. كما أنه يبطل الفائدة التي قد تدفعها البنوك والمؤسسات والشركات ومكاتب البريد على الودائع وشهادات الاستثمار، بما في ذلك السندات بفائدة، بغض النظر عن مصدرها. وهكذا، تحظر جميع أشكال الفائدة في جميع المعاملات المدنية والتجارية، والفائدة المتفق عليها، من أجل الحصول على مبلغ من المال أو لتأجيل الوفاء بالتزام تم إلغاؤها بالكامل.

ب) يبطل أي عقد أو اتفاق أو شرط يستلزم أو يخفي فائدة ربوية، على سبيل المثال، من خلال تسميته عمولة أو ربحًا عندما لا يحصل المقترض على فائدة ملموسة مقابل هذه العمولة أو الربح أو من خلال فرض المشتري.

ج) كما يحظر القانون الحصول على هامش ربح مقابل تأجيل المبلغ، والمعروفة باسم بيع المرابحة (إعادة البيع بربح محدد)، وكذلك البيع بالتقسيط.

د) يجوز الموافقة للبنك على عمولة لا تتجاوز 5 في المائة، إذا قدم للمدين فائدة ملموسة ومشروعة ومتناسبة عند السداد. على سبيل المثال، عندما يمنح البنك قرضًا، بصرف النظر عن الخدمات الإدارية، فإنه أحيانًا يقدم أيضًا خدمات إضافية من خلال العمل نيابة عن المقترض، كما هو الحال مع الاعتمادات المستندية وخطابات الاعتماد.

ه) في حين أن العمولات على تقديم هذه الخدمات مسموح بها بموجب هذا القانون تصل إلى 5 في المائة، هناك شرط أن تكون هذه الخدمة ملموسة ومشروعة وتتناسب مع العمولة المتفق عليها. ويحق للقاضي فحص هذه العمولات وإذا وجد أنه لا يتم تقديم خدمة ملموسة مقابل العمولة، فيجوز له / لها تخفيض العمولة إلى مبلغ يعتبر مناسبًا له / لها أو حتى رفض الدفع.

و) ينص على عقوبة لأي شخص، سواء كان مدينًا أو دائنًا، ثبتت ارتكابه لجريمة الانخراط في الممارسات الربوية. يمكن حبس المخالف مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن 500 ألف ريال ولا تزيد على مليون ريال. في حالة الأشخاص الذين يقرضون مع الفائدة لاستغلال حاجة المقترض أو يقرضونه عادة بفائدة، لا تقل مدة الحبس عن سنة ولا تزيد عن سنتين، ولا تقل الغرامة عن مليون ريال، ولا أكثر من 3 مليون ريال.

ز) لا يسري هذا القانون على المعاملات المدنية والتجارية التي تم إبرامها وإتمامها قبل تاريخ صدور القانون.

المالية
Al-Maliah

الحوثيون يرفضون كشف كيفية تخصيص احتياطيات النقد الأجنبي..

توجيه التحويلات المالية للمساعدات نحو دعم السلع الأساسية

خلال النزاع في اليمن، دعا البنك المركزي اليمني في عدن والجهات الاقتصادية الموالية للحكومة إلى تبني سياسة تقوم على ترشيد تحويلات المعونات والمساعدات الخارجية لدعم احتياطي النقد الأجنبي وتوفيره لمستوردي السلع الأساسية.

هذه السياسة سترفد الاقتصاد بشكل عام وستدعم استقرار أسعار المواد الغذائية على وجه التحديد، باعتبارها محركًا رئيسيًا لانعدام الأمن الغذائي. هدفت هذه المقترحات المرتبطة بهكذا سياسات إلى معالجة التحديات الناجمة عن التنافس الجاري بين أطراف النزاع فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والنقدية. رغم هذه المحاولات، يظل البنك المركزي في عدن عاجزًا عن تنظيم المؤسسات المالية اليمنية للاستفادة من الأموال المخصصة للمساعدات من أجل تمويل الواردات ودعم استقرار سعر صرف العملة المحلية. يأتي ذلك في ظل تردد الجهات الفاعلة بمجال الإغاثة في التعامل مع هكذا مقترحات سبق وأن طرحها البنك المركزي في عدن خوفًا من تسييس التدخلات الإغاثية.

أليكس هاربر *

إلا أن هذا التردد المؤسسي قد يعني ضياع فرصة معالجة أحد العوامل الرئيسية لتفاقم الوضع الإنساني في اليمن -نقص القوة الشرائية -فتبني هذه السياسة يمكن أن يتيح وصولًا مستقرًا إلى النقد الأجنبي اللازم لتمويل واردات السلع الأساسية. مع الأخذ بالاعتبار صعوبة وعدم واقعية الانخراط المباشر مع المؤسسات الحكومية بشأن هذا المقترح، يمكن للجهات الفاعلة في مجال الإغاثة أن تتسم بشفافية أكثر حول حجم المبالغ المودعة لدى المؤسسات المالية اليمنية وفترات إيداعها، ما قد يمثل خطوة أولى أساسية لبناء الثقة والزخم اللازم لضمان استفادة المستوردين اليمنيين من هذه الودائع -من خلال اعتماد آلية إبلاغ محايدة وشفافة وغير مُسيّسة -والحد من هروب رؤوس الأموال وتخفيض تكلفة الحصول على النقد الأجنبي، وأخيرًا دعم استيراد السلع الأساسية. هذا بدوره يمكن أن يساعد على تحقيق الاستقرار في السوق، وحمايته من الآثار السلبية الناجمة عن الصراع، إلى جانب المساهمة في خفض الأسعار.

من هذا المنطلق، يُعدّ إنشاء نظام شفاف يقوم على تخصيص أموال المعونات لدعم استقرار الاقتصاد استراتيجية منخفضة التكلفة لكنها مربحة جدًا، وقد تكون فعّالة بغض النظر عن مآلات الصراع ومحادثات السلام الهشة. كما ستصحح أي تصورات خاطئة حول حجم الأموال المتدفقة من الخارج بالعملة الصعبة إلى المؤسسات المالية اليمنية، والتي تعد أقل بكثير من المبلغ الإجمالي الذي تنفقه الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة. بمجرد تصحيح هذه المفاهيم الخاطئة، سيُتاح المجال أمام الانخراط الحقيقي والفعّال في هذه المسألة، وتحسين الشفافية ليس فقط حول تحويلات المعونات والمساعدات المتدفقة إلى اليمن، بل حول السوق المالي في اليمن بشكل عام.

أبرز تداعيات حرب اليمن كان الاختلال الكبير في ميزان المدفوعات بالبلاد. قبل اندلاع الصراع الجاري، كانت صادرات النفط والغاز والتحويلات المالية تمثلان المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في اليمن.

على هذا الأساس، سبب تعليق صادرات النفط في بداية الحرب وما تبع ذلك من تداعيات شاملة على الاقتصاد الإنتاجي

مزادات البنك المركزي

من جهة أخرى عقد البنك المركزي في عدن منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 مزادات أسبوعية لبيع العملات الأجنبية للبنوك اليمنية بسعر مُخفّض بهدف تخصيصها لمستوردي السلع الأساسية. رغم هذه المحاولات، ما تزال احتياطيات الحكومة من النقد الأجنبي في حدها الأدنى، ويتزامن هذا مع ضبابية تحوم حول قدرة الحكومة مستقبلًا على الاستمرار في تنظيم مزادات بيع العملات. ضاق الحبل حول عنق الحكومة مع توقف صادرات النفط والغاز تمامًا في أعقاب استهداف الطائرات الحوثية المسيّرة موانئ تصدير النفط في جنوب اليمن نهاية عام 2022، لتُحرم من أهم مصادر توليد العملة الصعبة. كما فُرضت قيود على البنوك المسموح لها بالمشاركة في مزادات بيع العملات في ظل التنافس المحتدم على تنظيم القطاع المصرفي مع البنك المركزي في صنعاء الذي تديره سلطات الحوثيين. نتيجة لهذه التحديات، ما يزال المستوردون اليمنيون يعانون من أجل الحصول على العملات الأجنبية، وانخفضت قيمة الريال اليمني في مناطق سيطرة الحكومة إلى أدنى مستوياتها منذ أواخر عام 2021.

وعلى ضوء الانهيار الاقتصادي الذي خلفه الصراع، أصبح اليمن يعتمد بشكل كبير على المساعدات الإنسانية الخارجية والتحويلات المالية كمصدرين أساسيين للعملات الأجنبية. ورغم أن مجال الإغاثة يلعب دورًا كبيرًا في الاقتصاد الوطني ويؤثر بشكل واسع على الاقتصاد الكلي والجزئي، لم تُجرَ دراسات وتحليلات وافية عن أثر المساعدات على الاقتصاد ككُل، بما في ذلك مدى مساهمة أموال المساعدات في استقرار العملة المحلية، وما إذا كان يمكن استخدام هذه الأموال بصورة أكثر كفاءة لتحقيق هذه الغاية. على سبيل المثال، تم التعهد عام 2021 بتقديم 3.32 مليار دولار أمريكي من المساعدات الخارجية لليمن، إلا أن المبلغ الذي وصل إلى المؤسسات المالية اليمنية -رغم أهميته -كان أقل بكثير.

ووفقًا للمقابلات التي أُجريت في إطار إعداد هذا الموجز السياساتي، حوّلت وكالات الأمم المتحدة خلال هذه الفترة ما يقرب من مليار دولار أمريكي إلى المؤسسات المالية اليمنية، بينما جرى مصارفة جزء بسيط من هذا المبلغ إلى الريال اليمني.

منذ عام 2018، حاول البنك المركزي في عدن إنشاء آلية لتنظيم صرف العملات الأجنبية تحت إشرافه بحيث تقوم -في إطارها -الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة الدولية بتحويل أموال المساعدات إلى اليمن. كما اتهم البنك الحوثيين في صنعاء باختلاس أموال من عمليات مصارفة العملات الأجنبية ومن تحويلات المساعدات المالية لتمويل جهودهم الحربية، وهو ما شكل أساسًا لتحرّك الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص لدعوة الأمم المتحدة والجهات المعنية بالإغاثة والاستجابة الإنسانية للعمل مع مؤسسات مثل البنك المركزي اليمني في عدن، خاصة خلال فترات انعدام الاستقرار الاقتصادي الحادة. كما تنامت الدعوات من جانب التحالف الذي تقوده السعودية لإدارة الأموال المخصصة للمعونات/ المساعدات من قِبل البنك المركزي الذي تديره الحكومة، بهدف منع وصول هذه الأموال للحوثيين.

كانت المسألة سياسية بطبيعتها، كونها تقترن بالجهود المبذولة لتعزيز موقف الحكومة والبنك المركزي بعدن في مواجهة سلطات الحوثيين، عدا أنها رُبطت بمسائل أخرى مثل كيفية صرف العملة الصعبة إلى الريال اليمني من قِبل الجهات العاملة في مجال الإغاثة، والمخاطر التي تواجهها هذه الجهات عند التعامل مع مقدمي الخدمات المالية في اليمن (لشراء العملة المحلية غير المستقرة والمتباينة).

بتراجع حجم العملات الأجنبية المتوفرة داخل البلاد. كما أدى انقسام البنك المركزي اليمني إلى فرعين متنافسين يديرهما طرفا النزاع -أي البنك المركزي في عدن الذي تديره الحكومة المعترف بها دوليًا والبنك المركزي في صنعاء الذي تديره سلطات الحوثيين -إلى تبني سياسات اقتصادية ونقدية متنافسة. بالتالي، ألقت هذه التطورات بظلالها على قيمة العملة المحلية (الريال اليمني وأدت إلى تضخم كبير في الأسعار، مما فاقم من تدهور الوضع الإنساني باعتبارهما عاملين أساسيين.

في ظل هذه الظروف، عانى المستوردون اليمنيون من الحصول على العملة الصعبة اللازمة لاستيراد السلع الأساسية. وبُذلت محاولات لمعالجة هذه المسألة في السنوات الماضية، منها الوديعة السعودية بقيمة ملياري دولار أمريكي المقدمة للبنك المركزي اليمني في عدن عام 2018، والوديعة الثانية التي قُدمت في فبراير/ شباط 2023.

جهود إدارة التحويلات المالية من عدن

يجادل البنك المركزي اليمني في عدن بالمنافع الاقتصادية التي قد تعود من إدارته للتحويلات المالية المتدفقة عبر منظمات الإغاثة، حيث سيكون بإمكانه ربط هذه التحويلات لمواجهة الاحتياجات التمويلية للواردات. وهذا بدوره سيحسن فرص وصول المستوردين إلى العملة الصعبة، وبالتالي الحد من تقلبات أسعار صرف العملة وتضخم أسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية. ورغم عدم إنكار تسييس هذه المسألة في الماضي، هناك أساس منطقي لطلبه؛ ففي ظل الافتقار إلى الرقابة التنظيمية والتداعيات الشاملة للنزاع، تُنفق مبالغ كبيرة بالنقد الأجنبي في اليمن على السلع الكمالية غير الضرورية والعتاد الحربي المستورد، أو "تُفقد" بسبب استمرار هروب رؤوس الأموال المقدرة بمليارات الدولارات، تحت غطاء شراء عقارات في الخارج أو نقل الأعمال التجارية والبنية التحتية الصناعية إلى الخارج.

ومع الواقع الذي يعيشه القطاع المالي حاليًا في اليمن، يوجد تحدي كبير في الحد من هروب رؤوس الأموال أو تفعيل ضوابط رقابية فعّالة، وهنا تبرز الفرصة التي قد تنشأ عن توجيه العملة الصعبة إلى مستوردي السلع الأساسية حيث يمكن أن تسهم في الحفاظ على استقرار أسواق صرف العملة المحلية المتقلبة.

فضلًا عن ذلك، قد يساهم تسهيل الوصول إلى الودائع المخصصة للمعونات/ المساعدات عبر حسابات طرف البنوك المراسلة الأجنبية في تقليص التكاليف التي يتكبدها المستوردون للحصول على عملات أجنبية قابلة للاستخدام داخل الأسواق

المالية المحلية اليمنية التي تعاني من قيود للوصول إلى النظام المالي العالمي.

رغم هذه التحديات، تشير المشاورات الأولية التي جرت مع مجموعة من الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى أن هناك هامشًا للتحرك والعمل على ربط أموال المعونات/ المساعدات بتمويل الواردات، وكذلك زيادة الشفافية حول تلك الأموال المتدفقة.

فالأموال المخصصة للمعونات "أموال نظيفة" وغالبًا ما يُحتفظ بها في الخارج بحسابات لدى بنوك المراسلة الأجنبية -وهذا سيُساعد التجار الذين يعانون من صعوبة الحصول على العملة الصعبة، بل سيُتيح أيضًا تبني تدابير أكثر كفاءة من حيث التكلفة والشفافية لتوجيه الأموال لغرض استيراد السلع الأساسية.

فضلًا عن ذلك، يمكن أن تؤدي زيادة الشفافية إلى تصحيح المفاهيم الخاطئة حول حجم تحويلات المعونات/ المساعدات المتدفقة إلى المؤسسات المالية اليمنية وكيفية صرف هذه الأموال.

المنهجية

أُعد هذا الموجز السياساتي استنادًا إلى المعلومات المستمدة من ست مقابلات أُجريت مع مسؤولين في منظمات إغاثة دولية وخبراء اقتصاديين وخبراء في الشأن اليمني بين أبريل/نيسان ويونيو/حزيران 2023.

كما اعتمد الباحث على خبرته المستمدة من عمله في مجال المساعدات الدولية في اليمن خلال الفترة 2018 2021-، وتعاونه مع الوحدة الاقتصادية لمركز صنعاء، إلى جانب إجراء مراجعة معمّقة للدراسات المتوفرة ذات الصلة.

الخلفية

يعتمد اليمن على الواردات لتلبية معظم احتياجاته من الوقود والغذاء، إلا أن القدرة المحدودة على تغطية تكاليف استيراد هذه السلع تظل أكبر عوامل انعدام الأمن الغذائي. بُذلت جهود متعددة من قِبل الحكومة المعترف بها دوليًا للدفع باتجاه تطبيق الرقابة وتنظيم تدفقات المعونات/ المساعدات المالية وتوجيهها لتغطية الاحتياجات التمويلية للواردات. ذكرت بعض الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة أن البنوك وجهت تحويلاتها المالية إلى مستوردي السلع الأساسية.

من جانبها أشارت سلطات الحوثيين إلى أنها خصصت العملات الأجنبية التي تقدمها الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة لتمويل واردات المواد الغذائية والوقود. رغم هذا، لا توجد حاليًا ضوابط منظمة أو شفافة للتحقق من صحة هذه الادعاءات.

تفاوت قيمة الريال

طلب البنك المركزي اليمني في عدن من الجهات الفاعلة بمجال الإغاثة التعامل مباشرة معها في إيداع التحويلات الخارجية المتدفقة بالعملة الصعبة ومصارفتها للريال اليمني، خاصة خلال الفترات التي تكون فيها احتياطيات النقد الأجنبية منخفضة للغاية، أو عند تذبذب أسعار صرف الريال بشكل كبير.

بعبارة أخرى، اقترح "بنك البنوك" تقديم خدمة مصرفية مباشرة لتسهيل عمليات المصارفة، علمًا أن أحد مقترحات البنك المركزي في عدن طُرحت عام 2021 حين انتشرت مزاعم بتقديم أسعار صرف للريال اليمني فوق أسعار الصرف السائدة في السوق الموازية من قِبل مقدمي الخدمات المالية الشريكة لمنظمات الإغاثة.

منذ عام 2020 -أي بعد حظر سلطات الحوثيين تداول الأوراق النقدية الجديدة المطبوعة من البنك المركزي في عدن، ظهر التفاوت بين قيمة "الريال القديم" المُتداول في مناطق سيطرة الحوثيين و"الريال الجديد" المتداول في مناطق سيطرة الحكومة، حيث بلغ سعر الدولار الأمريكي في مناطق سيطرة الحكومة 1,725 ريالًا في ديسمبر/ كانون الأول 2021، بينما بلغ سعره في مناطق سيطرة الحوثيين حوالي 600 ريال.

ومع زيادة هذا التفاوت، باتت الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة تحصل على أسعار صرف غير ملائمة لمشاريعها المنفذة في مناطق سيطرة الحكومة، مع اعتماد البنوك التي تتخذ من صنعاء مقرًا لها أسعار صرف مقاربة للسعر المعتمد من سلطات الحوثيين.

> **تنامت الدعوات من جانب التحالف الذي تقوده السعودية لإدارة الأموال المخصصة للمعونات من قِبل البنك المركزي الذي تديره الحكومة، بهدف منع وصول هذه الأموال للحوثيين**

أرباح البنوك على حساب المستفيدين

أدركت المؤسسات المالية الحكومية الفرصة والمنفعة المحتملة التي قد تعود على البنوك التجارية من عملية المراجحة، وبالتالي سارعت إلى تذكير الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة بالخسارة التي تكبدتها عند تحويل الأموال المخصصة للمساعدات في عامي 2016 و2017، أي خلال الفترة الأولى للصراع التي أدت إلى تراجع قيمة صرف العملة والذي كان ثابتًا قبلها (على ضوء تبني سياسة التعويم التدريجية). خلال هذه الفترة، جَنت البنوك اليمنية التي كانت تتولى صرف الأموال لمنظمات الإغاثة الدولية أرباحًا كبيرة على حساب المستفيدين من تلك المساعدات.

وفقًا للمقابلات التي أُجريت في إطار إعداد هذه الورقة، أخذت الأمم المتحدة هذه الدعوات على محمل الجد نوعًا ما، حيث بادرت عام 2021 بالتعاون مع البنك المركزي في عدن لتقييم أسعار صرف الودائع المرتبطة بأموال المساعدات. ورغم ذلك، خلصت إلى أن مخاطر السوق عالية جدًا مقابل المنفعة المحتملة المتدنية للغاية لأي تعامل مباشر مع البنك المركزي في عدن(يمكن النظر في الاعتبارات التي بُني على أساسها هذا القرار في جزء "التحديات والمخاطر" في

هذه الورقة). لم يُثنِ ذلك السلطات الحكومية عن تكرار إعادة النظر في مطالبها بشكل مرتجل، وما تزال هذه المسألة تحظى باهتمام كبير.

حقائق ومفاهيم خاطئة عن تحويلات المعونات

حَالت المفاهيم الخاطئة التي تحوم حول حجم التحويلات المالية المتدفقة إلى البنوك اليمنية دون الاستفادة من تحويلات المعونات/ المساعدات لدعم تمويل الواردات. ذكر أحد الأشخاص الذين جرى مقابلتهم أنه بمجرد تصحيح هذه المفاهيم الخاطئة، سيكون هناك مجال أمام الانخراط الحقيقي والفعّال في هذه المسألة.

من المهم أيضًا الإشارة إلى أن أي ربط بين تحويلات المعونات/ المساعدات وتمويل الواردات لن يزيد من حجم العملة الصعبة المتوفرة في السوق اليمنية، وبالتالي لن يدعم قيمة الريال اليمني إذا نُظر في المسألة من منظور اقتصادي بحت، لكن هذا لا يمنع الحجة الاقتصادية القوية المذكورة آنفًا التي تجادل بأن تحسين قدرة المستوردين للوصول إلى العملات الأجنبية من شأنه أن يقلّص التكاليف الإضافية المرتبطة بالحصول على العملة الصعبة في سوق تعاني من قيود، وأن يحد من "تسرّب" العملة الصعبة التي تُنفق على سلع غير أساسية. بالتالي، سيُساعد اعتماد آلية مشتركة وشفافة تُنظم تدفق تحويلات المعونات/ المساعدات الخارجية والاستفادة منها في تمويل واردات السلع الأساسية على الحدّ -بشكل غير مباشر -في احتواء تدهور قيمة الريال اليمني. كما أن الاستفادة من أموال المساعدات الخارجية لتلبية احتياجات التجار المستوردين من العملات الأجنبية ستحد من إمكانية استخدام هذه المساعدات لتسهيل هروب رؤوس الأموال، وستُخفف الضغط الراهن على سوق تداول العملات الأجنبية بشكل عام.

كيف تُصرف أموال المساعدات؟

تُنفق نسبة كبيرة من المساعدات الخارجية، وخاصة المساعدات الإنسانية، على التالي:

1) شراء المساعدات العينية من خارج اليمن.

2) نفقات بالعملة الصعبة داخل اليمن (لتغطية الرواتب، المشتريات، إلخ).

ورغم أن المساعدات الإنمائية الخارجية لليمن بلغت مليارات الدولارات سنويًا منذ عام 2015، فإن المبالغ الفعلية المُحوّلة إلى المؤسسات المالية اليمنية أقل بكثير من ذلك، وكذلك الأمر بالنسبة للمبالغ التي يتم مصارفتها إلى الريال اليمني.

معظم المساعدات العينية، كالقمح، تُشترى من الخارج وتُشحن بالسفن -لا سيما المساعدات العينية المموّلة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وبالمثل، غالبًا ما تعتمد المشتريات من الشركات اليمنية على تعاملات مع بنوك المراسلة الأجنبية في الخارج. ويمكن القول بصورة عامة إن نسبة مئوية واحدة فقط من أموال المساعدات المخصصة لليمن -التي تعد كبيرة -تُتاح للتجار والمستوردين عبر النظام المصرفي اليمني، علمًا أنه يُتوقع انخفاض هذه النسبة مع تراجع التمويلات المخصصة للمعونات/ المساعدات.

تُنفق أموال المساعدات المحوّلة إلى اليمن بطريقتين: يُسمح لمنظمات الإغاثة باستخدام الدولار الأمريكي لتغطية نفقاتها التشغيلية بناء على القرار الصادر عن البنك المركزي اليمني عام 2016، وهي عملية اعتُمدت بشكل كبير عام 2018 حين بدأت قيمة الريال اليمني بالتذبذب؛ مما دفع التجار والشركات العاملة مع الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة إلى المطالبة بمدفوعاتهم بالعملة الأجنبية (غالبًا نقدًا) من أجل التحوّط ضد المخاطر خلال فترات التقلبات الحادة في أسعار الصرف. وكثيرًا ما تُدفع مرتبات العاملين في مجال الإغاثة بالعملة الصعبة أيضًا (سواء المحليين أو الأجانب).

استمرار تسييس المساعدات

ينطوي أي تعامل مباشر مع الجهات المالية في اليمن على خطر استخدام المساعدات لدعم الأجندات السياسية، خصوصًا في ظل "الحرب الاقتصادية" التي شكلت سمة من سمات الديناميكية السياسية في المشهد اليمني خلال السنوات الأخيرة. تزامن هذا مع تدني مستوى ثقة الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة بشكل عام في المؤسسات الحكومية اليمنية (في كلٍ من صنعاء وعدن)، مما ثبّط الانخراط الفعّال في تخصيص أموال المساعدات لدعم واردات السلع الأساسية. من وجهة نظر كبار المسؤولين العاملين في مجال الإغاثة، تنطوي المقترحات المطروحة من المؤسسات المالية اليمنية (كالطلب المقدم من البنك المركزي اليمني في عدن عام 2021) على دوافع ذاتية، ولا تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الكامنة في مثل هذه التعاملات، كخطر تسييس المعونات/ المساعدات واستغلالها، والذي قد يجر قطاع العمل الإنساني أكثر إلى براثن الحرب الاقتصادية القائمة بين الحكومة وسلطات الحوثيين.

من جهة أخرى، شكّك الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات بدور الأمم المتحدة في توفير مصدر ثابت لتمويل واردات السلع الأساسية، وما إذا كان هذا ينطوي على خطر تسييس المساعدات الإنسانية. كما رأوا أن التعامل المباشر مع البنك المركزي اليمني في عدن قد يقلّل من كفاءة تقديم المساعدات، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين التي تتركز فيها أغلب التجمعات السكانية. كما شكّكوا في مدى ملاءمة التوقيت، حيث ذكر أحد الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات أن مرحلة ما بعد الصراع قد توفر بيئة أفضل للنظر في اعتماد مثل هذه السياسة.

علاوة على ذلك، أشار أحد الأشخاص المُقابَلين إلى أن المقترحات المطروحة سابقًا من قِبل البنك المركزي في عدن تفتقر إلى تفاصيل، مما أثار عدد كبير من الأسئلة المتعلقة بالجوانب الفنية وكيفية إدارة أي نظام من هذا النوع.

مثلًا: كيف يمكن طمأنة الجهات المعنية بتقديم المعونات/ المساعدات على الأرض من حصولهم على الأموال في الوقت المناسب وبشكل منتظم؟ وكيف سيتم تتبع تأثير مثل هذه السياسة بمرور الوقت؟ وما مدى نجاعة الخطط السابقة والحالية المعتمدة لتمويل الواردات على أرض الواقع؟ والأهم من ذلك، هل هذا هو أفضل استغلال لوقت وموارد قطاع الإغاثة؟.

في غضون هذا، توجد بعض الشواغل إزاء الكشف عن الحجم الحقيقي لأموال المساعدات المُحوّلة إلى البنوك اليمنية (والتي تقل كثيرًا عن إجمالي التعهدات)، حيث قد يؤجج استياء الرأي العام من عمليات الاستجابة الإنسانية التي تتعرض أساسًا للهجوم باعتبارها إهدارًا للأموال.[32] كما أشار أحد الأشخاص المُقابَلين إلى أن منظومة الأمم المتحدة تعتمد هيكلًا مُعقدًا لا يصلح لعمليات جمع بيانات من هذا النوع، والتي تتطلب استثمارًا كبيرًا للوقت وانخراطًا فعّالًا.

من غير المرجح أن ترحب بعض وكالات الأمم المتحدة بهذا النوع من التركيز والشفافية، خوفًا من الدعوات المطالبة بمزيد من المساءلة.

غياب الشفافية

أي سياسة لربط أموال المعونات/ المساعدات بتمويل الواردات ترتكز على عامل أساسي يتمثل في فهم طبيعة الدور الذي تلعبه المؤسسات الاقتصادية اليمنية -في كل من المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين والحكومة -في إدارة وتوفير احتياطيات العملات الأجنبية للتُجار.

في صنعاء، تضطلع لجنة المدفوعات بهذا الدور -وهي مؤسسة اقتصادية أنشأتها سلطات الحوثيين عام 2018 للمساعدة في إدارة احتياطيات النقد الأجنبي ووصول المستوردين إليها.

يتسم عمل هذه المؤسسة بالضبابية لا سيما في كيفية تخصيصها لاحتياطيات النقد الأجنبي، وبالنظر إلى تركيز الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة -والبنوك التي تقدم لها الخدمات -على الجوانب التشغيلية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، تلعب لجنة المدفوعات دورًا رئيسيًا في اختيار التجار الذين يحصلون على هذه الموارد، رغم إشارتها إلى أنها تعطي الأولوية لواردات السلع الأساسية.

ذكر أحد المصادر أن السلطات الاقتصادية الحوثية تعارض بشكل خاص زيادة الشفافية في ممارسات القطاع المالي والمؤسسات المالية الخاضعة لسيطرتها.

في الوقت الراهن، تتسم عمليات البنك المركزي في

عدن بضبابية أقل حيث يعقد مزادات لبيع العملة الأجنبية من أجل دعم البنوك، ومن خلالها دعم المستوردين الذين تشتد حاجتهم للعملة الصعبة.

ورغم الإفصاح علنًا عن المبالغ المعروضة في المزادات والسلع، تُحجب أسماء البنوك والتجار المشترين للعملة الأجنبية وكذلك المعلومات المتعلقة بمصدر العملة الصعبة المعروضة للبيع.

ظلت نسبة شراء البنوك للعملة المعروضة للبيع في هذه المزادات منخفضة، حيث تجاوزت نسبة 60 في المائة في مناسبتين فقط خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى مايو/ أيار 2023.

يُعزى ذلك جزئيًا إلى أسعار الصرف غير المواتية، والتغيرات الديناميكية في سوق الصرف، فضلًا عن منع سلطات الحوثيين البنوك الواقعة في مناطق سيطرتها من المشاركة في المزادات.

تشكل الظروف الحالية تحديات أمام تنفيذ أي توصيات سياساتية من قِبل الأطراف المتنافسة والمناوئة لبعضها في أغلب الأحيان.

لم تفلح الجهود المبذولة سابقًا في إقناع الجهات الفاعلة بمجال الإغاثة والمجتمع الدولي لتوجيه تحويلات المعونات/ المساعدات واستخدامها في تمويل الواردات، ولا يستبعد أن يساور الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة قدر من الشكوك إزاء هذه المسألة، بل وأن يُعترض عليها بشكل صريح. ففي حال سير الأمور بالاتجاه الخاطئ، ستُقحم عمليات الاستجابة الإنسانية في تعقيدات الديناميكيات السياسية.

وقد أُشير صوابًا من قِبل الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة إلى أن ربط تحويلات المعونات/ المساعدات بأطراف محددة، كالبنك المركزي اليمني في عدن، قد يؤجج رد فعل من قِبل السلطات في صنعاء، مما قد يؤثر بشكل مباشر على المشاريع الإنسانية وبدوره سيؤثر سلبًا على حياة ملايين اليمنيين الذين يعتمدون على المساعدات.

الأساس المنطقي لتبنّي آلية محايدة وشفافة تربط المساعدات المالية المتدفقة من الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة بتمويل الواردات.

من الأهمية بمكان أن تدرك الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة أن استخدام مخاطر السوق كذريعة لتجنب التعامل مع أي مقترح لزيادة الشفافية حول التحويلات المالية، هو سوء تقدير لطبيعة علاقتها الهشة مع المؤسسات المالية المعنية بتقديم الخدمات المالية التي يُعتمد عليها في تنفيذ المشاريع الإنسانية. تعمل البنوك اليمنية والمؤسسات المالية بشكل عام في إطار شبكة علاقات وطنية معقدة وبنية تحتية لا تتماشى مع بعضها في المناطق المنقسمة؛ فالجهات الفاعلة السياسية على المستوى المحلي والجهات الفاعلة في القطاع الخاص تتمتع بقدر من النفوذ، وبمقدورها في الوقت الراهن اللجوء إلى ممارسة نفوذها بطرق غير متوقعة. وفي ظل هذه الظروف، تبرز الحاجة إلى إظهار حسن النية واتخاذ تدابير استباقية لتفادي أي ردود فعل للتغيرات في النُهُج والسياسات المتبعة.

كما أن غياب الوضوح في مسار المفاوضات السياسية الجارية يُثبط من محاولات الجهات الفاعلة الدولية للمشاركة في وضع هكذا سياسات، حيث أشار كبار المسؤولين في المنظمات العاملة في مجال الإغاثة إلى أن هذا سبب لعدم اتباع سياسة شفافة لربط تحويلات المعونات/ المساعدات بتمويل واردات السلع الأساسية، إلا أن الظروف الراهنة تُحتّم الانخراط النشط والاستباقي لاعتماد هكذا سياسة؛ فزيادة الشفافية والعمل على إنشاء

نظام يمكن من خلاله توجيه تحويلات المساعدات للمساعدة في استقرار الاقتصاد هي استراتيجية منخفضة التكلفة لكنها مربحة جدًا وقد تكون مؤثرة سواء في السيناريوهات الإيجابية أو السلبية لمحادثات السلام اليمنية في المستقبل. كما يمكن أن تعزز من كفاءة توفير المساعدات وإدماجها في الأهداف العريضة للنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

أي تقدم محرز صوب إبرام اتفاق سلام سيتطلب خطوات تدريجية لبناء الثقة التي تعد جوهرية لإرساء الأسس المطلوبة لتنفيذ خطط أكبر وأكثر طموحًا تركز على بناء توافق في الآراء بشأن تهدئة الحرب الاقتصادية في اليمن، أو على الأقل التخفيف من آثارها على المواطنين العاديين. في المقابل، أي تعثر في مفاوضات السلام الجارية سيعني انعدام الاستقرار الاقتصادي وتقلّب أسعار صرف العملة، وهو ما يعيد تأكيد الحاجة إلى تبني آلية فعالة وشفافة لتوجيه تحويلات المعونات/ المساعدات صوب تمويل واردات السلع الأساسية.

التوصيات

إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية المنخرطة في الاستجابة الإنسانية وتوفير المساعدات في اليمن:

تجميع البيانات المالية على المستوى المحلي لتحديد المبالغ التي تُحوّل إلى البنوك اليمنية وخلال أي فترات زمنية، لإنشاء الأسس اللازمة لنظام يربط التحويلات المالية الدولية بشكل أقوى بالاحتياجات التمويلية لمستوردي السلع الأساسية والضرورية في اليمن.

إلى الهيئات الاقتصادية اليمنية

نشر البيانات المتعلقة بتحويلات المعونات/ المساعدات المتدفقة إلى المؤسسات المالية اليمنية كلما كان ذلك ممكنًا.على البنك المركزي في عدن الاستفادة من إشرافه على شبكات "سويفت" للمساعدة في رصد التحويلات من منظمات الإغاثة إلى البنوك اليمنية. في هذا السياق، ينبغي أن ينتهج البنك المركزي أكبر قدر من الشفافية فيما يتعلق بالإفصاح عن مصدر العملة الصعبة المعروضة للبيع في مزاداته المنعقدة بشكل منتظم، وأن يضغط على البنوك/ المؤسسات المُشترية للعملات المعروضة في المزادات لتوضيح متى تُستخدم لدعم استيراد السلع الأساسية، كالغذاء والوقود. من المهم بمكان أن يتجنب البنك المركزي الاستمرار في تسييس المسألة.على البنك المركزي اليمني في صنعاء والهيئات الاقتصادية الأخرى في صنعاء التجاوب بشكل إيجابي مع الجهود الرامية إلى تحسين الشفافية فيما يتعلق بربط تحويلات المعونات/ المساعدات بتمويل واردات السلع الأساسية ونشر البيانات ذات الصلة بهذا الأمر.

إلى البنوك اليمنية والكيانات التجارية الفاعلة

نشر معلومات عن الجهة التي اشترت العملة الصعبة المحوّلة من منظمات الإغاثة، والالتزام بآلية تستند إلى توافق الآراء وتعطي الأولوية لاستخدام تحويلات المعونات/ المساعدات لدعم شراء السلع الأساسية، كالغذاء والوقود.

إلى المجتمع المدني اليمني والجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص (التجار المستوردين والمؤسسات المالية على حد سواء):

التعاون من أجل استكشاف سُبُل وضع آلية محايدة تضم طرفًا ثالثًا لتجميع البيانات المالية المتعلقة بتحويلات المعونات/ العمل الإنساني، ومن المؤسسات المالية التي تتلقى هذه التحويلات، وكيف يمكن توجيهها نحو دعم واردات السلع الأساسية.

*محلل وباحث مختص في مجال الإغاثة وقطاع العمل الإنساني- أعد هذه الورقة لمركز صنعاء

رمال السيليكا في اليمن.. فرصة استثمارية واعدة

تتكون رمال السيليكا بشكل رئيسي من ثاني أكسيد السيليكون لذلك فهي المصدر الرئيسي لمعدن السيليكون المستخدم في تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة . فالسوق العالمي للسيليكا والسيليكون شهد تزايداً في الطلب نظراً لما تتمتع به هذه المواد من مواصفات كيميائية وفيزيائية فريدة، دفعت الدول للإهتمام بها واستغلالها في العديد من التطبيقات الحديثة مثل الإتصالات والشبكات وتكنولوجيا المعلومات.

م/بشار الطيب*

نوع الرمل	قطر الحبيبات
رمل خشن جدا	1-2 ملم
رمل خشن	0.5-1 ملم
رمل متوسط	0.25-0.5 ملم
رمل ناعم	0.125-0.25 ملم
رمل ناعم جدا	0.06 -0.125 ملم

أنواع رمال السيليكا والتدرج الحبيب

الأهمية الاقتصادية لرمال السيليكا

حالياً يشهد العالم تطور كبير في مجال الطاقات المتجددة، مما سيجعل الطلب متزايداً على المواد الأولية المستخدمة في صناعة مستلزمات الطاقة ومن هذه المواد رمال السيليكا، لذا يجب تثمين القيمة المضافة لهذه الرمال بحسن استغلالها وإقامة صناعات تحويلية عليها لتوفير المنتج المحلي والإستغناء عن الاستيراد من أجل المساهمة في إنعاش الإقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل جديدة وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

المنتج الزجاجي	أكسيد السيليكون% SiO2	أكسيد الحديد % Fe2O3	التدرج الحبيبي (مليمتر)
زجاج البصريات	لا تقل عن 99.7	لا تزيد عن 0.013	0.125-0.35
الزجاج البلوري وأواني المائدة	99.6	لا تزيد عن 0.01	0.5 .1
زجاج البورسيليكات	99.6	0.01	0.5-1
زجاج العبوات الشفافة	99	0.01	0.5-1
الزجاج المسطح	98.8	0.03	0.5-1
زجاج العبوات الملونة	97	0.03	0.5-1
ألياف العوازل الزجاجية	94.5	0.05	0.25-0.5

المواصفات الكيميائية والحبيبة لرمال السيليكا المستخدمة في صناعة الزجاج

احتياطيات رمال السيليكا في اليمن

تنتشر رمال السيليكا في الجمهورية اليمنية في عدة مناطق ضمن رواسب عمر الباليوزويك المتمثل بمجموعتي كحلان والطويلة على هيئة طبقات سميكة كتلية في قطاع تخطيطي يوضح التدرج في السمك إلى ما يزيد عن 80 م في بعض المناطق وينتشر انتشاراً واسعاً في كتل جبلية مع قلة أو إنعدام الغطاء الصخري، ويوجد أغلبها مكشوفا فوق سطح الأرض مع وجود إحتياطيات ضخمة تزيد على مليارات الأطنان، ومن أهم هذه المواقع ما يلي:

منطقة حبان

تقع هذه المنطقة بالقرب من مدينة حبان على الخط الرئيسي الاسفلتي عدن - المكلا وتوجد رواسب الرمال بها ضمن تكوين الطويلة الذي ينتمي إلى الكريتاسي العلوي. وتتكشف هذه الرواسب على هيئة طبقات ألوانها مختلفة بين الأبيض والأصفر والفاتح . سمكها يتراوح بين 5.5 - 27.7 م وتغطي مساحة قدرها 180.000 م^2 . تم تقدير الاحتياطي المؤكد لهذه المنطقة بحوالي4 مليون متر مكعب .

يتميز الخام في هذه المنطقة بارتفاع نسبة السيليكا بعد الغسل وانخفاض نسبة الشوائب الملونة وضعف المادة اللاحمة ويحتوي على نسبة قليلة من الكاولينيت، وهذا النوع مناسب لصناعة الزجاج بأنواعة المختلفة. كما يتميز الخام بتدرج حجمي مناسب لصناعة الزجاج طبقاً للمواصفات العالمية.

نتائج التحاليل الكيميائية لبعض العنيات من منطقة حبان محافظة شبوة

لمكونات الكيميائية	الرمال بدون غسيل (%)	الرمال بعد الغسيل (%)
SiO2	98.62 – 98.20	99.34 - 99.26
A12O3	0.59 – 0.78	0.21 - 0.24
Fe2O3	0.095 – 0.080	0.095 – 0.080
TiO2	0.17 - 0.13	0.06 – 0.05

المالية
Al-Maliah

نتائج التدرج الحجمي لرمال منطقة حبان محافظة شبوة

التدرج الحجمي (مم)	النسب المئوية (%)
+0.63 مم	10.7 – 14.2
0.25 – 0.63 مم	49.8 - 55.4
0.10 – 0.25 مم	28.1 – 35.8
0.10 مم	3.2 – 3.4

منطقة المنصورة

تقع على بعد 30 كم جنوب شرق مدينة تعز، وتوجد هذه الرواسب ضمن مجموعة الطويلة الذي يرجع عمرها الجيولوجي إلى العصر الكريتاسي وتتكشف رمال هذه المنطقة بسماكة 100 م وطول 5 كم وعرض 2 كم تقريباً .

يتميز هذا النوع من الرواسب بالتبلور، نسيجه مدمج، حبيباتة مستديرة وخشنة التبلور، ألوانة تتراوح بين الأبيض والأصفر والأحمر، كثافتة 2.474 جم/سم^3 قليل الامتصاص للماء مساميتة 2.70% .تم تقدير الإحتياطي لهذه المنطقة بحوالي 20مليون متر مكعب.

نتائج التحاليل الكيميائية لبعض العنيات من منطقة المنصورة محافظة تعز

المكونات الكيميائية	الرمال بدون غسيل (%)	الرمال بعد الغسيل (%)
SiO2	90.28	97
A12O3	0.28	0.11
Fe2O3	0.44	0.12
TiO2	0.29	0.06
MgO	0.06	
CaO	0.14	
K2O	0.01	
SO3	0.10	
MnO	0.01	

منطقة ثقبان

تقع هذه المنطقة على بعد 14 كم شمال غرب صنعاء وتنكشف رمال الزجاج فيها على هيئة طبقة سميكة من الرمال البيضاء تنتمي إلى مجموعة الطويلة وتغطي مساحة 120000 م^2 تحتوي على رمل سيليكاتي مؤهل لتصنيع الزجاج.

بناء على الدراسات التي قام بها البنك الدولي خلال عام 1982م والتي شملت أخذ عينات بالحفر البابي بهدف معرفة كمية ونوعية الخام والتي أظهرت أن أكثر من 80% من المواد الظاهرة تدخل مباشرة في تصنيع الزجاج ويتميز هذا النوع من الرمال بأنه دقيق التحبب أبيض اللون وضعيف المادة اللاحمة. وتبين من هذه الدراسات أن رمال السيليكا في هذه المنطقة تتكون معدنياً من الكوارتز، معادن الكاولين وأكاسيد الحديد بينما التركيب الكيميائي للعينات المأخوذة من هذه الرواسب. تم تقدير الإحتياطي المؤكد لمنطقة ثقبان بحوالي 420 ألف طن.

كما يتميز الخام بتدرج حجمي مناسب لصناعة الزجاج طبقاً للمواصفات العالمية.

نتائج التحاليل الكيميائية لبعض العنيات من منطقة ثقبان

المكونات الكيميائية	الرمال بدون غسيل (%)	الرمال بعد الغسيل (%)
SiO2	91.32	94.94
A12O3	4.25	3.10
Fe2O3	0.20	0.1
TiO2	0.16	0.11
MgO	0.15	
CaO	0.84	
MnO	0.01	

التدرج الحجمي لرمال منطقة ثقبان

التدرج الحجمي (مم)	النسب المئوية (%)
<0.05	4
0.09 – 0.05	63
>0.09	6
متصلب	27

منطقة أكبره

تقع منطقة أكبره على بعد 25 كم جنوب مدينة صعدة، وتوجد رواسب الرمل في هذه المنطقة ضمن مجموعة وجيد الذي يرجع عمرها الجيولوجي إلى عصر الباليوزويك، وتتكشف بسماكة تصل إلى 25 م وطول 1000 م وعرض 200 م .تم تقدير الإحتياطي المحتمل لهذه المنطقة بحوالي 5 مليون مكعب.

يتميز خام هذه المنطقة بارتفاع نسبة السيليكا وانخفاض نسبة المواد الملونة ويحتوي على مواد كاولينية ضعيفة يمكن غسلها بالماء

المنتج الزجاجي	أكسيد السيليكون% SiO2	أكسيد الحديد % Fe2O3	التدرج الحبيبي (ملليمتر)
زجاج النظريات	لا تقل عن 99.7	لا تزيد عن 0.013	0.125-0.35
الزجاج البلوري وأوانى المائدة	99.6	لا تزيد عن 0.01	0.5 .1
زجاج البورسيليكات	99.6	0.01	0.5-1
زجاج العبوات الشفافة	99	0.01	0.5-1
الزجاج المسطح	98.8	0.03	0.5-1
زجاج العبوات الملونة	97	0.03	0.5-1
ألياف العوازل الزجاجية	94.5	0.05	0.25-0.5

المواصفات الكيميائية والحبيبة لرمال السيليكا المستخدمة في صناعة الزجاج

جودة رمال السيليكا في اليمن

تتميز رمال السيليكا في اليمن بجودة عالية، حيث تحتوي على نسبة عالية من ثاني أكسيد السيليكون تصل إلى 99%. كما أنها خالية من الشوائب الملونة، مما يجعلها مناسبة لصناعة الزجاج والمنتجات البصرية الأخرى.

الفرص الاستثمارية في مجال رمال السيليكا في اليمن

توفر احتياطيات رمال السيليكا الهائلة في اليمن فرصًا استثمارية واعدة في العديد من المجالات، منها:

- استخراج وتصدير رمال السيليكا.
- استخدام رمال السيليكا في صناعة الطاقة المتجددة.

الخاتمة

تُعد رمال السيليكا في اليمن موردًا طبيعيًا هامًا يمكن أن يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل جديدة. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب بذل الجهود لتنمية هذا القطاع وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى اليمن.

التوصيات

في ضوء ما تقدم، فإنني أوصى بما يلي:

إجراء المزيد من الدراسات التفصيلية الجيولوجية لتحديد احتياطيات رمال السيليكا في اليمن بدقة.

- تشجيع الاستثمار في مجال استخراج وتصنيع رمال السيليكا.

*مهندس جيولوجي في هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية/عدن

المالية
Al-Maliah

مديرة مكتب اليمن بالبنك الدولي:

استثمرنا 2.8 مليار دولار للحفاظ على أصول التنمية في اليمن

ألحقت 8 سنوات من الحرب التي أجرتها مليشيا الحوثي المدعومة من ايران في اليمن أضراراً بالغة ببنيته التحتية، وأدت إلى أزمة إنسانية جعلت معظم سكانه البالغ عددهم 30 مليون نسمة بحاجة إلى المساعدات الإنسانية. كما أسفرت الصدمات المتعددة على مدى العامين الماضيين عن تفاقم أوجه الضعف والاحتياج القائمة من قبل بين العديد من الأسر اليمنية. وتسهم المؤسسات السياسية والاقتصادية الموازية - وازدواجية سعر الصرف - في وجود اختلافات في العوامل التي تدفع إلى استمرار الأزمة الإنسانية في مناطق منفصلة من البلاد، وتزيد من تعقيد عمليات التنمية.

في هذا الحوار تناقش تانيا مير، مديرة مكتب اليمن بالبنك الدولي، الجوانب الرئيسية لمذكرة المشاركة الوطنية الجديدة الخاصة باليمن.

ما هي استجابة البنك الدولي للأزمة في اليمن على مدى السنوات السبع الماضية؟.

كثف البنك الدولي دعمه لليمن طوال فترة الصراع. ولقد سعينا للتحلي بالمرونة والاستباقية بطرق عديدة. فبدلاً من انتظار انتهاء القتال، دعمنا الشعب اليمني من خلال برنامج كبير قائم على المنح على مستوى البلاد والذي استكمل الجهود الإنسانية، وساعد في الحفاظ على سبل العيش، وتقديم الخدمات الأساسية، ومساندة المؤسسات. وبين عامي 2017 و2021، صرف البنك الدولي ما مجموعه 2.1 مليار دولار، بزيادة قدرها خمسة أضعاف مقارنة بفترة السنوات الخمس السابقة. كما عملت فرق البنك المختلفة على وضع الأساس التحليلي للسياسات التي يمكن أن تدفع عجلة التعافي وإعادة الإعمار في البلاد. فعلى سبيل المثال، ومن خلال سلسلة التقييم الديناميكي للاحتياجات، خلصت تقديراتنا إلى أنه في بعض القطاعات، مثل الإسكان والصحة، تضرر ما يصل إلى 40% من البنية التحتية للبلاد أو تم تدميره.

نقطة تحول

ماهي أولويات البنك الدولي للسنتين ا لقا د متين ؟ .

اليمن يقف عند مفترق طرق، ونحن نقف إلى جانب اليمنيين عبر سيناريوهات محتملة متعددة.

ويمكن أن تثبت التطورات السياسية التي شهدها اليمن مؤخراً أنها نقطة تحول في الصراع وأن تمهد الطريق نحو السلام، وفي هذه الحالة سنكون مستعدين للتحول نحو التعافي وإعادة الإعمار.

ويتمثل الهدف الشامل لمجموعة البنك الدولي في مساندة الشعب اليمني والحفاظ على المؤسسات التي تخدمه، مع التركيز على ما يلي: (1) تقديم الخدمات الأساسية وتحسين رأس المال البشري؛ و(2) الأمن الغذائي، والقدرة على الصمود، وفرص كسب العيش. أما في صميم العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية، فسيظل الحفاظ على المؤسسات هدفاً أساسياً لبرنامج المؤسسة الدولية للتنمية عبر المسارين.

ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء تأثير الحرب في أوكرانيا في وقت كانت فيه حالة انعدام الأمن الغذائي تتدهور سريعاً بالفعل، وكنا نستكشف خيارات تعجيل الدعم وزيادته. فمع تفاقم أزمة الغذاء، وانتشار سوء التغذية في اليمن، لا يمكن للإجراءات التدخلية قصيرة الأجل وحدها أن توفر حلولاً مستدامة. وللمساعدة في كسر حلقة الاعتماد على المعونات، سيقوم البنك الدولي بتجربة نهج مبتكر قائم على "استمرارية المساندة" بحيث يجمع بين الإجراءات التدخلية قصيرة ومتوسطة الأجل في المناطق التي يكون فيها انعدام الأمن الغذائي هو الأعلى على القائمة.

وسيتم إرساء برنامجنا في اليمن على أسس قابلة للتطوير من خلال تصميم مشروع يتسم بالمرونة، والاستجابة للصدمات، والقابلية للتكيف. وسيتم تعديل هذه الأسس استناداً إلى ما يستجد من

المالية
Al-Maliah

مستعدون للتحول نحو التعافي وإعادة الإعمار في اليمن

التطورات على أرض الواقع، وتوسيع نطاقها كلما توفرت موارد إضافية. وستُعطى الأولوية للنُهج المتكاملة متعددة القطاعات، وحزم الإجراءات التدخلية ذات الأهداف الجغرافية لتحقيق أقصى قدر من التأثير.

يُعتبر العمل في اليمن محفوفاً بالمخاطر. أليس من الأفضل الانتظار حتى تنتهي الحرب؟.

تانيا ميير: بالنظر إلى التحديات العديدة التي تواجهها فرقنا وشركاؤنا في بيئة تشغيلية متقلبة كهذه، فإن أسهل طريقة لتجنب المخاطر هي الانصراف بعيداً. ولكن من وجهة نظرنا، فإن مبررات وجود برنامج واسع النطاق في اليمن - وهي مشاركة عالية المخاطر وعالية الأثر - لم تكن أكثر إقناعاً في أي وقت مضى مما هي عليه الآن. فقد قمنا بتعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات اليمنية الرئيسية، لمساندة اليمنيين في جميع أنحاء البلاد لتحقيق نتائج على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، تمت إعادة تأهيل المنشآت الصحية المتعطلة لتزويد السكان بأكثر من 28 مليون خدمة صحية وتغذوية، وتطعيم 7.7 ملايين طفل، وتقديم 1.6 مليون علاج للكوليرا، بالإضافة إلى حصول 2.5 مليون يمني على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، وتلقي أكثر من 9 ملايين من اليمنيين الأولى بالرعاية والأشد احتياجاً تحويلات نقدية، واستفادة مليونين آخرين من فرص العمل، فضلاً عن دعم أكثر من 50 ألف منشأة صغيرة ومتوسطة.

أعلم أن البنك الدولي ليس له مكتب في اليمن. فكيف يمكنكم إذن متابعة مشروعاتكم هناك؟.

لقد تطلبت الحالة الأمنية في اليمن أن نتحلى بالمرونة القصوى، ونحن نعمل مع شركاء موثوق بهم على أرض الواقع لتقديم المساعدات التي تشتد الحاجة إليها. ونستخدم جميع الأدوات المتاحة لنا لضمان توجيه المساعدات الإنمائية القيِّمة إلى المستفيدين المستهدفين. ولدينا ضوابط داخلية، وإجراءات مراجعة قوية، ونتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات محلية لديها القدرة على تحقيق الأهداف. ونتتبع مساعداتنا من خلال آليات المتابعة من جانب الغير، وآليات معالجة المظالم والشكاوى، ووسائل التواصل الاجتماعي، ونستخدم تقنيات أخرى للسماح بالمتابعة الآنية عن بعد. وفي خضم استمرار القيود الأمنية وقيود الحصول على الخدمات، ستظل المشاركة في اليمن تتطلب درجة عالية من المرونة وحُسن إدارة المخاطر. كما أننا نستكشف الخيارات المتاحة لإعادة تأسيس تواجد محلي للبنك الدولي في اليمن في العام المقبل.

هل تأخذ إستراتيجية البنك الجديدة القطاع الخاص في الاعتبار؟

بالتأكيد؛ فالقطاع الخاص يلعب دوراً حاسماً في آفاق القدرة على الصمود والنمو والتعافي في اليمن. وفي الواقع، أظهر القطاع الخاص اليمني قدرة ملحوظة على الصمود في السنوات الأخيرة، على الرغم من مواجهة تحديات كبيرة ناجمة عن الصراع. وتقوم مجموعة البنك الدولي ككل بزيادة مشاركتها مع القطاع الخاص في اليمن، حيث شاركت في إعداد إستراتيجيتنا الجديدة المؤسساتُ الثلاثة للمجموعة، وهي البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وسنضاعف جهودنا لتحديد الحلول التي يعتمدها القطاع الخاص بغرض سد الفجوات القائمة في خدمات البنية التحتية، فضلاً عن مساندة خلق فرص العمل، وإرساء الأساس السليم للتعافي.

التزام ثابت

ما هي رسائلكم إلى اليمنيين وأصحاب المصلحة الآخرين؟

لقد كان البنك الدولي شريكاً نشطاً في تنمية اليمن لعقود من الزمن في السراء والضراء، وسيبقى كذلك وبعكس برنامجنا الذي تبلغ قيمته 2.8 مليار دولار استثمار البنك الدولي في الحفاظ على أصول التنمية في اليمن، ويجدد آمالنا في مستقبل أفضل لجيل من الشباب اليمني ممن نشأوا في ظل الحرب لكنهم سيلعبون دورا رئيسياً في التعافي. ومن خلال زيادة دعمنا في هذا المنعطف الحرج، فإننا نؤكد التزامنا الثابت تجاه الشعب اليمني والمؤسسات التي تخدمه.

كما أثرت مشاركة البنك الدولي في اليمن على السياسة المتعلقة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، وتواصل إثراء مشاركة البنك في بيئات أخرى تعاني أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. في هذا الوقت الذي تزداد فيه الهشاشة في أجزاء مختلفة من العالم، توفر تجربة البنك الدولي في اليمن العديد من الأفكار لبيئات البلدان المعقدة الأخرى، مما يدل على أنه لا يزال من الممكن الحفاظ على المؤسسات، وتحقيق النتائج على نطاق واسع على طول العلاقة القائمة بين العمل الإنساني والتنمية.

المالية تترأس اجتماعاً لمناقشة سُبل الارتقاء بأداء الإدارات المالية في الوزارات

ترأس وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماعا ضم عددا من وكلاء وزارة المالية، ومدراء عموم الشؤون المالية في دواوين الوزارات، لمناقشة مستوى أداء عمل الإدارات المالية في مختلف الوزارات، والصعوبات التي تواجهها والمعالجات اللازمة للتغلب عليها وسُبل الارتقاء بمستوى العمل.

وجرى خلال الاجتماع، استعراض جهود الحكومة ووزارة المالية في تنفيذ حزمة الإصلاحات الشاملة في الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية، والتي تشمل صرف مرتبات موظفي الدولة عبر البنوك المؤهلة، وما تم من إنجاز صرف مرتبات شهر أغسطس واستكمال صرف ما تبقى من مرتبات شهر سبتمبر، وكذا استعراض جهود مكافحة الفساد في مؤسسات الدولة، والعمل على تحقيق الاستقرار والتحسن الاقتصادي، وتعزيز الموارد العامة للدولة، كما تم التأكيد على أهمية تفاعل كافة الجهات الحكومية مع ممثلي وزارة المالية عبر مدراء عموم الشؤون المالية في استكمال الطلبات الخاصة بصرف المرتبات وفقا للإجراءات التصحيحية.

وجدد الوزير بن بريك، التأكيد على أهمية تكاتف ومضاعفة جهود الجميع، والالتزام بالمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق الجميع، من أجل إنجاح عمل الإدارات المالية في الوزارات، وجهود الإصلاحات الحكومية على مستوى الدولة، والتغلب على التحديات الكبيرة التي أفرزتها الحرب الاقتصادية الحوثية، والحد من زيادة تدهور الأوضاع الخدمية وتفاقم الأوضاع المعيشية والمعاناة الإنسانية.

كما أكد حرص قيادة وزارة المالية على دعم ومساندة جهود إدارات الشؤون المالية في دواوين الوزارات، وتذليل الصعوبات التي تواجه سير العمل فيها، والنهوض بأداء عملها لتحقيق المزيد من النجاحات .. مشددا على ضرورة التزام الجميع بكافة الإجراءات والتعاميم الصادرة عن وزارة المالية، وكذا رفع تقارير الأداء أولا بأول إلى وزارة المالية لمتابعة سير العمل واتخاذ أي إجراءات مناسبة لصالح النهوض بالعمل.

تكريم الفائزين بجائزة سفراء المحاسبة برعاية وزير المالية

نظم مركز المستشارين اليمنيين ونقابة المحاسبين بالعاصمة المؤقتة عدن الحفل التكريمي للفائزين بجائزة سفراء المحاسبة الدورة الاولى للعام 2023 في يوم المحاسب اليمني السابع، تحت رعاية معالي وزير المالية الأستاذ سالم صالح بن بريك ومعالي وزير الصناعة والتجارة الأستاذ محمد الاشول.

وقال نقيب المحاسبين اليمنيين معاذ الصبري في كلمته خلال الاحتفال أن الجائزة تمنح للأفراد او المؤسسات التي اظهرت تفوقا في مجال المحاسبة.

واشار الصبري الى ان نقابة المحاسبين حريصة على تعزيز دور المحاسب ورعاية مصالح الأعضاء والحفاظ على شرف المهنة وتشجيع البحث العلمي والمهني ورفع كفاءة المحاسبين بالتدريب والتعليم المستمر على كافة الانظمة المحاسبية تماشياً مع التطورات التكنولوجية الراهنة.

كما ألقى الأستاذ خالد الحوثري وكيل مساعد قطاع الدراسات والبحوث بوزارة المالية كلمة أكد فيها اهمية الجائزة وتكريم المحاسبين الفائزين بجائزة سفراء المحاسبة، مشيدا بجهود الجهة المنظمة للجائزة واهمية اقامة هذا الحفل التكريمي للفائزين.

وخلال الحفل ألقيت كلمات عن مركز المستشارين وشركة يمن سوفت راعي الفعالية، تطرقت في مجملها الى اهمية الفعالية في تكريم الفائزين بجائزة سفراء المحاسبة في دورتها الأولى.

والتي ستعزز دور ومكانة المحاسب في مختلف القطاعات.

وقد تخلل فقرات الحفل عرض فيديو عن جائزة سفراء المحاسبة، بالإضافة إلى فيديو تعريفي عن مركز المستشارين وآخر عن حلول اونكس آي إكس من شركة يمن سوفت.

واختتم الحفل بتكريم المحاسبين الفائزين بجائزة سفراء المحاسبة والجامعات والشركات والبنوك بدروع وشهادات شكر وتقدير على دورهم في الارتقاء بالعمل المحاسبي.

حضر الاحتفال عدد من المسؤولين والمختصين.

المالية
Al-Maliah

وزير المالية يوجه بتسهيل كافة إجراءات صرف المرتبات عبر البنوك

وجه وزير المالية سالم صالح بن بريك، بتسهيل كافة الإجراءات الخاصة بصرف مرتبات موظفي وحدات الجهاز الإداري للدولة على المستويين المركزي والمحلي عبر البنوك المرشحة من قبل البنك المركزي اليمني بهذا الخصوص.

جاء ذلك خلال ترأسه في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماعا ضم الوكلاء والوكلاء المساعدين في الوزارة، لمناقشة مستوى سير عملية صرف المرتبات عبر البنوك، وذلك ضمن الإجراءات الحكومية التصحيحية التي اقتضتها المصلحة العامة للدولة، وآليات واشتراطات منحة دعم الموازنة العامة للدولة المقدمة من الأشقاء في المملكة العربية السعودية.

واستعرض الاجتماع، تقريرا مفصلا حول سير إجراءات صرف مرتبات الموظفين، والجهات التي استكملت إجراءات التعاقد مع البنوك لصرف المرتبات، حيث بلغت نسبة الجهات الملتزمة بالتعليمات بهذا الصدد 95 في المائة.

كما وجه الوزير بن بريك، المعنيين في الوزارة بمتابعة الجهات التي لم تستكمل بعد إجراءات صرف مرتبات موظفيها عبر البنوك، لاستكمال الإجراءات وتسهيل عملية صرف المرتبات بأسرع وقت ممكن، وكذا تذليل كافة الصعوبات التي قد تواجه عملية الصرف لضمان استلام الموظفين مرتباتهم بكل سهولة ودون أي معوقات.

ووجه وزير المالية أيضا، بتشكيل لجان من الوزارة والتواصل مع الجهات المعنية بصرف المرتبات، والنزول الميداني للإطلاع على سير عملية صرف المرتبات عبر البنوك، والاستماع للمستفيدين والتنسيق مع البنوك لمعالجة أي إشكاليات قد تواجه الموظفين عند استلام المرتبات بصورة عاجلة، كما وجه بتشكيل غرفة عمليات لتلقي أي شكاوي أو بلاغات بهذا الخصوص، والرفع بالتقارير أولا بأول.

وجدد وزير المالية بن بريك، التأكيد على ضرورة المضي في تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية الشاملة، والذي يشمل صرف المرتبات عبر البنوك، والعمل على التوسع في نظام الشمول المالي لما فيه خدمة الموظف والصالح العام.

الحوثيون يواصلون نهب رواتب اليمنيين!

عبدالوهاب طواف

عرف اليمنيون الرواتب لأول مرة عام 1962 بفضل ثورة ال 26 السبتمبرية، بعد أن كانت حكرا فقط على الأسر الهاشمية المرتبطة بالإمامة في اليمن.

استمرت الرواتب بالتدفق المتصاعد سنوات طويلة، رغم تبدل الرؤساء بفعل الصراعات السياسية على السلطة، وبرغم اندلاع حروب داخلية بين الشطرين قبل الوحدة، وبرغم ضخامة الفاتورة المالية لـ 22 مايو العظيم وحرب 94 ومارافقها من صراعات سياسية، وبرغم عودة مليون يمني مغترب من دول الخليج عام 90، إلا أنها لم تتوقف يوما ما.

ظلت مستمرة برغم أنه لم تكن هناك شركات اتصالات وانترنت وجمارك وضرائب كما هو اليوم والتي مداخيلها صارت أضعاف مداخيل النفط والغاز.

لم تتوقف الرواتب برغم أنه لم يكن هناك بترول أو غاز، وهذه الثروات بدأت تُباع فقط من بدايات تسعينيات القرن الماضي.

كان في عهد الدولة كل عوائد النفط والغاز توجه لتغطية جزء من ميزانيات التنمية والبناء والعمران والطرق والسدود، والتي كانت تُشيد في كل قرية من قرى اليمن، بينما كانت مصادر النفقات الرئيسية تأتي من عوائد الزكاة والضرائب والاتصالات والجمارك، إضافة لتغطية فاتورة المرتبات ونفقات التسلح ودفع مرتبات الضمان الاجتماعي وتسديد التزامات اليمن الخارجية والتوسع العمراني والخدماتي للدولة.

بعد وصول المسيرة السلالية إلى صنعاء نهبت كل موارد الدولة، ومدخرات الناس وأموال الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد، وعلاوة على ذلك، ضاعفت الضرائب والجمارك والزكاة عشرات المرات، بل إنها أسست إتاوات وصناديق إيرادية لمن تكن موجودة، وصادرت أراضي وواجهات المقابر والمدارس والجامعات ومناطق أثرية تاريخية وحولتها إلى مشاريع استثمارية تصب لبنها في مران ومنازل السلالة فقط دون المواطن اليمني.

ولم تكتف السلالة بتدمير الدولة اليمنية فحسب، بل ذهبت لتدمير علاقات اليمن مع جيرانها لصالح أطماع إيران الطائفية التوسعية. فوجهت أسلحة الدولة التي نهبتها لتهديد أمن جيراننا السعوديين؛ الذين كانوا مع اليمن في كل مراحل الإعمار والتنمية والبناء.

حلت ثورة آل نهب الدين في 21 سبتمبر عام 2014، فتوقفت رواتب الشعب اليمني وذهبت إلى جيوب السلاليين، وتوقفت عجلة التنمية وخطط الإعمار وتشييد الطرق والسدود والتوظيف، وذهبت كل أموالها إلى خزائن السلالة وإلى الضاحية الجنوبية اللبنانية.

كانوا يقولون قبل نكبتهم لو تُسلموا لنا فقط ضرائب القات، سنحول اليمن إلى دولة غنية.

وبعد أن تم لهم الأمر، قالوا في 2016 لو فقط يسلم لنا المؤتمر وزارة الاتصالات سنصرف رواتب الناس وننقل اليمن إلى الفضاء.

تم لهم الأمر، ثم قالوا في 2018 لو نستلم ميناء الحديدة سنسلم الرواتب وننقل اليمن إلى المريخ.

تم لهم الأمر، ولكن لم يتحقق شيء، كانت النتيجة فقر وجوع الشعب اليمني وتدمير لكل مظاهر الحياة في البلد.

يقولون اليوم رواتبنا من نفطنا، فأين موارد الدولة التي تمثل 90% من موارد الدولة؟

الخلاصة: هذه جماعة تعلم أنها لن تظل وتستمر إلا في ظل حروب مستمرة، وحالة جوع وفقر وجهل يخيم على اليمن، ولذا تستولي على كل نعم وخيرات الدنيا بينما تصرف لليمنيين وعودا دخانية بنعيم الآخرة بعد الشهادة من أجل السيد.

وزير المالية يبحث مع سفراء الاتحاد الأوروبي دعم الحكومة لمواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة

بحث وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، مع رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى اليمن غابرييل مونويرا فينيالس، وسفراء فرنسا، والمانيا، وهولندا، وفنلندا، مستجدات الأوضاع الاقتصادية والمالية في اليمن، وجهود الحكومة بدعم ومساندة من الأشقاء والأصدقاء وبمقدمتهم المملكة العربية السعودية في مواجهة التحديات الراهنة.

وركز اللقاء على مستوى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تنتهجها الحكومة ووزارة المالية في سبيل استدامة المالية العامة، وكذا مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة في البلاد جرّاء إقدام مليشيا الحوثي الانقلابية الإرهابية المدعومة إيرانيا في شهر أكتوبر من العام الماضي 2022م على استهداف الموانئ والمنشآت النفطية والاقتصادية الحيوية والإستراتيجية، وتوقف تصدير النفط الخام الذي يعد أهم مورد اقتصادي ويشكل ما نسبته 70 في المائة من الموازنة العامة للدولة.

كما جرى خلال اللقاء التطرق إلى الآثار السلبية الكبيرة لاستمرار وارتفاع حِدة الحرب الاقتصادية من قِبل المليشيا الحوثية، واستمرار توقف تصدير النفط الخام، وانحسار الموارد الذاتية في ظل اتساع احتياجات البلاد، وانقسام المؤسسات العامة والتباين الكبير في السياسات النقدية والمالية، وتدهور القيمة الشرائية للعملة الوطنية، وتفاقم أزمة الأمن الغذائي، وارتفاع حجم البطالة ومعدلات التضخم، وتدهور الإنتاج الزراعي جرّاء تداعيات التغيرات المناخية، وكذا مستجدات الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق السلام الشامل والدائم.

وتحدث وزير المالية، حول مستجدات الأوضاع المالية والاقتصادية في اليمن، وجهود الحكومة في مواجهة التحديات الماثلة أمامها ومحاربة الفساد في مؤسسات الدولة وتحقيق الاستقرار والتحسن في الأوضاع العامة ولاسيّما الاقتصادية والخدمية والمعيشية، وكذا أهمية الدعم السعودي في الحد من العجز في الموازنة العامة للدولة، ومدى الحاجة لاستمرار دعم الدول الشقيقة والصديقة للحكومة من أجل المضي قدما في برنامج الإصلاحات الشاملة ومعالجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة الراهنة، وأهمية تواصل دعم برامج بناء القدرات الفنية والبشرية في وزارة المالية والمصالح الحكومية التابعة لها.

كما تطرق الوزير بن بريك، إلى مختلف أوجه الإصلاحات الشاملة التي تنفذها الحكومة وفقا لتوجهات مجلس القيادة الرئاسي لتحسين الأوضاع في البلاد، والتي تشمل تنفيذ قرار صرف مرتبات موظفي الجهاز الإداري للدولة عبر البنوك المعتمدة من قِبل البنك المركزي اليمني، وكذا حرص الحكومة على الاستغلال الأمثل للدعم المقدم من الشركاء الإقليميين والدوليين لتحقيق التنمية في البلاد .. مشيرا إلى أن برنامج الإصلاحات الشاملة يرتكز أساسا على قاعدة العمل على تنمية الموارد وتعزيز كفاءة وفعالية الإنفاق العام، وإنهاء الانقسام في مؤسسات الدولة، وإيجاد حلول دائمة وقابلة للاستمرارية فيما يخص أعباء المديونية والمتأخرات المستحقة.

ومن جانبهم جدد سفراء الاتحاد الأوروبي، التأكيد على مواصلة دعمهم لليمن واليمنيين في مختلف المجالات وتحقيق السلام، ودعم الجهود الحكومية لمواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية والإسهام في معالجة الصعوبات في القطاعين المالي والاقتصادي.

وزير المالية يفتتح اجتماعات بناء مرصد الإنفاق الاجتماعي في اليمن

افتتح وزير المالية سالم صالح بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماعات استشارية حول بناء مرصد الإنفاق الاجتماعي (SEM) في اليمن، والتي تنظمها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، وذلك في إطار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي الشامل في اليمن 2022 - 2025.

وتقام الاجتماعات على مدى يومين بالتنسيق بين وزارة المالية، والبنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى، وخبراء فريق (الإسكوا)، وفريق الأمم المتحدة في اليمن، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، وبمشاركة مدير شعبة التنمية الاقتصادية والتكامل في (الإسكوا) الدكتور محمد المختار، وعدد من ممثلي الوزارات التنفيذية والكيانات العامة ذات الصلة.

وتهدف الاجتماعات إلى تعزيز الحوار بين ممثلي مختلف الكيانات الحكومية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، ومناقشة مفهوم مرصد الإنفاق الاجتماعي ومنهجيته وأبعاده ومؤشراته المختلفة لتكييفه مع السياق اليمني، بالإضافة إلى التشاور مع ممثلي الجهات الحكومية والوكالات الدولية والمجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية بشأن توافر البيانات وآليات تجميع البيانات لمرصد الإنفاق الاجتماعي في اليمن.

كما تهدف إلى تنظيم اجتماعات استشارية لأصحاب القرار المتعددين مع جهات مختلفة في اليمن لتطوير نموذج مرصد الإنفاق الاجتماعي في اليمن الذي يواجه تحديا بارزا يتمثل في إدارة ورصد الإنفاق الاجتماعي في وقت الصراع، والذي يشمل ما تنفقه الحكومة (موارد الميزانية) والكيانات الإنمائية الأخرى (الموارد الخارجة عن الميزانية) للأغراض الاجتماعية، بما في ذلك الصحة والتعليم والإعانات المباشرة والدعم النقدي للأسر المحتاجة، فضلا عن المعاشات التقاعدية والتأمينات الاجتماعية.

ورحب وزير المالية بن بريك، بممثلي (الإسكوا) وكافة الحاضرين والمشاركين في هذه الاجتماعات .. داعيا كافة المنظمات الدولية إلى أن تحذو حذو (الإسكوا) في تنفيذ أنشطتها الداعمة لليمن في عدن .. مؤكدا أن إنشاء مرصد الإنفاق الاجتماعي يأتي في إطار جهود الحكومة لتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع المالي وتحقيق التنمية المستدامة، كونه سيسهم في توفير بيانات دقيقة وموثوقة حول الإنفاق الاجتماعي، وتقييم أثر السياسات الحكومية على المجتمع، بما يمكن الحكومة والشركاء الدوليين والسلطة المحلية من الاستفادة من هذه المعلومات في تحديد الأولويات وتقييم السياسات الاجتماعية وتخصيص الموارد المالية وتحقيق نتائج أفضل لصالح المجتمع.

ونوه بأهمية إقامة هذه الاجتماعات والنقاشات مع مستشاري (الإسكوا) في الإسهام بتعزيز الوعي والتعاون والتبادل العلمي بين الأطراف المعنية، كما أن هذه الاجتماعات تعد فرصة لتعزيز قدرات المشاركين في فهم أهمية المرصد الاجتماعي للإنفاق ودوره في تحسين التخطيط ورسم السياسات وصنع القرار ..

مشيدا بالتزام منظمة (الإسكوا) تجاه تعزيز التنمية الاقتصادية والمالية في بلادنا .. متطرقا إلى الظروف الاستثنائية الراهنة التي يواجهها اليمن، وكذا التحديات الكبيرة في إدارة ومراقبة الإنفاق الاجتماعي الشامل.. متطلعا إلى تقديم المزيد من الدعم الفني والمادي اللازم لبناء مرصد الإنفاق الاجتماعي لما يمثله من أهمية كبيرة.

88% من اليمنيين يعيشون أوضاع اقتصادية صعبة بسبب الحوثي

قال مندوب اليمن الدائم لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف الدكتور علي مجور " أن 88% من اليمنيين يعانون اوضاع اقتصادية بالغة الصعوبة بسبب ممارسات ميلشيات الحوثي الإرهابية".

وأضاف في كلمة اليمن خلال اجتماع اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين " ان قرابة 5 ملايين يمني نارح، منهم 3 ملايين و300 ألف في المناطق المحررة، يعيشون أوضاع مأسوية وبأمس الحاجة لتأمين احتياجاتهم الإنسانية ومساعدتهم لإيجاد طرق للإعتماد على أنفسهم في كسب سبل العيش الكريم ".

وأكد الدكتور مجور أن الحكومة اليمنية تبذل قصار جهدها وبمساعدة المجتمع الاقليمي والدولي لكنها تواجه تحديدات لمعالجة مشكلة النزوح الداخلي، لافتا إلى أهمية التركيز على دعم الخدمات العامة لتكون قادرة على تقديم الخدمات للنازحين والعائدين والمجتمعات المضيفة.

رئيس الوزراء يرأس اجتماع في عدن لقيادة وزارة المالية

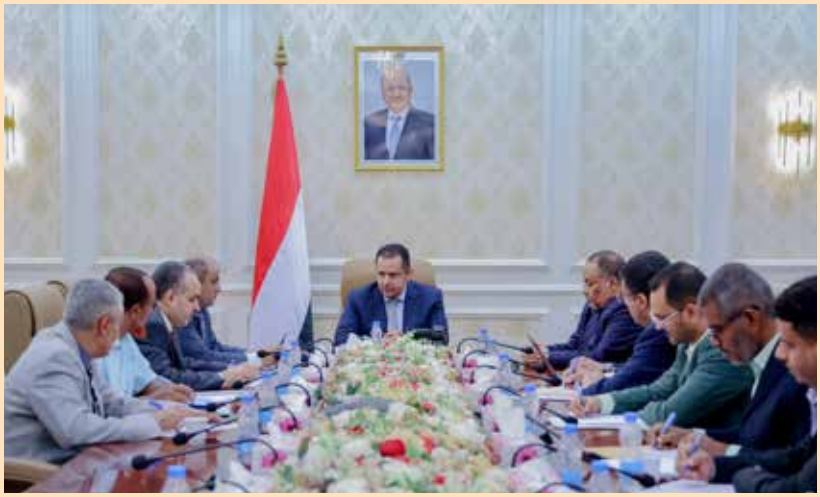

ترأس رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماع لقيادة وزارة المالية، لمناقشة وضع المالية العامة والتحديات التي تواجهها، والمعالجات المنفذة لتعزيز الاجراءات الحكومية لتحسين الموارد، وتنفيذ الإصلاحات والحد من التداعيات المستمرة للهجمات الحوثية الارهابية على المنشآت النفطية، وتهديداتها لحركة الملاحة وخطوط التجارة الدولية.

واطلع الاجتماع على التقرير المقدم من وزير المالية سالم بن بريك، حول وضع المالية العامة والتحديات التي تواجهها وبالأخص توقف تصدير النفط الخام نتيجة لاعتداءات مليشيا الحوثي الإرهابية وما ترتب عنها من ازمة اقتصادية وتراجع مستوى الإيرادات.. مشيرا الى الجهود الجارية لتنفيذ الإصلاحات العامة وخاصة تنمية الإيرادات وضبط الانفاق وبما يتسق مع الالتزامات مع المانحين وعلى رأسهم الاشقاء في المملكة ودولة الامارات وكذا ضوابط المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وناقش الاجتماع رؤية وزارة المالية بشأن إدارة المالية العامة وخططها المؤسسية للعام القادم 2024، إضافة الى سير آليات صرف المرتبات في اطار الإصلاحات الحيوية التي تنفذها الوزارة.

ووجه رئيس الوزراء، جميع الوزارات والجهات الحكومية بموافاة وزارة المالية بالبيانات المطلوبة واهمية انجاز عملية الصرف في وقت قياسي.

واستعرض الاجتماع، التقرير المقدم من نائب وزير المالية عن اعمال اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وما تم إنجازه في تفعيل دور الجهات المعنية في محاربة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ومستوى التنسيق والتفاعل مع الجهات الدولية في مساعي رفع اسم اليمن من القائمة الرمادية.

وأشاد الدكتور معين عبدالملك، بجهود وزارة المالية، وأكد على ضرورة التنسيق والتكامل مع الوزارات والوحدات العامة لتنفيذ الإصلاحات في اطار عام وشامل.

وأكد رئيس الوزراء على الاستمرار في تعزيز التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحفاظ على قيمة العملة الوطنية وتعزيز موارد الدولة وضبط وترشيد الانفاق العام.. لافتا الى ان ذلك يتزامن مع خطوات أخرى ومهمة في تصحيح مسار الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها تجفيف منابع الفساد واتخاذ إجراءات فيما يخص ترشيد الانفاق وتحسين الإيرادات، وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة.

حضر الاجتماع مدير مكتب رئيس الوزراء المهندس انيس باحارثة.

وزيرا المالية والنفط يناقشان آليات تعزيز إيرادات القطاع النفطي

ناقش لقاء موسع عقد في العاصمة المؤقتة عدن برئاسة وزيرا المالية سالم بن بريك، والنفط والمعادن الدكتور سعيد الشماسي، آليات تعزيز إيرادات قطاع النفط للإسهام في استقرار وتحسين الاقتصاد الوطني في ظل الظروف الصعبة الراهنة في البلاد.

وتطرق اللقاء الذي ضم وكيل وزارة المالية لقطاع الإيرادات ناجي جابر، ومدير عام المؤسسة اليمنية للنفط والغاز محمد عوض، والمدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية طارق منصور، إلى الجهود المشتركة لتشكيل وتفعيل اللجان المحاسبية المشتركة.

وأكد وزير المالية بن بريك، حرص وزارة المالية على العمل المشترك مع وزارة النفط والمؤسسات والمنشآت التابعة لها لتعزيز إيرادات قطاع النفط، لما يمثله من أهمية كبيرة في دعم استقرار وتحسين الاقتصاد الوطني.

من جانبه تطرق وزير النفط الشماسي، إلى جهود وزارة النفط في تنفيذ برنامج الإصلاحات الحكومية الشاملة في قطاع النفط والغاز، وكذا مضاعفة الجهود التطويرية والاستثمارية في القطاع النفطي.

وزير المالية يبحث مع السفيرة الهولندية مستوى تنفيذ الإصلاحات الحكومية

بحث وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، مع سفيرة مملكة هولندا لدى اليمن جانيت سيبين، آخر مستجدات الأوضاع الاقتصادية والمالية، ومستوى تنفيذ الإصلاحات الحكومية الشاملة للإسهام في تحقيق الاستقرار والتحسن الاقتصادي، وكذا تعزيز أوجه التعاون والتنسيق المشترك في مختلف المجالات بين البلدين الصديقين.

كما تطرق اللقاء، إلى مدى حرص مجلس القيادة الرئاسي والحكومة على التعاطي الإيجابي مع الجهود الإقليمية والدولية والأممية وفي مقدمتها جهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية لتحقيق السلام الشامل والدائم ووقف الحرب الاقتصادية لميليشيا الحوثي الانقلابية الإرهابية، وكذا أهمية دعم الأشقاء والأصدقاء لليمن من أجل الإسهام في تخفيف المعاناة الإنسانية والمعيشية والحد من زيادة التدهور الاقتصادي جرّاء استمرار الحرب، وأيضا مواصلة دعم وزارة المالية والمصالح التابعة لها في الجوانب الفنية وبناء القدرات.

واستعرض وزير المالية، طبيعة الأوضاع الاقتصادية والمالية بشكل خاص ومجمل الأوضاع في البلاد بشكل عام، وجهود تنفيذ الإصلاحات الحكومية الشاملة في المجالات الاقتصادية والمالية

والنقدية والإدارية بدعم وإسناد من الدول الشقيقة والصديقة والمانحين لمعالجة الأوضاع العامة وفي مقدمتها الاقتصادية والخدمية وتعزيز موارد الدولة واستدامة المالية العامة وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.. كما لفت الوزير بن بريك، إلى مستوى تفاقم المعاناة الإنسانية والمعيشية للمواطنين والتحديات الكبيرة التي تواجه المالية العامة جرّاء استمرار حرب مليشيا الحوثي وتصعيد المليشيا حربها الاقتصادية واستهدافها للمنشآت الحيوية والإستراتيجية لتصدير النفط وتوقف تصدير النفط الخام منذ أكثر من عام ..مجددا التأكيد على أهمية المواقف الدولية الصارمة تجاه مواصلة مليشيا الحوثي تصعيدها العسكري وتعنتها وإهدارها لفرص السلام، وكذا مواصلة دعم اليمن واليمنيين لمواجهة مختلف التحديات وتجاوزها.

ومن جانبها جددت السفيرة الهولندية، التأكيد على مواصلة بلادها مواقفها الداعمة والمساندة لليمن واليمنيين من أجل مواجهة التحديات ولاسيّما الاقتصادية والإسهام في التغلب عليها، وتحقيق السلام الشامل والدائم.

صدور تعميم وزير المالية رقم 16 لعام 2023

أصدر معالي وزير المالية سالم صالح بن بريك تعميما رقم 16 لعام 2023، بشأن تنظيم تدفق البيانات وصرف مرتبات موظفي الدولة.

وجاء في التعميم: استكمالا للخطوات التي تبنتها وزارة المالية لتنظيم اليه صرف مرتبات موظفي الدولة بالصرف عبر البنوك، والحاقا بتعميمنا رقم (9) لسنة 2023م على كلا من السلطتين المركزية والمحلية الالتزام بما يلي:

1- العمل بالتعميم رقم (12) لعام 2023م بشأن تطبيق نظام المرتبات الموحد الصادر من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات.

2- استكمال فتح حسابات بنكية لكافة الموظفين في البنوك المعتمدة او البريد التي تم التوقيع معها.

3- أرفاق نسخة الكترونية من الكشف المسلم للبنك او البريد يحتوي على الحقول التالية:

- إسم الموظف الرباعي واللقب.
- الرقم الوطني.
- الرقم الوظيفي.
- الرقم المالي.
- إجمالي الاستحقاق.
- الصافي المستحق.
- رقم الحساب في البنك.

4- يرفع الكشف بصافي استحقاق الموظف للبنك المعتمد او البريد بحسب ما هو ظاهر في كشف الراتب الصادر عن الخدمة المدنية والمعتمد من الجهة دون استحداث أي استقطاعات غير ظاهرة بكشف الراتب والخلاصات المقدمة لوزارة المالية ويتحمل رئيس الجهة ومدراء الشئون المالية وشئون الموظفين أي مبالغ ناتجة عن تلك الاستقطاعات المستحدثة.

5- على مدراء الشئون المالية والوحدات المحاسبية توضيح الحالات التالية بكشف مستقل يرفق مع كشف الراتب:

- الموظفين المتوفيين مع أسماء الوكلاء والوثائق القانونية.
- الموظفين اللذين عليهم احكام نفقة مع أسماء المستفيدين والوثائق القانونية.
- المجازين بدون راتب مع الوثائق القانونية.
- المجازين دراسيا مع الوثائق القانونية.
- كشف تحليلي للفارق بين الاعتماد المبلغ للبنك والصرف الفعلي.

6- الالتزام بالخصومات القانونية لضريبة كسب العمل على كافة موظفي الدولة.

7- الالتزام بصرف مرتبات المجازين دراسيا بحسب النسبة المنصوص عليها بقانون الابتعاث.

8- توريد الجزاءات إلى الحسابات المختصة بموجب القانون.

9- تحويل مبالغ الاستقطاعات إلى الحسابات البنكية للمستفيدين منها قانوناً.

10- تسليم نسخة الكترونية وورقية مختومة من مطابقة تنفيذ صرف مرتبات الشهر السابق صادر من البنك المعتمد او البريد مع خطاب من ممثلي المالية بسير إجراءات الصرف.

تأمل وزارة المالية التفاعل الإيجابي وتوجيه المعنيين بالالتزام الصارم بما ورد أعلاه وبما جاء في التعميم رقم (9) لسنة 2023 وتعميم وزارة الخدمة المدنية المشار إليه أعلاه تحقيقاً للمصلحة العامة تلافياً لتأخير عملية صرف المرتبات لتأخر عملية صرف المرتبات.

بدء استكشاف المعادن الفلزية في وادي مدن بحضرموت

وقعت هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية فرع حضرموت، عقد ترخيص استكشاف رقم (1/2023) مع شركة جلف كير للتجارة والمقاولات والتعدين وخدمات النفط المحدودة، وذلك للعمل الاستكشافي في مجال المعادن الفلزية بمساحة 290 كم مربع بمنطقة وادي مدن بمديرية بروم ميفع.

وأوضح المهندس/ فائز أحمد باصرة، مدير عام هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية فرع حضرموت، أن مناطق وادي مدن ونتيشة التي تقع في الجهة الغربية لمدينة المكلا وتبعد عنها باكثر من 100 كيلو متر، من المناطق ذات الطبيعة الجيولوجية التي تحتضن العديد من الخامات المعدنية الفلزية، والتي تتواجد ضمن عروق المرو الحاملة للتمعدنات والقاطعة لصخور الانديزايت والبازلت النارية.

وبناء على قانون المناجم والمحاجر رقم 22 لعام 2010م ولائحته التنفيذية، يعطي هذا النوع من التراخيص الحق للشركة القيام بالعمليات الاستكشافية مثل الحفر الآلي وعمل الخنادق وأخذ العينات للتحاليل وتقييم جودة الخام ورقعة انتشاره، والتي من خلالها يتم عمل دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه الخامات وتحديد الاحتياطي و طرق التعدين المناسبة لها تمهيدا للمرحلة التالية وهي إبرام عقد التعدين و الاستخراج لهذه الثروات الطبيعية.

من جانبه، أكد الدكتور ياسين عوض العوبثاني، مدير عام شركة جلف كير للتجارة والمقاولات والتعدين وخدمات النفط المحدودة، أن مثل هذه المشاريع ستفتح الباب للاستثمار في الجانب المعدني وتشغيل الأيدي العاملة والاستفادة من الخبرات المحلية وتنشيط الاستثمار في محافظة حضرموت التي تعد من أكثر المناطق المستقرة.

وأكد المهندس فائز أحمد باصرة على تقديم جميع التسهيلات للشركات العاملة في مجالات التعدين لما يخدم مصلحة المحافظة والوطن.

حضر التوقيع كلا من الدكتور رشيد بارباع مستشار وزير النفط والمعادن، الأستاذة ابتسام عقلان القائم بأعمال نائب رئيس الهيئة، الأستاذ عدنان العلوي مدير الشؤون المالية بعدن، الأستاذ أحمد مسعود مدير إدارة الخدمات الفنية بعدن، ومن فرع حضرموت م. عبدالله سويد مستشار الفرع، والأستاذ صلاح صالح فرج مدير إدارة الشؤون المالية.

وأكد مراقبون بأن هذا التوقيع يعد خطوة مهمة في مجال الاستثمار في مجال التعدين في محافظة حضرموت، حيث ستساهم هذه المشاريع في تشغيل الأيدي العاملة وتنشيط الاقتصاد المحلي. كما ستساهم في توفير فرص جديدة للاستثمارات في مجال التعدين في المحافظة.

الضرائب تشارك في ورشة التحديات الناشئة عن الرقمنة بالرياض

شارك رئيس مصلحة الضرائب الدكتور جمال سرور في ورشة العمل الثانية لاتحاد سلطات الضرائب في الدول الإسلامية خلال الفترة 10-11 اكتوبر 2023 بالعاصمة السعودية الرياض.

وبحثت الدورة التي استمرت لمدة يومين "الركيزة الأولى من الركيزتين للتحديات الضريبية الناشئة عن الرقمنة"، والحلول للتحديات الناتجة عن تحويل العمل الورقي إلى الكتروني.

شارك في الدورة علي حسن مدير ادارة الحاسب الالي في مصلحة الضرائب.

ويهدف اتحاد السلطات الضريبة للدول الإسلامية الذي تأسس عام2003، إلى تبادل الخبرات والمعلومات والأفكار لمواجهة التحديات المشتركة، وتبادل أفضل الممارسات في مجال الضرائب، ومناقشة التغيرات التي تطرأ على الساحة الضريبية الدولية.

CAC BANK
شاركنا الريادة

حيث ما تكون
بنكك في جوالك

Download on the App Store

BANKi

GET IT ON Google Play

www.cacbankye.com

8000818 عدن - الادارة العامة

حضر رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، في العاصمة المؤقتة عدن، فعالية اطلاق تقرير المسح العنقودي متعدد المؤشرات والتي أقامها الجهاز المركزي للإحصاء بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

ويشمل المسح العنقودي المتعدد 42 من المؤشرات الأساسية في اهداف التنمية المستدامة، ويهدف إلى جمع البيانات التي يمكن مقارنتها على المستوى الدولي لطيف واسع من المؤشرات حول وضع النساء والفتيات والفتيان، وبما يساعد في الحصول على البيانات اللازمة لوضع السياسات والبرامج وخطط التنمية الوطنية.

حضر إطلاق تقرير المسح العنقودي متعدد المؤشرات..

د. معين: حريصون على إعادة تصدير النفط الخام

في الفعالية القى رئيس الوزراء كلمة عبر في مستهلها عن سعادته بحضور نتائج الشراكة الفاعلة بين مؤسسات الدولة والمنظمات الدولية المعنية بالتنمية والدعم الاغاثي، مؤكدا ان العمل المشترك بين وزارة التخطيط ممثلة بالجهاز المركزي للإحصاء ومنظمة اليونيسف كانت نتيجتها اصدار مسح ميداني متعدد المؤشرات وفقا للمعايير الدولية حول وضع فئات المجتمع من النساء والشباب والشابات، وهي معلومات مهمة لتصميم تدخلات الدولة وسياسات التنمية وإعادة الاعمار.

وقال: حرصت على حضور هذه الفعالية بعد الاطلاع على نتائج المسح وهي لافتة وبعضها صادم، وبعضها مؤشرات خطيرة، ولكن السبب الأول لأنه يمكن هذا أول مسح بهذه المعايير منذ عام 2006م، وهو مسح عنقودي يهتم بالأسر ويساعد على وضع مؤشرات فيما يتعلق بأفراد الأسرة من النساء والأطفال والفتيات والفتيان.

وقدم الدكتور معين عبدالملك، الشكر لفريق الجهاز المركزي للإحصاء الذي بذل جهودا غير عادية في ظروف صعبة وإمكانيات بسيطة، بمتابعة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتمويل من منظمة اليونيسف لإنجاز هذه المسح.. لافتا الى ان هذه الجهود توحي بمدى أهمية مؤسسات الدولة وتفعيلها بشكل كامل، وقال "بدون بيانات لا يوجد خطط ولا أي مؤشرات ولا يمكن قياس أي شيء".

وأكد رئيس الوزراء، أن بناء قدرات مؤسسات الدولة أحد أهم الأمور التي تتعلق بالتعاون الدولي بين الجانب الحكومي والمنظمات، مشيرا الى ان أي عمل لا يتيح العمل بين مؤسسات الدولة وبناء المؤسسات الوطنية، لا ينتج عنه أي استدامة وتبقى أعماله غير موثوقة وغير صالحة لأن تكون لها نتائج، أو تؤثر في عمل الدولة سواء كانت حكومة مركزية أو سلطات محلية، لافتا إلى أهمية المسح في تحديد الوضع الحالي، كون أي مسوحات ينبغي أن تأخذ بهذا الاعتبار.

وشدد الدكتور معين عبدالملك، على أهمية هذه المسوحات الميدانية، باعتبار ان الاستجابة دون ادراك التغيرات او الواقع او الاحتياج قد تكون نتائجها عكسية وتهدر الموارد المحدودة المتوفرة.. موجها بترجمة نتائج هذه المسوحات في رؤى وخطط سواء على مستوى الحكومة وعلى مستوى المنظمات الدولية.

وتطرق الى النتائج الصادمة التي وردت في هذا المسح جراء الحرب التي اشعلتها مليشيا الحوثي الإرهابية، واوصلتنا إلى مرحلة نحتاج إلى سنوات من النمو الحقيقي والإيجابي بمعدلات عالية حتى نستطيع الوصول إلى نقطة ما قبل الحرب..

وقال " الأرقام الصادمة تتعلق بالأمن الغذائي، عندما يكون لدينا 49 في المائة من الأطفال يعانون من حالات تقزم ونقص تغذية وحالات مزمنة من نقص التغذية و 17 في المائة منها حالات شديدة أو حادة، وهذه أرقام ومؤشرات خطرة جدا، إضافة إلى أن المؤشر الصعب فيما يتعلق أن 75 في المائة من الأسر شهدت على الأقل حالة من حالات انعدام الأمن الغذائي خلال الـ 12 شهر السابقة، وهذا مؤشر كبير جدا في ظل تراجع الدعم الإنساني، وأوضاع اقتصادية صعبة مع توقف تصدير النفط الخام".

وتحدث رئيس الوزراء عن مؤشرات التعليم لاسيّما وأن التعليم يعد رأس المال البشري، وأن أبنائنا هم ذخيرة الأجيال القادمة، وعانوا كثيرا بسبب الحرب، وقال "عندما يكون هناك طفل من كل 4 في حالات التعليم الأساسي، وفي الثانوي 53 في المائة هم خارج التعليم، وبالمجمل عندنا تقريبا 53 في المائة لم يكملوا التعليم الأساسي، و 37 في المائة لم يكملوا التعليم الثانوي، وهذه أرقام صادمة، ونحتاج الاطلاع على المؤشر على مستوى كل المحافظات، ومن المهم قراءة هذه المؤشرات وعكسها في السياسات القادمة للحكومة".

وأشار الى ان هناك مؤشرات أخرى فيما يتعلق بعمالة الأطفال وهي خطيرة، حيث يوجد 29 في المائة من الأطفال منخرطون في عمالة الأطفال، ومؤشرات أخرى فيما يتعلق بشهادات القيد والولادة وهو رقم منخفض جدا، رغم أنه موضوع أساسي في البيانات المركزية للدولة.

وأكد الدكتور معين عبدالملك، حرص الحكومة على التعامل مع المجتمع الدولي والمانحين لردم هذه الفجوة وبشكل عاجل والعمل على استعادة مؤسسات الدولة، وتحقيق النمو الاقتصادي وإعادة تصدير النفط الخام.. وقال " نعلم أن مليشيا الحوثي حريصة على أن لا يكون هناك أي مسوحات وهناك جوانب كثيرة مجهولة وهي خارج سيطرة الحكومة، والجميع يعلم ما يحصل فيما يخص التلقيح وإيقاف حملات اللقاح في مناطق

سيطرة الحوثيين، وهذه جريمة ترتكب لأنه أي إشكالية فيما يتعلق باللقاح تؤدي لانتشار أوبئة كان قد تم القضاء عليها وشهدنا ذلك في شلل الأطفال والحصبة وغيرها من الأوبئة".

وشدد رئيس الوزراء في ختام كلمته على أهمية نتائج المسح لكل الوزارات المعنية، لوضع خطط ومراقبة التحسن في أداء الحكومة ومؤسساتها والسلطات المركزية والمحلية.. مؤكدا الحفاظ على دعم يتيح بناء المؤسسات بشكل كبير مثل الجهاز المركزي للإحصاء، من خلال التواصل مع وزارة التخطيط لبحث الدعم الخارجي وقطاعيا مع الوزارات المعنية.

من جانبه أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد باذيب، أهمية نتائج المسح في مساعدة متخذ القرار والمهتمين بالشأن التنموي على فهم أفضل للواقع التنموي والاقتصادي والاجتماعي ومؤشرات التنمية البشرية بكل أبعادها التعليمية والصحية والمياه والدخل والطفولة والمرأة وغيرها من الجوانب الأخرى ذات الصلة، وكذا المساعدة في تحديد الأولويات وبناء السياسات والإصلاحات وإعداد الخطط التنموية بما فيها أجندة التنمية المستدامة 2023 وفق بيانات ومؤشرات إحصائية فعلية نابعة من الميدان.

وأشار إلى أن بناء قاعدة بيانات إحصائية شاملة لمؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحسابات القومية من الأولويات الملحة، خاصة بعد توقف إنتاج البيانات وتنفيذ المسوحات الميدانية بما فيها مسح ميزانية الأسرة والأسعار والمسوحات الاقتصادية والخدمية ومسوحات الفقر منذ عام 2014م نتيجة انقلاب مليشيا الحوثي على الشرعية ومخرجات الحوار الوطني وعلى الاجماع الدولي، وهو ما استدعى إصدار قرار تكليف لتشكيل قيادة الجهاز المركزي للإحصاء في عدن ليعاود ممارسة دوره في جمع البيانات وإنتاج المؤشرات، حتى أصبح الجهاز حاليا لديه خطة متكاملة لتفعيل الجهاز والنهوض بدوره الإحصائي.

كما أكد مدى الحاجة الماسة لتنفيذ مسوحات أخرى لها أهميتها الاقتصادية والاجتماعية تتعلق بقضايا الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي والقطاعات الاقتصادية التي ستقود إلى الاستقرار والتحسن والتنمية في المرحلة القادمة، فضلا عن معرفة التغيرات الهيكلية التي حدثت في هيكل الاقتصاد الوطني خلال السنوات الماضية بما فيها عدالة توزيع الدخل ومعدلات الفقر والبطالة وقضايا الأمن الغذائي لاسيّما بعد أن تعرض الاقتصاد لانكماش وركود عميق نتيجة الحرب والصراع والأزمات الاقتصادية المتلاحقة، حيث خسر الاقتصاد أكثر من 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وارتفعت نسبة الفقر والبطالة إلى مستويات قياسية، كما أكد أهمية تقييم الأضرار في البنى التحتية وتحديد الاحتياجات لإعادة الإعمار.

ولفت الدكتور باذيب، إلى أن وزارة التخطيط وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بصدد إعداد التقرير الوطني الأول عن أهداف التنمية المستدامة والذي سيقدم إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى في نيويورك في يوليو من العام القادم، وقد تم إعداد إطار عام للتقرير ورفعه إلى مجلس الوزراء لمناقشته واعتماده، بحيث يكون التقرير مرجعية في استعادة مسار التنمية والانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم والتنمية، ومن الإغاثة إلى التنمية والنمو، فضلا عن أنه يساعد الحكومة في توجيه الجهود والموارد المحلية والخارجية إلى قنوات التنمية ومشاريع البنى التحتية وإعادة الاعمار وإصلاح منظومة الحوكمة والهياكل المالية في إطار برنامج شامل يأخذ في الاعتبار إعادة بناء البنية التحتية والاستثمار في رأس المال البشري وتنمية مصادر الطاقة البديلة والاستثمار في إنتاج الغذاء وتعزيز دور القطاع الخاص في النمو وخلق فرص العمل.

بدورها أكدت رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الدكتورة صفاء معطي، أن نتائج المسح تعد مرجعا للبيانات الإحصائية الدقيقة والموثوقة وفق أحدث الطرق العلمية، حيث ستساهم بتمكين صانعي القرار والسياسات من دراسة واقع البلاد من مختلف الأبعاد، ورسم ووضع السياسات والخطط الملائمة للنهوض بواقع شتى القطاعات والمجالات.

ومن جهته أشار نائب مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الاوتشا) في اليمن دييغو زوريلا، إلى أن المسح يعد مؤشرا أساسيا في تحديد التحديات ونوعية التدخلات في اليمن.. مجددا التأكيد على مواصلة الأمم المتحدة دعم اليمن من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما جدد الممثل المقيم لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في اليمن بيتر هوكينز، حرص المنظمة على العمل مع السلطات الحكومية والشركاء لضمان توفر بيانات عالية الجودة ولدعم السياسات والبرامج الخاصة بالنساء والأطفال.. مثمنا جهود الجهاز المركزي للإحصاء وكافة الجهات التنفيذية والمانحة وشركاء التنمية في اليمن في تنفيذ المشروع.

البنك الدولي يؤكد الحاجة الملحة لإيجاد حلول شاملة

استعرض البنك الدولي، في تقرير حديث، الجانب الإنساني من الصراع في اليمن منذ اندلاع الحرب الأهلية قبل 8 سنوات، مشيراً إلى أن الأسر لجأت إلى تخفيض عدد الوجبات، في ظل تدهور قطاعي التعليم والصحة، حيث يخوض الجميع صراعاً مريراً من أجل البقاء.

وأوضح البنك في تقريره، أنه وعلى مدار 4 سنوات أجرى مقابلات متعمقة مع 156 شخصاً من مختلف المحافظات لتوثيق مجموعة من التجارب التي توضح الصعوبات التي يتحملها السكان، وأكد أن أحد الموضوعات التي برزت من هذه المقابلات هو انتشار انعدام الأمن الغذائي.

ويذكر في تقريره أنه، وفي محاولة للاستفادة من الموارد المحدودة، اضطرت الأسر إلى اللجوء إلى آليات التكيف الشديدة، بما في ذلك تقليل وتيرة الوجبات، والحد من تنوع الطعام الذي تستهلكه، وتحديد أولويات أفراد الأسرة الذين يتناولون الطعام.

ونقل عن أحد المشاركين، وهو من محافظة المحويت، القول إنه اضطر لإجراء المقايضات المؤلمة، ففي بعض الأحيان كان وزوجته ينامان دون عشاء، وأنه عندما يكون لديه بعض المال لتوفير العشاء، تخبره زوجته بأن الأطفال يحتاجون إلى الحليب، لذلك يشتري لهم الحليب وينامان دون أن يتناولا العشاء، «فالأطفال أكثر أهمية».

تدهور التعليم والصحة

يشير التقرير إلى أن الأطفال تضرروا بشدة في رحلاتهم التعليمية، حيث تعاني المدارس من نقص التمويل، وندرة المعلمين، ولا تستطيع عديد من الأسر تحمل تكاليف إرسال أطفالها إلى المدرسة على الإطلاق.

ونقل عن أحد مديري المدارس في محافظة حجة القول إن في مدرسته أكثر من ألف طالب، وإن المدرسة عبارة عن 6 غرف فقط، واحدة منها تستخدم سكناً للمدرسين، وواحدة لمكتب المدير، والأربع غرف المتبقية لجميع الصفوف، ولهذا اضطر للعمل 3 فترات في اليوم.

وينبه البنك الدولي إلى أن الوصول إلى الرعاية الصحية معرض للخطر أيضاً، حيث يتخلى عديد من الأفراد عن الرعاية الطبية إلا في حالات الطوارئ الشديدة؛ بسبب ارتفاع التكاليف ومحدودية توافر الخدمات.

مشقة العيش

وبحسب البنك الدولي، فإن النازحين داخلياً في اليمن يواجهون طبقة إضافية من المشقة، فبينما يخوضون رحلة محفوفة بالمخاطر نحو الأمان ويكافحون من أجل تأمين الضروريات الأساسية للبقاء على قيد الحياة، فإنهم يواجهون خطر النزوح، وتآكل سبل عيشهم، وشبح ارتفاع تكاليف المعيشة.

وأكد البنك أن الصراع أدى إلى تعطيل الاقتصاد المحلي، مما أثر في جميع القطاعات من التعليم إلى الرعاية الصحية، في حين يؤدي النزوح إلى تفاقم هذه التحديات، ويؤثر في توافر الغذاء، والوصول إلى التعليم، وتوفير الرعاية الصحية، واستقرار سبل العيش.

ورأى البنك الدولي، في تقريره، أن الشهادات التي جمعها لا تعكس فقط حجم المعاناة، ولكنها تبين كيف أن الشعب اليمني ليس لديه في كثير من الأحيان خيار آخر سوى التحمل والتحول إلى استراتيجيات التكيف المدمرة.

وأكد البنك، في تقريره، الحاجة الملحة لإيجاد حلول شاملة ومستدامة للتخفيف من الصعوبات الهائلة التي يواجهها اليمنيون، وطلب من صانعي السياسات والجهات الفاعلة الإنسانية والمجتمع الدولي الانتقال إلى ما هو أبعد من المساعدات قصيرة الأجل، إلى التدخلات التي تستعيد سبل العيش الأكثر استدامة، وتعالج الأسباب الجذرية للأزمة، وتبني الأساس لمجتمع أكثر استقراراً

حرب الحوثيين الاقتصادية حرمت الحكومة من 50 مليار ريال يمني شهرياً من الجمارك والضرائب..

أكثر من مليار دولار خسائر توقف تصدير النفط

كشف تقرير دولي حديث، أن توقف تصدير النفط كلف الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، خسائر بأكثر من مليار دولار أمريكي في عشرة أشهر، ما حد كثيراً من قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية والإنسانية في البلاد.

وقالت شبكة انظمة الإنذار المبكر بالمجاعة (FEWS NET)، في تقرير حديث، إن "تهديدات جماعة الحوثيين باستهداف منشآت وموانئ تصدير النفط الحكومية، والمستمرة منذ أكتوبر 2022، كلفت الحكومة المعترف بها خسائر إجمالية بلغت أكثر من مليار دولار أمريكي حتى يوليو الماضي".

وأضاف التقرير أن الحكومة المعترف بها لا تزال تواجه نقصاً حاداً في الإيرادات، نتيجة وقف تصدير النفط، بالإضافة إلى انخفاض إنتاجه بنحو 85% نتيجة فقدان أسواق التصدير، "باعتبار أن النفط كان بمثابة أهم مصدر للإيرادات الحكومية، حيث كانت صادراته تمثل 70% من إجمالي الإيرادات قبل الصراع".

وأشارت الشبكة، إلى أن جماعة الحوثيين وفي إطار حربها الاقتصادية ضد الحكومة، عمدت إلى فرض تدابير لمنع دخول البضائع من مناطق نفوذ الحكومة المعترف بها إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها في محاولة لإعادة توجيه الواردات عبر موانئ البحر الأحمر، و"تشير التقديرات إلى أن هذه الإجراءات تكلف الحكومة ما يقرب من 50 مليار ريال يمني شهرياً من الجمارك والضرائب".

وأوضح التقرير أن هذه الخسائر التي تتكبدها الحكومة تحد بشكل كبير من قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية والإنسانية القائمة، والحفاظ على مستوى تقديم الخدمات العامة في مناطق نفوذها، والإيفاء بالتزاماتها وفي مقدمتها دفع رواتب موظفي الدولة. وأشارت الشبكة إلى أن العدد الإجمالي للمحتاجين للمساعدات الغذائية للبلدان تحت المراقبة، يتراوح بين 100 إلى 110 ملايين شخص، 10% منهم سيتركزون بشكل أساسي في اليمن وإثيوبيا ونيجيريا.

1967-2023

30 نوفمبر

العيد الـ56 للاستقلال

بمناسبة الذكرى الـ 56 لعيد الاستقلال المجيد في 30 نوفمبر

تتقدم قيادة وموظفي وعمال ميناء عدن بكافة قطاعاته

بأصدق التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس

الدكتور/ رشاد محمد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

وإلى كافة شعبنا في الداخل والخارج

سائلين المولى عز وجل أن يعيد هذه المناسبة وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار،،،

عنهـــم: **الدكتور/ محمد علوي أمزربه**

رئيس مجلس الإدارة

المالية
Al-Maliah

رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ خليج عدن:

استمرار إغلاق الطرقات يؤثر على ميناء عدن

قال رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ خليج عدن، الرئيس التنفيذي، الدكتور/ محمد علوي أمزربه، إن حجم تأثير استئناف النشاط الملاحي في ميناء الحديدة، الخاضع لسيطرة مليشيات الحوثيين، منذ مطلع العام الماضي، على ميناء عدن هو نعم تاثير، لكنه ليس بالشكل الذي تروّج له المليشيات الانقلابية".

وأكد أمزربه، أن محاولة الحوثيين سحب "الرساميل" الوطنية والتجار من ميناء عدن إلى ميناء الحديدة، عبر إغلاق طريقي محافظة الضالع ومنطقة "الراهدة" بتعز الداخليين، اللذان يربطان ميناء عدن، بمحافظات المنطقة الوسطى من البلاد، الخاضعة لسيطرتهم، وزيادة الرسوم الضرائبية بنسبة 100%، "أثّر على ميناء عدن بشكل كبير".

الدكتور/ محمد علوي أمزربه

فتح ميناء الحديدة دون مقابل

وأشار إلى أن عملية فتح ميناء الحديدة، الخاضع لسيطرة الحوثيين، هي أمر طبيعي، باعتباره يخدم المحافظات القابعة تحت سيطرة المليشيات، التي تمثّل 70% من الكتلة السكانية ورأس المال، لكنه عبّر عن استغرابه من موافقة الحكومة خلال مفاوضات الهدنة الأممية، على عودة نشاط ميناء الحديدة، دون أن تكون هناك خطوات تقابلها من الجانب الحوثي، لفتح طريقي الضالع و"الراهدة" من باب: "خطوة مقابل خطوة، كما هو معروف في المفاوضات".

وطالب أمزربه، الحكومة اليمنية، بالنظر في هذا الموضوع بشكل كبير، خلال أي جولة مفاوضات مقبلة، "لأن فتح الطرق الداخلية التي تعتبر الشريان الرئيس لميناء عدن مع المناطق الوسطى الأكثر كثافة سكانية، سيحلّ 50 - 60% من المشكلة، وهناك تجار كثر يفضّلون استيراد بضائعهم وسلعهم عبر ميناء عدن، بسبب الترهيب الحوثي والأساليب غير القانونية التي تمارس ضدهم وضد المسَلّمين وملاك البواخر والسفن".

وحول ارتفاع سعر الدولار الجمركي في ميناء عدن للسلع غير المعفاة، ووصوله إلى 750 ريالًا يمنيًا مقابل الدولار الواحد، بزيادة 3 أضعاف عن سعره في ميناء الحديدة الخاضع لسيطرة الحوثيين، أكد رئيس موانئ عدن، أن "عصابات الحوثيين تحاول استغلال ذلك، وصحيح أن التعرفة ان الدولار الجمركي مرتفع في الموانئ الخاضعة لسيطرة الحكومة عنه عن ميناء الحديده، لكن هناك جبايات أخرى تفرضها المليشيات الحوثية لصالح صناديقها المبتدعة، وهناك يفرضون الخُمس وضرائب مضاعفة، فمثلا الحاوية التي تُجمرك في ميناء عدن بمليون إلى مليون ونص ريال يمني، تجمرك في ميناء الحديدة بأكثر من 4 - 5 مليون ريال حسب ما سمعنا من بعض التجار في غرفه تجاره صنعاء، فضلًا عن الضرائب المرتفعة التي تصل إلى أكثر من 200% بسبب الجبايات غير المنظورة، كما أن هناك حاليًا احتكار لعملية النقل للشاحنات من قبل أحد القيادات الحوثية في ميناء الحديدة، تحت مسمى (الشهداء) أي قتلاهم، حسب ما سمعنا مؤخرا وكل هذه التصرفات لا تربطها أي صلة بالعمل التجاري".

مشيرًا إلى أن كلفة الشحن إلى ميناء الحديدة، تزيد بنسبة تصل إلى 50% عن كلفة الشحن إلى ميناءي عدن والمكلا الخاضعين لسيطرة الحكومة الشرعية.

وقال محمد أمزربه، إن هناك حالة ضعف إعلامي فيما يتعلق بمصلحة الجمارك، التي يجب أن توضح وتعدد المزايا المقدمة للتجار في الموانئ الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية، وأن تقوم بمقارنتها مع ميناء الحديدة وتكشف ما يتم تحصيله من جبايات من قبل الحوثيين.

فوارق الإمكانيات

وفيما يتعلق بفارق الإمكانيات بين ميناءي عدن والحديدة في الوقت الحالي، أشار أمزربه في حواره مع "إرم نيوز"، إلى أن ميناء عدن الدولي لا يُقارن بأي من الموانئ اليمنية من حيث الأعماق والمساحات والإمكانيات، إذ يمتلك محطة للحاويات على أعلى مستوى، تُقارن بالمحطات في الموانئ الدولية المجاورة، ولديه أكبر مخازن للمشتقات النفطية كميناء نفطي

هو الأوحد في البلد، إضافة إلى صوامع غلال، هي الأكبر على مستوى الشرق الأوسط، وأرصفة المعلا التي قال إن قدرتها تصل إلى 5 مليون طن في السنة، في حين أن ميناء الحاويات تصل قدرته إلى مليون طن سنويًا.

وقال إن ميناء عدن، الأقرب إلى الخط الملاحي الدولي، يقدم خدمات أخرى غير عمليات المناولة والشحن والتفريغ، إذ يمكنه تقديم ترسانة صناعية لأعمال الصيانة وتقديم خدمات "البانكر لكل أنواع البواخر، ولا يمكن مقارنة ذلك بإمكانيات ميناء الحديدة، سواء قبل الحرب أو بعده باعتبار الافضليه لميناء عدن

وتحدث رئيس موانئ عدن، عن حجم القيود المفروضة على ميناء عدن خلال الفترات الماضية، والتي تضاعفت مع اندلاع الحرب في العام 2015، ومن أبرزها الكلفة العالية لتأمين النقل البحري التي فُرضت على الموانئ اليمنية، باعتبارها مناطق عالية الخطورة، بسبب انقلاب الحوثيين على الدولة.

اتفاقية استراتيجية

وبشأن مذكرة التفاهم الأولية الموقعة الأحد قبل الماضي، عن طريق وزارة النقل لدى الحكومة اليمنية والأمين العام المساعد للأمم المتحدة المدير الإقليمي للمنطقة العربية للبرنامج الإنمائي، لخفض كلفة التأمين البحري على السفن القادمة إلى موانئ المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، أكد رئيس مؤسسة موانئ خليج عدن، أن هذه المذكرة تعد اتفاقية إطارية كخارطة طريق تحدد الإجراءات القادمة للتوقيع على الاتفاقية النهائية التي من المقرر أن تتم في القريب العاجل.

وأشار إلى سلسلة من اللقاءات الطويلة التي تم عقدها على مدى 4 سنوات، أثمرت باتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أن تضع الحكومة وديعة مالية تقدر بـ50 مليون دولار في أحد بنوك بريطانيا، حتى يتم التوقيع مع أحد نوادي الحماية البريطانية لتوفير التغطية التأمينية لموانئ عدن والمكلا.

وقال إن الشحن البحري إلى اليمن، يكبّد القطاع الخاص ما بين 400 - 500 مليون دولار، لتغطية هذه الكلفة التأمينية لإقناع ملاك البواخر للقدوم إلى الموانئ اليمنية، "ولذلك إذا ما تم توفير هذه المبالغ، فإنه يمكن استثمارها في قطاعات أخرى، وستولّد فرص عمل وستوفر مصادر تمويل للحكومة والقطاع الخاص".

وأكد على أهمية هذه الاتفاقية الاستراتيجية، التي ستقلل من كلف الشحن، "وهذا يعني انخفاض أسعار السلع بالنسبة للمواطنين الذين يعانون الأمرّين جراء الحرب وعدم انتظام المرتبات وحالة التضخم، إضافة إلى دورها في زيادة نشاط الموانئ وبالتالي رفع الإيرادات الجمركية والضرائب،

> الشحن البحري إلى اليمن يكبّد القطاع الخاص ما بين 400 - 500 مليون دولار، لتغطية الكلفة التأمينية لإقناع ملاك البواخر للقدوم إلى الموانئ اليمنية

ما يدعم ميزان المدفوعات للحكومة، وزيادة موارد الدولة".

وكشف محمد علوي أمزربه، أن خفض كلفة التأمين، سيدفع ميناء عدن إلى فتح خدمات أخرى توقفت بسبب اندلاع الحرب، كتزويد السفن بالوقود، وهي الخدمة التي خسر الميناء بعد توقفها نحو 500 - 600 باخرة، كانت تأتي للتزود بالوقود، كما سنحاول اعاده نشاط "الترانزيت" بالنسبة للحاويات ان استطعنا وهناك توجهات لاستخدام المصافي لإعادة شحن المشتقات النفطية.

وأضاف أن ميناء عدن سيعيد خدمة الصيانة لكل السفن العابرة، وهي الخدمة التي توقفت بسبب الحرب والقيود المفروضة، إلى جانب التسهيلات المقدمة للشركات والمستوردين والخطوط الملاحية، التي تتيح دخول البواخر والسفن دون تأخير أو تعقيد، واستيراد مختلف أنواع السلع إلا ما هو محظور منها وفق القوانين اليمنية.

دعوة للحكومة

ودعا رئيس مؤسسة موانئ خليج عدن، الحكومة اليمنية، إلى ضرورة إيقاف عمليات التحصيل كجبايات للبضائع التي تخرج من ميناء عدن. وقال إن "فهناك الكثير من الشكاوى التي تصلنا بسبب الجبايات المفروضة في بعض النقاط بالمحافظات المجاورة، وأتمنى من الحكومة والمحافظين والجهات الأمنية إيقافها على نحو عاجل، لأنها تضرّ بسمعة ميناء عدن وتؤثر عليه، كما تؤثر على البلد بشكل عام".

تقرير المرصد الاقتصادي لليمن..

تخفيضات كبيرة في أوجه الإنفاق للحفاظ على المالية العامة

قال البنك الدولي في أحدث تقييم له أن الاقتصاد اليمني أظهر مؤشرات على التعافي في عام 2022، وأن البلاد تواجه تحديات مستمرة، وأن الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة لمدة 6 أشهر من أبريل إلى أكتوبر لم تحقق حلاً سياسيًا دائمًا.

وتشير التقديرات التي وردت بالتقرير إلى أن النمو الحقيقي بلغ 1.5% في عام 2022، بعد فترة من الركود الاقتصادي المستمر لمدة عامين.

وكانت القطاعات الاقتصادية غير النفطية هي القوة الدافعة وراء هذا التحسن، في حين واجه القطاع النفطي انكماشًا كبيرًا، وذلك بسبب الحصار الذي فرضه الحوثيون على صادرات النفط، وأدى إلى خفض متوسط الإنتاج اليومي من الهيدروكربونات من 61600 برميل في عام 2021 إلى 51400 برميل في عام 2022.

تعزز التحسن في القطاعات الاقتصادية غير النفطية من خلال زيادة في الإنفاق الاستهلاكي من قبل الأسر والحكومة، الذي ساهم بنسبة 1.1 نقطة مئوية و1.3 نقطة مئوية على التوالي في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي.

وقد شهد عام 2023 تحديات عديدة بالنسبة للاقتصاد اليمني، حيث أدى انتهاء الهدنة التي رعتها الأمم المتحدة إلى سلسلة من التطورات الاقتصادية الضارة. ومن المتوقع أن يعيد هذا التسلسل في الأحداث الاقتصاد إلى طور الركود.

وكان للحصار الذي فرضه الحوثيون تأثير كبير على إنتاج النفط وصادراته. بالإضافة إلى ذلك، أدت الخطوة الإستراتيجية لاستيراد غاز البوتان المنزلي إلى المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون إلى تقليل الطلب على الغاز المستخرج من المناطق التي لا يسيطرون عليها.

وتسببت بعض التحديات مثل تقلبات أسعار العملة، وارتفاع التضخم، واشتداد الاضطرابات الاجتماعية في تراجع أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وخاصة القطاع الخاص. وعلى إثر ذلك، تشير التوقعات إلى أن إجمالي الناتج المحلي لليمن سينكمش بنسبة 0.5% في عام 2023، مما يشكل تناقضًا حادًا مع معدل النمو البالغ 1.5% الذي شهده العام السابق.

واجه الاقتصاد تحدياً آخر بسبب انخفاض الواردات وإعادة توجيه الواردات من عدن إلى الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون، والتي أعيد فتحها في إطار الهدنة التي رعتها الأمم المتحدة.

وأظهرت البيانات المقدمة من مشروع التقييم انخفاضًا كبيرًا بلغ 61% في الواردات عبر ميناء عدن في الفترة من يناير إلى أغسطس 2023، في حين شهد ميناء الحديدة انخفاضًا أقل بكثير بنسبة 8%. وقد أثر هذا التحول بشكل كبير على مساهمة ميناء عدن في إجمالي واردات اليمن.

زادت الضغوط على المالية العامة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، ويعود السبب الرئيسي لذلك إلى ركود صادرات النفط. حيث يشير التراجع الواضح في إيرادات الحكومة في النصف الأول من عام 2023 إلى احتمال حدوث انخفاض بنسبة 40% خلال العام. هذا التراجع المتزايد، الناجم في معظمه عن الحصار النفطي، نظرًا لانخفاض الإيرادات الجمركية بسبب تحول الواردات عن ميناء عدن.

وفي مواجهة تراجع الإيرادات ورغبة منها في حماية المالية العامة، قامت الحكومة بتخفيضات كبيرة في أوجه الإنفاق.

غير أن هذه التدابير قد تفرض مزيدًا من التحديات أمام الحفاظ على الخدمات العامة الأساسية وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وعلى الرغم من هذه الجهود، من المتوقع أن يظل عجز المالية العامة عند حوالي 2.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023.

أجبرت هذه الصعوبات المالية الحكومة إلى الاستفادة من تسهيلات السحب الطارئة في البنك المركزي اليمني في عدن، مما أدى إلى زيادة بنسبة 10% في المطالبات على الحكومة في النصف الأول من عام 2023، وزيادة بنسبة 5% في الكتلة النقدية المتداولة. ورغم تراجع معدل التضخم العام في أعقاب انخفاض الأسعار العالمية للسلع الأولية، لكنه شهد تباينًا كبيرًا فيما بين مناطق اليمن، حيث شهدت صنعاء انخفاضًا أكثر وضوحًا في تضخم أسعار المستهلكين، بينما ظلت الأسعار في عدن مرتفعة بسبب انخفاض قيمة العملة.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن عام 2024 يحمل معه الكثير من عدم اليقين بشأن المشهد الاقتصادي اليمني بسبب القيود المفروضة على صادرات النفط والمفاوضات السياسية الجارية. يعتمد استقرار الوضع الاقتصادي على استدامة تدفقات العملة الأجنبية والتطورات السياسية. ويمكن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي إذا كانت هناك هدنة دائمة أو تم التوصل إلى اتفاقٍ للسلام. باستخدام بيانات حديثة تعتمد على انبعاثات الأضواء الليلية لتقييم النشاط الاقتصادي خلال الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة في عام 2022، يكشف تقرير البنك الدولي أن النشاط الاقتصادي ارتفع بشكل حاد خلال وقف إطلاق النار المؤقت. وفي سياق تحقيق الرخاء المستدام في اليمن، يعد التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة تعالج العوائق الاقتصادية والمظالم المرتبطة بالصراع والقضايا الهيكلية أمرًا بالغ الأهمية من أجل تحقيق التعافي في اليمن.

بمناسبة الذكرى الـ 56 لعيد الاستقلال الوطني المجيد 30 نوفمبر

تتقدم قيادة وموظفي مصلحة الضرائب

الديوان العام ومكاتبها وفروعها بالمحافظات

بخالص التهاني واطيب التبريكات إلى القيادة السياسية ممثلة برئيس مجلس القيادة الرئاسي

الدكتور/ رشاد محمد العليمي

ونائبه اللواء/ عيدروس بن قاسم الزبيدي

وكافة أعضاء المجلس

ودولة رئيس الوزراء ومعالي وزير المالية وأعضاء الحكومة

وكافة أفراد شعبنا بالداخل والخارج.

مبتهلين للمولى تعالى أن يحفظ وطننا وأن يحقق ما نصبوا إليه من تقدم وإزدهار.

عنهـــم: **د. جمال سرور**

رئيس مصلحة الضرائب

revenues due to the redirection of imports away from Aden port. In response to declining revenues, the IRG implemented significant expenditure cuts to safeguard public finances. However, these measures may pose further challenges to maintaining essential public services and fostering long-term economic growth. Despite these efforts, the fiscal deficit is expected to remain around 2.9 percent of the GDP in 2023.

These fiscal challenges prompted the IRG to tap into their overdraft facility at CBY-Aden, leading to a 10% increase in government claims in the first half of 2023, and a subsequent 5% inflation in currency circulation. While overall inflation eased following the drop in global commodity prices, it varied substantially across regions. Sana'a witnessed a more pronounced decline in consumer price inflation, whereas Aden's rates remained elevated due to the currency depreciation.

Looking ahead, 2024 holds uncertainty for Yemen's economic landscape due to oil export constraints and ongoing political negotiations. Economic stability hinges on sustainable foreign currency inflows and political developments. However, a lasting truce or peace agreement could swiftly strengthen Yemen's economy. Using innovative night-time light (NTL) emission data to assess economic activity during the 2022 UN-brokered truce, the World Bank report reveals there was a sharp increase in economic activity during the temporary ceasefire. Nevertheless, achieving Yemen's long-term prosperity depends on resolving the political disputes that have fractured its economy. An equitable peace settlement addressing economic barriers, conflict-related grievances, and structural issues will be critical for Yemen's recovery.

Yemen Economic Monitor Highlights Ongoing Challenges Amid Renewed Hope

Yemen's economy showed modest signs of recovery in 2022, but significant challenges remain, as the six-month UN-brokered truce from April to October failed to lead to a lasting political resolution, according to the World Bank's latest assessment of Yemen's economy.

The Yemen Economic Monitor estimates that in 2022, real growth reached 1.5 percent, following two years of economic contraction. The non-oil sector was the driving force behind this improvement, while the oil sector faced a significant contraction, due to the Houthi-imposed blockade on oil exports, which reduced average daily hydrocarbon production from 61,600 barrels in 2021 to 51,400 in 2022. Improvement in the non-oil sector was bolstered by increased household and government consumption expenditures, which contributed 1.1 and 1.3 percentage points, respectively, to the overall real GDP growth.

However, 2023 has proven to be a challenging year for Yemen's economy, as the expiration of the UN-sponsored truce instigated a series of adverse economic events. This sequence of events is expected to push the economy back into a recession. The Houthi-imposed blockade had a deep impact on oil production and exports. Additionally, a strategic move to import household butane gas into Houthi-controlled areas diminished the demand for gas extracted from non-Houthi regions. Challenges like fluctuating currency values, high inflation, and heightened social unrest, have hindered the non-oil sector, especially the private sector. As a result, projections indicate that Yemen's GDP will contract by 0.5% in 2023, a sharp contrast with the 1.5% growth observed the previous year.

Another economic challenge emerged due to a decline in imports and the diversion of the remaining imports from Aden to Houthi-controlled ports, reopened as part of the UN-sponsored truce. Data from the Assessment Capacities Project (ACAPS) revealed a substantial 61% reduction in imports through the Aden port from January to August 2023, while the Hodeida port experienced a much smaller 8% decrease. This shift significantly impacted Aden's contribution to Yemen's total imports.

Fiscal pressures mounted in the regions controlled by the Internationally Recognized Government of Yemen (IRG), mainly due to stagnant oil exports. A pronounced decrease in IRG revenues in the first half of 2023 suggests a potential 40% drop for the year. This decline, largely stemming from the oil blockade, has been further exacerbated by the reduction in customs

معاً نبني للمستقبل

إنماء العقارية
Enma Real Estate Developing Co.Ltd

+967 2 363636/7/8
+967 2 363639
info@enma-ye.com
www.enma-ye.com

enmaredev

المالية

mof-yemen.net Al-Maliah Magazine

مجلتك
الاقتصادية
الأولى

+967771679214

المالية
mof-yemen.net
Al-Maliah
مجلة فصلية- تهتم بشؤون المال والاقتصاد

mof-yemen.net
دراسات- بحوث- تحليلات- تقارير
كتابات- أخبار مالية- قرارات